بسم الله الرحمن الرحيم   اللهم اعن ٥

كتاب حكمه صنف الشيخ الفاضل العلامه سعد بن منصور المعروف بابن كمونه

رحمه الله رتبنا الكتاب المذكور سبعه ابواب في كل باب سبعه فصول

الباب الاول في آله النظر المسماه بالمنطق وفيه سبعه فصول

الفصل الاول في ماهيه المنطق ومنفعته وامور ينتفع بها توطيه

الثاني في اكتساب التصورات

الثالث في القضايا واقسامها

الرابع في لوازم القضيه عند انفرادها

الخامس في القياس البسيط

السادس في توابع الاقيسه ولواحقها

السابع في الصنايع الخمس التي هي البرهان والجدل والخطابه والشعر والمغالطه

الباب الثاني في الامور العامه للمفهومات كلها وفيه سبعه فصول

الفصل الاول في الوجود والعدم واحكامهما واقسامهما

الثاني في الماهيه وتشخصها وما ينقسم اليه

الثالث في الوحده والكثره ولواحقهما

الرابع في الوجوب والامكان والامتناع وما يتعلق بها

الخامس في القدم والحدوث بمعنيهما اعني الزماني والذاتي

السادس في العله والمعلول ومباحثهما

السابع في الجوهر والعرض واحوالهما الكليه

الباب الثالث في اقسام الاعراض الوجوديه والاعتباريه وفيه سبعه فصول

الفصل الاول في المقادير والاعداد التي يعمها جميعها كونها كميه قاره بالذات

الثاني في الكميه غير القاره وهي الزمان

الثالث فيما لا يعتبر فيه من الكيفيات انه كمال الجوهر وهو مختص بالكيفيات

منها وما يعتبر فيه انه استعداد محسب

الرابع في الكيفيات المحسوسه بالحواس الظاهره

الخامس فيما ليس من شانه ان يحس بالحس الظاهر من انواع الكيف

السادس في الاضافه

السابع في الحركه

الباب الرابع في الاجسام الطبيعيه ومقوماتها واحكامها وفيه سبعه فصول

الفصل الاول في مقومات الجسم الطبيعي واحكامه العامه دون المختص بجسم جسم

الثاني في العناصر واحوالها باعتبار الانفراد

الثالث في حال هذه العناصر عند امتزاجها وتركبها   عندك

الرابع في الكاينات التي تحدث من العناصر بغير تركيب

الخامس فيما يتكون عن العناصر بتركيب منها وهو المواليد الثلثه والمعدن

والنبات والحيوان ٥

السادس في اثبات المحدد للجهات وذكر لوازمه

السابع في ساير الافلاك والكواكب وذكر جملة من احوالها

الباب الخامس في النفوس وصفاتها وآثارها وفيه سبعه فصول

الفصل الاول في اثبات وجود النفس وبيان ان معقولاتها لا يمكن حصولها في آله

بدنيه وانها مستغنيه في التعقل الذي هو كمالها الذاتي عن البدن

الثاني فيما يظهر عن النفس من القوى النباتيه وهي التي لا يشك في انه

يشترك فيها الانسان والحيوان الاعجم والنبات

بسم الله الرحمن الرحيم

قال العبد الفقير الى رحمة الله تعالى سعد بن منصور بن سعد بن الحسن بن عبد الله بن كمونة رحمه الله
الحمد لله تعالى حمدًا يقرب الى جنابه الكريم ويوجب المزيد من فضله واحسانه واستغفره
استغفارا يؤمن من عقابه الاليم ويحلّ في الفردوس الاعلى من جنانه واسأله الهداية
الى صراطه المستقيم بالهام الحق واقامة برهانه وان يصلي على من بالملا الاعلى الحافين من
حول العرش العظيم وعلى المصطفين لاظهار التوحيد واعلائه وبعد فقد اتفق ارباب
العقايد العقلية والديانات النقلية ان الايمان بالله واليوم الاخر وعمل الصالحات
هو غاية الكمالات الانسية وبدونه لا يفوز الانسان بالسعادة السرمدية ولا ينجو
من الشقاوة الاخروية ومن الظاهر ان ذلك لا يتم تحصيله على الوجوه اليقينية لا الظنية
وبالطرق البرهانية لا التقليدية الا بعلم الحكمة الذي هو استكمال النفس الانسانية بتحصيل
التصورات والتصديقات بالحقايق النظرية والعملية على حسب الطاقة البشرية وبهذا
انقطع عذر من لم يرغب في تحصيله ولم يتاب في تمهيد قواعده واصوله فان تكذيب اهل الحكمة
والتجهيل مع عدم المستند والدليل لا يعد من اهل العقل والتحصيل ويجب على المتردد
العمل بالاحوط وعلى المصدق ان لا يضل على علم عن سوا السبيل ولما كان الامير الكبير
الفاضل العالم العادل عز الدين فخر الاسلام والمسلمين معتمد الدولة فخر الملك مغيث العراقين
دولة شاه بن الامير الكبير سيف الدين سنجر الصاحبي بلغهما الله مبتغاهما وادام ايامهما
ممن اطلع على شرف هذا العلم بالهمة الثاقبة وآرائه الصائبة التمس مني تصنيف كتاب
فيه برسمه فعملت هذا الكتاب في اثناء ما قد الجئت اليه من ملابسة الامور الدينية
والشواغل الدنيوية مشتملا على اختصاره على مهمات المطالب وامهات المسائل متضمنا
مع الزيادات التي من قبلي لخلاصة افكار الاواخر ولباب حكمة الاوايل خاليا عما يقصر عن
افادة اليقين من الحجج والدلايل عاريا عن تحقيق ما لا يجدي تحقيقه بطائل فلا اجد في هذا الكتاب

الا

الا ما ينفع به في العلم بالله تعالى وتوحيده وتنزيهه وصفات جلاله وعجايب مخلوقاته الدا له
على كبريائه وعظمته وبيان جوده وعنايته وفي اثبات الملايكة السماوية والنفوس الارضية وادر اكاتها
واثارها وبقايها بعد خراب البدن وابديتها وتزكيتها وما يعصمها من الخطا والخذلان
وفي خصايص النبوة والولاية وحال المعاد والنشاة الثانية وبالجملة هو مشتمل على ما
يعصم من الضلال ومزلة اقدام الجهال ويسعد النفس في المآل بما يجلب به من الكمال
واقول مع اعترافي بتقصيري وقلة بضاعتي من العلم انه لا يعرف فضل هذا الكتاب الا المحقق
الذي طال نظره في الكتب السابقة عليه وقد جعلته سبعة ابواب في كل باب منها سبعة فصو ل
ومن الله استمد العصمة واصابة الصواب والرحمة وجزيل الثواب انه العفو الوهاب

الباب الاول في آلة النظر المسماة بالمنطق ٥

الفصل الاول في ماهية المنطق ومنفعته وامور ينتفع بها توطية ٥

المنطق قانون يعلم به صحيح الفكر وفاسده ونسبته الى الروية نسبة العروض الى الشعر
والايقاع الى ازمنة الالحان ويستغني عنهما بفطرته كثير من الناس ولا يكاد يستغني
بفطرته عن هذا القانون الا المؤيدون بهداية ربانية وقليل ما هم لكن الذين لا يهتدون
بهذا القانون لبلادتهم كثيرون والمراد بالفكر ههنا توجيه الذهن نحو مبادي المطالب
ليتادى من تلك المبادي اليها فتلك المبادي تجري من الفكر مجرى المادة والهيئة الحاصلة
من ترتيبها تجري مجرى الصورة ولا بد في صلاح الفكر اي في كونه موديا الى المطلوب من
صلاحهما معا ويكفي في فساده فساد احدهما والمبادي اما تصورية او تصديقية فان حصو ل
شي ما عند الذهن يسمى تصورا وهو نفس الادراك وما يلحقه لحوقا يجعله محتملا للتصديق او
التكذيب يسمى تصديقا وهو الحكم بتصور على تصور ولا يطلب في العلوم سواهما ولما انحصر
المعلوم في معلوم التصور ومعلوم التصديق فالمجهول منحصر في مجهوليهما ويسمى الفكر الموصل
الى التصور قولا شارحا والفكر الموصل الى التصديق حجة فقصارى امر المنطقي ان ينظر في

اى غايته والشقاوة [illegible]
وهو المنتج ونظره [illegible]

مبادی کل من القولین وکیفیة تالیفه علی الوجه الکلی القانونی لا بالنظر الی المواد المخصوصه
بالمطالب الجزیه ویجب علیه ان ینظر فی الالفاظ من حیث هو یتعلم المنطق او متعلم له وللعلاقه
الوضعیه بین اللفظ والمعنی لا من حیث هو منطقی فقط وعلم المنطق بعضه علی سبیل التذکیر والتنبیه
وبعضه علی سبیل العلم المتسق الذی لا یقع فیه غلط وهو قانون للبعض الذی بخلافه والا لافتقر
المنطق فیما یستنبط منه بالفکر الی منطق آخر ولیس کذا ولا بد من انتها المبادی الی تصورات
وتصدیقات بدیهیه والا لاکتسب المجهول وهو محال ولا تصدیق الا علی تصورین فصاعدا
ویکفی فی ذلک التصور توجه ما فقط حتی ان تصورنا من المجهول مطلقا کونه مجهولا مطلقا
کافٍ فی حکمنا علیه بامتناع الحکم علیه ای فی حال لا یکون متصورا منه ولا هذا القدر
ومدلول اللفظ الذی دلالته وضعیه ان کانت علی المعنی الذی وضع له لاجل وضعه له فهی
المطابقه کدلالة البیت علی مجموع الجدار والسقف والا فهو لوله ان کان جزاما وضع له
فهی تضمن کدلالة البیت علی الجدار وان کان خارجا عنه فهی التزام کدلالة السقف علی
الحایط واللفظ الواحد یدل علی المعنی الواحد الحاصل فی کثیرین بالسوا فالتواطو کالحیوان
علی جزئیاته ولا علی السوا فالتشکیک کالموجود علی الجوهر والعرض ویدل علی معانیه المختلفه
بالاشتراک کالعین الباصرة وغیرها وعلق تدل بعمها الوضع وقد یخص بعضها وللحق غیره به
لنسبه او نقل والالفاظ الکثیره تدل علی المعنی الواحد بالترادف کالخمر والعقار وعلی
المعانی الکثیره بالتباین کالسما والارض واللفظ ان لم یقصد بشی من اجزائه المترتبه المسموعه
الدلاله منه علی شی من اجزا معناه فهو المفرد کزید وعبد الله والا فهو المرکب ویسمی
قولا کالحیوان الناطق واحترزنا بالمترتبه المسموعه عن مثل صیغة الفعل الداله علی زمانه
وجوهره الدال علی الحدث فان کلا منهما جزء ولکن غیر مترتب ولا مسموع والمفرد ان استقل
بالاخبار به او علیه فان دل علی معنی وعلی زمانه المحصل من الثلاثه احترازا بالمحصل عن
مثل الزمان فی المتقدم المنصرف الی تقدم ومتقدم فهو الکلمه کمشی والا فهو الاسم

کالانسان وان لم یستقل بذلک فهو الاداه کفی وهو وکان الناقصه وما منع مفهومه من وقوع ع
الشرکه فیه فهو جزئی کزید المشار الیه وما لم یمنع مفهومه ذلک فهو کلی وقعت الشرکه فیه کالانسا ر
او لم تقع لمانع غیر نفس المفهوم کالشمس والموصوف وصفاته اذا حکم بعضه علی البعض کیف کان
کالانسان ضاحک او الضاحک انسان او کاتب فالمحکوم علیه موضوع والمحکوم به محمول الا الموا لماهٍ
خلاف ما مثل الضحاک والکتابه فانها لا تحمل الا باسمعاق کالضاحک او باداه نسبه کذی
ضحک والمحمول ان کان داخلا فی ماهیه موضوعه کالحیوان فی الانسان او نفس ماهیته کالا نسان
لزید اذ زید عباره عن انسان مخصص بعوارض لا عن المجموع من الانسان وتلک العوارض
فهو ذاتی وان کان خارجا عنها فهو عرضی اما لازم وهو الدایم المصاحبه لها مع العلم بوجه
وجوب تلک المصاحبه ککون الزوایا الثلاث للمثلث ان کان بینا او کتساوی الزوایا لمساویه له
ان کان غیر بین لحق بتوسیط غیره واما مفارق وهو ما لا یکون کذلک وان جاز دوام صحبته
لها اما مفارقته سریعه ککون زید قایما او بطیه ککونه شابا وما احد من العرضیات من
حیث یختص بماهیه واحده فهو خاصه کالضاحک للانسان سوا ساواه کهذا المثال او کانت
لبعضه فقط کالکاتب بالفعل له وما احد منها من حیث یشمل ماهیته وغیرها فهو عرض عام
کالماشی للانسان لا للحیوان لاختصاصه به والمسوول عنه بما هو ان کان حقیقه واحده کالانسا ر
فالجواب بمجموع ذاتیاتها کالحیوان الناطق وان کان حقایق واحده فان اختلفت حقایقها کالانسان
والفرس والطیر فبمجموع الذاتیات المشترکه بینها کالحیوان وحده وهو جنس کل واحد منها
ومن الانواع بالاضافه الیه وان اتفقت حقایقها کزید وخالد المختلفین بالعدد فقط فالحقیقه
المشترکه هی المشترکه والخصوصیه کالانسان وهو نوع حقیقی لتلک الکثره ومعناه غیر معنی
النوع الاضافی وقد یصدقان علی ماهیه واحده کهذا المثال وقد یصدق کل منهما علی ما لم یصدق ق
علیه الاخر کالبسایط التی هی انواع حقیقیه فقط والانواع المتوسطه التی هی اضافیه فقط الا
اذا اعتبر بالنسبه الی ما استرک فیه ما تحتها دون المخصصات وقد تتصاعد الاجنا ت

الى ما الجنس فوقه وهو العالي وجنس الاجناس ويتناول الانواع الاضافية الى ما ليس تحته
الا الاصناف والاشخاص وهو نوع الانواع والمتوسطات اجناس لما تحتها انواع لما فوقها
وخصوصيه كل نوع هو فصله المقوم كالناطق للانسان ويقال في جواب اى ما هو في ذاته وكل
شيئين ان صدق احدهما على كل ما صدق عليه الاخر فاما مع العكس وهو التساوي كالانسان
والضاحك او لا مع العكس فالاول اعم مطلقا والاخر اخص مطلقا كالحيوان الاعم والانسان الاخص
وان لم يصدق احدهما على كل ما صدق عليه الاخر فان صدق على بعضه فبينهما عموم وخصوص من
وجه كالانسان والابيض والا فهما متباينان كالانسان والفرس والموجود والمعدوم ولا بد
المحمولات المفردة على الخمسة التي هي الجنس والنوع الحقيقي والفصل والخاصة والعرض العام
لانها اما ذاتية او عرضية والذاتية اما صالحة لان يقال في جواب ما هو او غير صالحة والصالحة
اما على مختلفات الحقائق وهو الجنس او لا على مختلفها بل وهو النوع الحقيقي وغير الصالحة لذلك
اما غير مشتركة او ليست تمام المشترك بل جزء المساوي له اذ الاخر في الجملة لا يكون اخص مطلقا
ولا من وجه ولا مباينا لانه كلما صدق الكل صدق الجزء فانحصرت في الثلاث وفي هذا الوضع لا يكون
اعم مطلقا والا لكان تمام مشترك بين ماهية وغيرها وهو خلاف الفرض فتعين انه مساو وعلى
تقديري انها ليست تمام المشترك او هي بعضه مساوي فهي صالحة للتمييز فيكون فصلا والعرضية ان
اختص عروضها لماهية واحدة فهي خاصة والا فهي عرض عام وكل واحد من هذه الخمسة اما هو ذلك
الواحد بالاضافة فقد يصدق على واحد عدة منها كاللون فانه جنس للبياض والسواد ونوع للكيف
وخاصة للجسم وعرض عام للانسان ومعروض كل واحد منها يسمى بالطبيعي وعارضه بالمنطقي ومجموعهما
بالعقلي فالحيوان جنس طبيعي والجنسية العارضة له جنس منطقي والحيوان مع الجنسية جنس عقلي
وكذا قياس باقيها

الفصل الثاني في اكتساب التصورات التصور اما تام وهو الاحاطة بكنه
حقيقة المتصور واما ناقص وهو تمييزه عما عداه من غير تلك الاحاطة والقول الشارح الموصل الى

التصور

التصور التام يسمى حدا تاما ولا بد وان يشتمل على ذاتيات المحدود اجمع فيكون مركبا من
جنسه وفصله ان كان تركبه منهما اذ الجنس يتضمن جميع الذاتيات المشتركة والفصل يتضمن جميع
الذاتيات المميزة ان كان لذلك الجنس والفصل تركب وكما ان اتحاد الشيء في الخارج لا يتم الا باتحاد جميع
اجزائه فاتحاده في الذهن الذي هو تصوره لا يتم الا باتحاد جميع ذاتياته فيه ومتى لم يكن كل واحد من
ذاتيات المحدود متصورا بالتصور التام لم يتم الحد ولا تصور به كنه حقيقة الشيء وحد
الحد هو انه القول الدال بالمطابقة على ماهية الشيء وظن ان جميع ذاتيات الشيء نفس ذلك
الشيء فيكون التعريف بها تعريف الشيء بنفسه وليس كذا فان الاشياء التي كل واحد منها متقدم م
على شيء يمتنع كونها نفس ذلك الشيء المتاخر عنها بل هي بعينها عند الاجتماع ماهية هي المتاخرة
فتحصل معرفتها بها فالعلم بالجنس وبالفصل وبالتركيب التقييدي متقدم على العلم بالجنس المقيد
بالفصل والفرق بين مجموع الشيء وبين اجزائه باسرها هو اعتبار ما يقع فيه التاليف مع التاليف
والاجزاء باسرها هي اعتبار ما يقع فيه التاليف غير التفات الى التاليف ويجب تقديم الجنس على
الفصل في الحد لان الجنس يدل على شيء مبهم يحصله الفصل واذا عكس هذا الترتيب اختل الجزء
الصوري من ذلك الحد فلا يشتمل على جميع الاجزاء والحد اما بحسب الماهية في نفس الامر وهو
صعب لجواز الاخلال بذاتي لم يطلع عليه ولوقوع كثير من الاغاليط الحدية فيه واما بحسب
المفهوم ولا يتاتى فيه ذلك اذ هو جار مجرى العناية واذا عنينا بالانسان الحيوان المنتصب
القامة الضحاك بالطبع فكل واحد من هذه ذاتي بحسب المفهوم فلا يسوغ الزيادة عليها والنقصان ن
منها عند استعادة حد الانسان مثلا والا لكان المحدود اولا غير المحدود ثانيا ويجب ان
لا يغفل عن هذا القانون في الحد المفهومي واما الموصل الى التصور الناقص فمنه الحد الناقص نص
وهو ما اخل فيه ببعض الذاتيات كتعريف الانسان بانه الجسم الناطق فاخل بفصل جنسه الذي
هو الحيوان او بانه الناطق فاخل بجنسه جملة ومنه الرسم اما التام وهو ما يميز الشيء عن جميع ما
عداه واما الناقص وهو ما يميزه عن بعض ما عداه واجود الرسوم ما وضع فيه الجنس اولا

لتفيد ذات الشي فان الفصول والخواص واللوازم لا تدل بالمطابقه الا على شي ما يستلزمها او
يختص بها واما ما ذلك الشي فلا يدل عليه الا بالالتزام ودلالة الالتزام غير مضبوطه فتفتقد
منتقل العقل بالالتزام الى الشي والى اخر والى الخاصه احرى له فاذا وضع الجنس دل على اصل
الذات المرسومه وتم التعريف بايراد اللوازم والخواص كما يقال للانسان انه حيوان
مشاء على قدميه عريض الاظفار ضحاك بالطبع ويقال للمثلث انه الشكل الذي له ثلث زوايا
واذا استقصى في ذكر الخواص واللوازم فان العقل حينئذ يطلب لها جامعا هو الذات فيستغنى
عند ذلك عن ذكر الجنس ولا يتم قول شارح الا بما يخص المعرف اما بان يكون كل واحد من اجزايه
كذلك لرسم الشي بمجموع خواصه او البعض كذلك دون البعض كرسمه بالجنس والخاصه او يخص
بالاجتماع كرسمه بمجموع كل فرد منه عرض عام وجملة تلك الاعراض خاصه كالطاير الولود للخفاش
ويجب ان يكون الخواص والاعراض المعرفه للشي بينه له وليس من شرط كونها معرفه ان يعلم اختصاصها
بالشي لان العلم بالاختصاص موقوف على العلم بالمختص والمختص به فلو عرف بتلك الاختصاص لكان
دورا بل من شرطه ان يكون بحيث ينتقل الذهن من تصورها الى تصور المعرف به والمعلوم مطلقا
وكذا المجهول مطلقا لا يتصور طلب تصورهما بل المعلوم من وجه والمجهول من اخر فادراك ما يخص
طلب تكميله او زيادته وان لم يكمل والخطا في الاقوال الشارحه منه ما يخص بالحد ومنه ما يعمه
والرسم اما الذي يخص بالحد فان يوجد مكان الجنس احد امور سبعه اما اللوازم العامه كالوجود
والعرضيه واما الفصل كقولهم العشق افراط المحبه وانما هو المحبه المفرطه واما النوع كقولهم الشرير
من يظلم الناس والظلم نوع من الشر واما جنس اخر كما يقال العفه قوة يمكن بها من اجتناب
الشهوات فان الفاجر له ايضا هذه القوة ولا يجتنب فقد اخذت القوه مكان الملكه واما الموضوع
كاخذ الخشب في حد الكرسي فانه يوجد قبل الهيئه الكرسيه وبعدها ولا كذلك الجنس فان وجوده يتقوم
بالفصل وجملتها واحد واما الماده الفاسده كقولهم الجمر عنب معتصر والرماد خشب محترق واما الجز
كقولهم الانسان حيوان ناطق وعنوا بالحيوان ما خصص به فان المخصص لا يقال على المختلفات فلا يكون جنسا

بل الحيوان الذي هو جنس يجب ان يوخذ غير مشروط بشي ولا مقيد انه ناطق ولا مقيد انه لا ناطق والا اذ
الاول هو الانسان نفسه والثاني مناف له فلا يحمل عليه وبان يوضع الانفعالات مكان
الفصول فان الفصول لا تبطل الشي والانفعالات قد تبطله واما الذي يعم الحد والرسم
فبان يعرف الشي بنفسه كقولهم العدد كثرة من الاحاد والعدد والكثرة واحد او بما يساويه
في المعرفه والجهاله كقولهم الاب هو الذي له ابن او بما هو اخفى منه كقولهم المثلث شكل زواياه الثلث
مساويه لقايمتين او بما لا يعرف الا به كقولهم الشمس كوكب يطلع نهارا والنهار هو زمان
طلوع الشمس

ن الفصل الثالث في القضايا واقسامها القول اما مفيد كالحيوان
الناطق وهو في قوة مفرد كالانسان او خبري وهو ما يعرض له لذاته ان يكون صادقا او
كاذبا واحترز بلذاته عن مثل قول القايل افعل كذا فانه امر بالذات ويدل على الخبريه اي ارسل فعلك
به او خارج عنهما كالتمني والترجي والامر والنهي والقسم والنداء والتعجب والاستفهام
والتقييدي ينتفع به في الاقوال الشارحه وقد مضى ذلك وما مثل التمني وما معه هو اخص
بالمحاورات دون العلوم وينتفع به في الخطابه والشعر وما يجري مجراهما مما لا يتعلق بغرض
هذا الكتاب واما الخبري فهو الذي ينتفع به في تركيب الحجج ويسمى قضيه ولا بد فيها من محكوم عليه
ومحكوم به ايجابا او سلبا فان لم يكونا جزئين فقد اخرجا بالتركيب عن الخبريه كالانسان ماش او
ليس او كالحيوان الناطق ماش او هو مستقل ينتقل بقدميه او ليس فهي الحمليه وان كانا كذلك فهي
الشرطيه والارتباط من الجزئين ان كان لزوم او مصاحبه او سلب احدهما فهي المتصله وان كان
بعناد او عدم موافقه او سلب احدهما فهي المنفصله فاما الحمليه فهي التي يحكم فيها بكون احد
ن جزئيها وهو المحمول مقولا على ما يقال عليه الاخر وهو الموضوع سواء كان ذاتا وحدها كالانسان
كاتب او هو مع صفه كالضاحك كاتب والموضوع والمحمول هما ماده القضيه وما ربط احدهما
بالاخر هو صورتها وقد يحذف في بعض اللغات لفظا لدلاله القرينه عليه معنى كما تقال زيد ماش

وحقه ان يقال هو ماش والموضوع ان لم يكن تعدده اما لكونه جزئيا كزيد كاتب او ليس او باعتبار
الحكم كالحيوان جنس فالحمليه مخصوصه وان امكن تعدده فان بين ان الحكم على كل واحد من افراده
بالايجاب ككل انسان حيوان وهي الموجبه الكليه او بالسلب كلا شي ولا واحد من الناس بحجر
وهي السالبه الكليه او على بعضها بالايجاب كبعض الناس كاتب وهي الموجبه الجزئيه او ليس كاتب
وهي السالبه الجزئيه فعلى التقادير الاربع الحمليه محصوره وان لم يبين ذلك كالانسان في
خسر او ليس فالحمليه مهمله وهي مساويه للجزئيه في قوتها فانه اذا صدق الحكم على كل الافراد
او على بعضها فعلى التقديرين يصدق على بعضها يقينا ويتناول الحكم في المحصوره ما يدخل تحت
الموضوع من الاجناس والانواع والاصناف والاشخاص الموجوده والمفروض وجودها مما لا
يمتنع اتصافها به واذا قلنا كل ج ب فلا نعني مجموع الجيمات ولا كليه ج المنطقيه ولا العقليه
بل نعني كل واحد من افراد ج الشخصيه او غيرها وبالجمله مما يوصف بج وصفا ماخوذا من
حيث هو بالفعل لا بالقوه كالنطفه التي هي بالقوه انسان سواء كان موصوفا به كذلك في الفرض
الذهني او في الوجود الخارجي وسواء اتصف به دائما او غير دائم بل كيف اتفق فهو ب على احد
جهات الحمل التي ياتي ذكرها واذا كان المحمول معدولا وهو الذي عبر عنه باداه سلب مع لفظ
محصل سميت الحمليه معدوليه كقولنا الانسان هو لا فرس وتشبه الموجبه فيها بالسالبه
المحصله والفرق بينهما هو ان الموجبه المعدوله حكم فيها بارتباط السلب والسالبه المحصله
حكم فيها بسلب الارتباط فالسلب في احدهما رافع للايجاب وفي الاخرى بخلافه والايجاب لا
يصح ولا يصدق الا على محقق في الخارج اي في نفس الامر ان حكم بثبوت المحمول للموضوع كذلك والا
في العقل ولا كذلك السلب فان المعدوم منفيا والمعدوم ايضا كان قد يرفع الارتباط بينهما في الخارج
فيصدق الحكم فيها على غير الثابت اذا اخذ من حيث هو غير ثابت ولكل محمول الى موضوع نسبه ما في
نفس الامر مخصوصه فان كان مخصوصها بالوجوب كزيد حي او ليس فهي ماده واجبه وان كان بالامتناع
فهي ماده ممتنعه كزيد حجر او ليس وان كان بالامكان فهي ماده ممكنه كزيد كاتب او ليس وما

يتلفظ به من خصوصيه النسبه او بغيرهم وان لم يتلفظ به فهو جهه القضيه سواء طابقت الماده او
لم تطابق وقد يكون الجهه متناوله لا زيد من ماده واحده كحكمنا بالنسبه الغير الممتنعه فانها تتناول ل
مادتي الوجوب والامكان وكذا اقسام غيرها من الجهات العامه واذا حكم بدوام النسبه او
سلبها ما دامت ذات الموضوع ثابته فالقضيه ضروريه ان قيد بالوجوب كالانسان بالضروره نع
حيوان او ليس بحجر ودائمه ان لم يقيد به وكان محتملا له كزيد ابيض البشره دائما او ليس باسود
ما لا يجب ان يوجد كما يستعمل فلا دوام الا ضروري في نفس الامر ولكن مرادنا بالدائم ما لا يحكم
بوجوبه فان قيدناه باللاضروره فالمراد انا لا نعلم وجه وجوبه وحينئذ لا يصدق الحكم به على كل
واحد او جزئيات الكلي لا يتناهى ولا يطلع العقل على دوام الحكم عليها الا اذا وجب ذلك لمقتضى
لمسمه الكلي وعلى الموضوع الجزئي جاز ذلك للمشاهده والوجدان كما مثل به وان حكم بان ثبوت
المحمول او سلبه دائم بدوام الوصف المعبر به عن الموضوع ككل كاتب متحرك الاصابع او ليس
بساكنها ما دام كاتبا مع جواز دوامه بدوام الذات او لا دوامه فهي المشروطه ان قيد بوجوبه
بحسب الوصف والعرفيه ان لم يقيد به وان حكم بذلك في بعض اوقات الوصف المذكور مع جواز
صدق الحمل العرفي او لا صدقه ككل مجنوب يشتعل او لا يشتعل في بعض اوقات كونه مجنوبا فهي
الحينيه الضروريه ان قيد بالضروره في ذلك الوقت والحينيه المطلقه ان لم يقيد بها وان حكم بذلك في
بعض اوقات ثبوت ذات الموضوع مع جواز باقي الاحتمالات فهي الوقتيه الضروريه ان يعتبر بقيد الضر ورع
والمطلقه ان لم يعتبر له وان قيد الحكم في ما عدا الضروريه والدائمه باللادوام بدوام ذات الموضوع
فالجهه مركبه من تلك الجهه ومن مطلقه تخالفها في الكيف اي في الايجاب والسلب وتوافقها في الكم
وما خالفها فان كان الحكم بسلب ضروره العدم في الايجاب او بسلب ضروره الوجود في السلب فهي الممكنه
العامه وان كان بسلب الضرورتين معا فيهما فهي الممكنه الخاصه وهي مركبه من ممكنتين عامتين مختلفتي الكيف
وقد يكون الضروره المسلوبه في الممكنتين مقيده بوصف او وقت وحينئذ لا يصدق الحكم في الممكنات
بالفعل في وقت من الاوقات كزيد بالامكان العام او الخاص كاتب وان لم يكتب دائما ولا يصدق

هذه في نفس الامر اذ لا دايم غير ضروري في نفسه بل صدقها انما هو على الوجه الذي سبق في
الدايمة والموجهات لا نهاية لها اذ الاحكام وسورها لا تقف عند حد لا يمكن الزيادة عليه ونقاس
احكام ما لم يذكر من الموجهات على ما ذكر منها هنا ما يتعلق بالحملية واما المتصلة فهي التي حكم فيها
بصدق قضية تسمى التالي على تقدير صدق اخرى تسمى المقدم في الموجبة او بلا صدق التالي على تقدير
صدق المقدم في السالبة وهي اما لزومية ان حكم في الايجاب بلزوم التالي للمقدم وفي السلب
بسلب اللزوم مثل ان كان زيد يكتب فهو يحرك يده وليس ان كان يكتب فهو ماش والفرق بين
لزومية السلب وسالبة اللزوم على قياس الفرق بين الموجبة المعدولية والسالبة البسيطة
في الحملية واما اتفاقية ان حكم فيها في الايجاب بتوافق جزئيها على الصدق من غير حكم باللزوم وان
لم يمنع وفي السلب بعدم ذلك التوافق مثل ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق وليس ان كان
ناطقا فهو صاهل وخصوص المتصلة بخصوص حكمها بالاحوال او الاوقات المعينة كاليوم ان
جئتني اكرمك وحصرها الكلي بكون الحكم في جميع الاحوال والتقادير الممكن اجتماعها مع المقدم
التي لا اثر لها في الاستصحاب وانما قيد بما يمكن اجتماعها بالمقدم احترازا من تقدير عدم اللزوم
ومن مثل لزوم الفردية للثلثة على تقدير انقسامها بمتساويين والقيد الثاني لئلا يجوز
تلك الاحوال والتقادير احترازا عن المقدم فتعود الكلية مهملة وحصرها الجزئي بكون الحكم في
بعضها واهمالها باهمال ذلك كله وسور الايجاب الكلي كلما ومهما ودايما والجزئي قد يكون وسور
السلب الكلي ليس البتة ودايما ليس والجزئي قد لا يكون وليس كلما كان وليس دايما وما في
معاني هذه فاذا اعتبر تاليف المتصلة من حمليات وشرطيات وخلط منها فهي على تسعة
اقسام من حمليتين وقد مثل به ومتصلتين مثل ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
فكلما كان الليل موجودا فالشمس غاربة ومنفصلتين مثل ان كان هذا المرض اما صفراويا او
بلغميا فهو اما حار او بارد وحملية مقدم ومتصلة تالي مثل ان كان طلوع الشمس علة وجود
النهار فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وعكسه بعكس هذا المثال ومن حملية ومنفصلة

على قسميها مثل ان كان هذا عددا فهو اما زوج او فرد وعكسه ومن متصلة ومنفصلة على
قسميها مثل ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فاما ان لا يكون طالعة او يوجد
النهار وعكسه وحكم كل واحد من الاجزاء في التقسيم بهذا الحكم وهلم جرا واذا اعتبر بالنسبة
من المصادقات والكاذبات وخلطها فتأتلف اللزومية من صادقتين وقد سبق مثاله
وكاذبتين مثل ان كان الحمل طيرا فهو نساج وكاذبة مقدم وصادقة تالي مثل ان كان طيرا فهو
حيوان لا صدق عكسه اذ لا معنى للزوم الا الحكم بلزوم صدق التالي على تقدير صدق المقدم
فاذا لم يصدق لم يصدق ذلك الحكم والاتفاقية لا تصدق الا من صادقتين وهو ظاهر واما
المنفصلة فعلى ثلثة اقسام حقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو فالحقيقية هي التي حكم فيها بالمنافاة ندا
او عدم الموافقة من قضيتين او اكثر في الصدق والكذب معا في الموجبة او بسلب ذلك
العناد والموافقة في السالبة مثال ما حكم فيها بالمعاندة اما هذا العدد زوج او فرد من
جزئين واما زايد او ناقص او مساو من اكثر وليس اما هذا العدد زوج او انسان من جزئين
وانما له او اربعة من اكثر ومثال ما حكم فيها باللاموافقة وتسمى اتفاقية اما زيد كاتب او
اسود اذا كان كاتبا وليس كذا اذا جمعهما او فقدهما ومانعة الجمع هي التي حكم فيها بذلك
في الصدق فقط من غير منع لزومه في الكذب ايضا مثل اما هذا حجر او شجر وليس اما حجرا او حجا ذا
في العنادية واما هذا كاتب او اسود اذا لم يجمعهما وليس كذا اذا اجتمعهما في الاتفا ننه
ومانعة الخلو ما حكم فيها بذلك في الكذب فقط ولا يمتنع الصدق مثل اما زيد في الماء او غير
غريق وليس اما هذا حيوان او نبات في العنادية وعرف مثال الاتفاقية مما مر وكل واحد
من مانعتي الجمع والخلو ان اخذ بحيث لا يشمل الحقيقية فالحكم فيها مركب من حكمين وخصوص
المنفصلة وحصرها واهمالها على قياس ذلك في المتصلة من غير اهمال القيود المحررة بها والسور
الكلي فيها دايما في الايجاب وليس البتة ودايما ليس في السلب والجزئي قد يكون في الايجاب
وقد لا يكون وليس دايما في السلب وما في معانيها وتنقسم المنفصلة من جهة تركيبها من الحمليات

والشرطيات الى ستة اقسام لسقوط ثلثة منها في المتصلة بسبب عدم تميز مقدم هذه عن تاليها
ويعرف امثلتها من قياس ما سبق ومما نعرفه من تلازم الشرطيتين وقد يجري القضية عن صيغتها
المذكورة فتسمى محرفة والاعتبار بالمعنى لا بالعبارة وصدق القضية وكذبها وايجابها وسلبها انما
هو متعلق بالربط ولا يلتفت فيه الى احوال اجزائها ٥

الفصل الرابع

في لوازم القضية عند انفرادها. كل قضية فانه يلزم من
صدقها كذب نقيضها ومن كذبها صدقه والتناقض بين القضيتين هو اختلافهما بالايجاب
والسلب لا غير بمعنى اتحادهما في الجزئين وما يتعلق بالارتباط من جهة او اضافة او شرط
او زمان او مكان او كل وجزء او فعل وقوة او غير ذلك الا انه قد يسلب في احديهما عين ما
اوجب في الاخرى وعلى الوجه الذي اوجب مثل انا اذا قلنا كل ج هو ب في وقت كذا او زمان
كذا او على جهة كذا وغيره فنقيضه ليس كل ج ب على ذلك الوجه فنقيض بالضرورة كذا ليس بالضرورة
كذا ليس بالضرورة كذا وعلى هذا القياس اذا اخذت هذه الامور متعلقة بجزء القضية لا بالارتباط
فمهما كون في التناقض مع الاختلاف بالكيفية اتحاد الجزئين لا غير بل لا بد معه اتحاد النسبة اذ
باختلاف النسبتين يختلف ويلزم من سلب كل واحد من الايجاب الكلي والسلب الجزئي الآخر وكذا
من سلب كل واحد من السلب الكلي والايجاب الكلي والسلب الجزئي الآخر ولذا من سلب كل واحد
من السلب الكلي والايجاب الجزئي فنقيض كل ج ب ليس كل ج ب وهو سلب جزئي ونقيض لا شيء
من ج ب شيء من ج ب وهو ايجاب جزئي مع مراعاة باقي الشرائط والتناقض اما يكون من الجانبين
معا ولازم النقيض يسمى نقيضا ايضا والمشهور في تعريف التناقض انه اختلاف قضيتين بالايجاب
والسلب على جهة يقتضي لذاتها ان يكون احديهما بعينه او بغير عينه صادقا والاخر كاذبا واحترز
بلفظه لذاته عن اقسام الصدق والكذب لخصوصية المادة مثل زيد ناطق زيد ليس بحيوان ولا
لصورتي القضية كزيد ناطق زيد ليس بناطق في المثال الاول او لم يكن بالنسبة حيوان ليس بناطق
لما حصل الانقسام وهذا التعريف السابق متساويان وباختلاف الكيفية التي هي الايجاب والسلب

والكمية وهي الكلية والجزئية مع باقي شرائط التناقض بعينها القضيتان الصدق والكذب في
المواد الثلاث والحمليات الموجهة نقائضها ما تشتمل على سلب جهاتها كما مر او ما تقتضي ذلك كل
سبيل المساواة وعلى هذا اذا اختلف القضيتان بالكمية والكيفية مع اتحاد ما يجب اتحاده فالتناقض قص
يجري بين الضرورية والممكنة العامة وبين الدائمة والمطلقة وبين المشروطة وممكنة عامة بحسب
حين من احيان وصف الموضوع وبين العرفية والحينية المطلقة وبين الحينية والضرورية وما
يسلب فيها الضرورة في كل اوقات الوصف وبين الوصفية الضرورية والممكنة العامة مقيدة بذلك لك
الوقت ان تعين وبالدوام ان لم يتعين والضابط في نقيض المركبات المترددة من بسيطتين بهما
وذلك ظاهر ان كانت كلية ولما كانت الجزئية لم يتعين فيها البعض الذي وقع عليه الحكم احتيج الى
تعديد الجزء الموافق في الكيف من جزئي انفصال النقيض بالمحمول في الموجبة وتسليبه في السالبة
اد ان يكون اجزاء المردد اكثر من اثنين او تقدم السور الكلي على ادات الانفصال بترديد فقد ق
ضرورة للطرفين على سبيل منع الخلو فقط في نقيض الممكنة الخاصة فيقال في بعض كل ج ب
بالامكان الخاص اما بالضرورة بعض ج ب او بالضرورة بعض ج ليس ب وعليه قياس نقيض
لا شيء من ج ب لذلك وفي نقيض بعض ج ب به اما بالضرورة كل ج هو ب واما بالضرورة لا شيء
من ج ب وان شئت اما بالضرورة كل ج ب واه واما بالضرورة لا شيء من ج ب واما بالضرورة
بعض ج ب وبالضرورة بعضه ليس ب وان شئت كل ج اما بالضرورة ب او بالضرورة ليس
ب وعلى قياسه نقيض ليس بعض ج ب بذلك الامكان الا انا في الوجه الاول نقول اما بالضرورة ورة
لا شيء مما هو ج وليس ب بب واما بالضرورة كل ج ب لسبع مثل ذلك في نقيض كل جزئية من كـ
الجهة وان كان في هذه الجهة نقيض الموجبة مساويا لنقيض السالبة وكذا في كل مركبة متوافقة
الجزئين في الجهة ويصدق دوام الطرفين مانعا للخلو في نقيض المطلقة اللادائمة ويصدق
الدائمة الموافقة في الكيف مع الحينية المخالفة فيه كذلك في نقيض العرفية اللادائمة وتبدل
الحينية بممكنة عامة في بعض احيان الوصف في نقيض المشروطة اللادائمة وانت تعرف مثله

ذلك كله في المحصورات الاربع على قياس امثلة نقائض الممكنة الخاصة وقس على هذا باقي ما لم نذكر
نقائضه من الموجهات البسيطة والمركبة والمتصلة نقائضها المخالفة لها في الكيف والكم معًا اي
السالبة سلب اللزوم في اللزومية وسلب الاتفاق في الاتفاقية والمنفصلة ان كانت حقيقية عنادية
نقائضها السالبة التي يصدق معها بالامكان العام جميع اجزائها او خلوها على سبيل منع الخلو دون
الجمع بالامكان العام وان كانت مانعة الخلو فالتي يصدق معها الخلو لذلك والمركبة من مانعة الجمع ومانعة
الخلو وهما المانعتان الحقيقية توجد في نقيضهما اما ذلك الامكان واما المنع الاخر يعني منع الخلو دون
الجمع ايضا فهذا هو حكم التناقض والعكسان ان اختلفتا في الكيف دون الكم مكلفتا متضادتان
يجوز اجتماعهما على الكذب في مادة الامكان دون الصدق وجزئيتاهما داخلتان تحت التضاد يجوز اجتماعهما
على الصدق في تلك المادة دون الكذب وحكم المهملتين حكمهما وان اختلفتا في الكم دون الكيف
فهما متداخلتان ومن اللوازم ما يسمى بالعكس وهو ان يقام كل واحد من جزئي القضية مقام
الاخر مع بقاء الكيفية والصدق بحالهما وكل قضية لزمها هذا اللازم فهي منعكسة وان خالف
الكمية والجهة والكذب وصدق الاصل قد يكون محققًا وقد يكون مفروضًا والموجبات سواء كانت كلية
او جزئية فهي تنعكس جزئية حينية مطلقة ان صدق على الاصل الحيني المطلق ومطلقة ان صدق
عليه الاطلاق وممكنة عامة ان صدق عليه الامكان العام وبيان ذلك اما اذا قلنا ج هو ب
فعرض موضوع الاصل شيئًا وليكن د فدال هو بعينه المقول عليه ب متصفًا بج عند اتصافه
بب في الحينية ومطلقًا في المطلقة واذا لا يمتنع ان يكون د مما يقال عليه ب بالفعل فلا يمنع ان يكون
شي مما يكون ب بالفعل هو ج فيصدق الامكان العام في عكس الممكنة ويدل عليه ايضا ان امكان
الملزوم يستلزم امكان اللازم فاذا امكن ان يصدق بعض ج ب فعلا وان لم يقع ذلك امكن ان
يصدق بعض ب ج لذلك وانما لم تنعكس الموجبة الكلية كلية لاحتمال ان يكون المحمول اعم بحسب
المادة كما يصدق كل انسان حيوان دون كل حيوان انسان والجهة في الكلية والجزئية لا تلزم لتخلفها
في عكس الموجبة ايضا واعتبر كيف الانسان ضروري للكاتب وليس ضروريا له وكيف يحول اليه

ضروري بحسب الوصف للكاتب وليس الكاتب ضروريا له ويحول اليه لذلك والسوالب
الكلية الضرورية والدايمة والمشروطة والعرفية تنعكس كل واحد كنفسه كلية وجهة بدليل
مل انه ان لم يصدق المدعى صدق نقيضه الموجب الجزئي وينعكس ذلك النقيض الى ما لا يصدق مع الا
ومثاله في الضرورية انه اذا صدق لا شي من ج ب بالضرورة فينعكس الى لا شي من ب ج بالضرورة
والا فبعض ب ج بالامكان العام فبعض ج ب لذلك وهو يناقض الاصل فلزم صدق النقيضين
وهو محال ولم يلزم ذلك المحال الا من نقيض المدعى وما لزم منه المحال فهو محال فالمدعى حق
ومنهم من جعل عكسها دايمة واذا كان الدوام في الكليات لا يصدق الا مع الضرورة فقد لزم
من كونها دايمة كونها ضرورية ايضا وقس امثلة سائر الثلثة الباقية على هذا واذا قيدت
المشروطة والعرفية باللادوام فاعكسه لازم القيد وهو جزئية موجبة مطلقة وضم لازم
د عكسه الى عكسيهما خالص عن القيد فيصير العكس مشروطًا او عرفيًا لا دايما البعض افراد
الموضوع فيكون عكس قولنا لا شي من ج ب ما دام ج لا دايما هو لا شي من ب ج ما دام ب
لا دايما لبعض افراد ب ولا يعرض للبعض الاخر وكذا فياس المشروطة اللادايمة وباقي
ما ذكر من الموجهات لا ينعكس في السلب سواء كان كليًا او جزئيًا للتخلف في المواد واعتبر
ع كيف تسلب الكاتب عن الانسان وعن متحرك اليد عند التحريك وامتنع عكسه والا
الدايم بحسب الذات والوصف لا ينعكس في السلب الجزئي ايضا لكن التي بحسب الوصف
منها اذا كانت لا دايمة انعكست باعتبار الايجاب اللازم للادوام فانه اذا قلنا ليس
بعض ج ب ما دام ج لا دايما اقتضى ذلك ان يكون لشي واحد وصفان متنافيان يوجد كل واحد
منهما لذلك الشي في وقت غير الوقت الذي وجد له الاخر فيه فكما يسلب عن ذلك الشي احدهما
ل لا دايما بل في كل وقت وجود الاخر لذلك الاخر يسلب عنه لا دايما بل في كل وقت وجود الاول
فلزم ليس بعض ب ج ما دام ب لا دايما والمتصلة ينعكس موجباتها الكلية والجزئية جزئية
موافقة للاصل في اللزوم والاتفاق وينعكس سوالبها الكلية كنفسها مطلقا ولا ينعكس

لسالبتها الجزئية وبيان ذلك سهل مما سبق ولا يتصور العكس في المنفصلة اذ لا ترتيب
لجزئيها في الطبع بل في الوضع فقط فيكون عكسا في العبارة دون المعنى وللقضايا لوازم اخرى
تسمى عكس النقيض وعكس القضية بهذا المعنى هي القضية التي اتيم فيها مقابل كل واحد من جزئي
الاصل بالايجاب والسلب بتمام الاخر مع بقاء الكمية والصدق اي ملازمة هذه المخالفة لها
في الكمية وحكم الموجبات في العكس المستوى حكم السوالب هنا وحكم السوالب هناك حكم
الموجبات هنا في الكمية والجهة والبيان هو استلزام نقض المدعي للمحال اما لانعكاسه
باحد العكسين الى ما لا يصدق مع الاصل او لا يجامعه مع الاصل المحال او بالاخراج فالموجبات
الكلية الحملية ان كانت ضرورية او دائمة او عرفية او مشروطة بسيطتين او مركبتين انعكست
كنفسها في الكم والجهة لكن في المركبتين يكون قيد اللادوام في بعض افراد الموضوع وان كانت
ما عداها مما ذكر في الموجهات فلا عكس بنقيضها ولا للموجبات الجزئية الا في المشروطة والعرفية
اللادائمتين فانه اذا صدق الضرورة او دائما بعض ج ب ما دام ج لا دائما بعض الموضوع وهو
ج د مثلا ليس ب بالفعل للادوام ثبوت الباء له وليس ج ما دام ليس ب واللا لكان ج
حين هو ليس ب فليس ب حين هو ج وقد كان ب ما دام ج هذا خلف و ج بالفعل فبعض
ما ليس ب ليس هو ج ما دام ليس ب لا دائما والسوالب الكلية والجزئية منها ينعكس
جزئية على قياس ما عرفت في العكس المستوى واعتبر امثلة الموجبات والسوالب الحملية
وبيانها من نفسك وكذا الشرطيات ومن الشرطيات ايضا بلازم فالمتصلة تستلزم
منفصلة توافقها في الكم والمقدم وتخالفها في الكيف وتناقضها في التالي وتستلزم منفصلة
مانعة الجمع من عين مقدمها ونقيض تاليها اذ الشيء ونقيضه لا يجتمعان ومانعة الخلو
من نقيض مقدمها وعين تاليها اذ الامر لا يخلو اما ان لا يصدق المقدم او ان صدق يصدق
التالي وكل واحد من هاتين المنفصلتين تستلزم تلك المتصلة وتستلزمها ايضا منفصلة
حقيقية من احد جزئيها ونقيض الاخر كيف كان من غير عكس وكل واحد من المنفصلة المانعة

الجمع والمانعة الخلو تستلزم الاخرى مؤلفة من نقيض جزئيها وانت تحقق ذلك كله باعتبار دك
من الامثلة وقد طعن في ملازم المتصلتين بان المقدم الممتنع جاز ان يستلزم النقيضين فلا
يلزم السالبة الموجبة وبان المقدم كيف كان ممتنعا او غير ممتنع جاز ان يستلزم الشيء ولا
نقيضه وجوابه ان المستلزم للنقيضين معا لا يكون غير مستلزم بهما بل ولا يكون غير مستلزم
لاحدهما فصدق السالبة ما حوذا في ثابتا عدم اللزوم وكل ما لا استلزم شيئا هو مستلزم
لنقيضه بالضرورة والا كذب النقيضان بل جاز ان لا يعلم ذلك الاستلزام لشيء منهما فاذا
صدق عدم استلزامه له لا يتحقق بواسطة استلزامه للاخر ولوازم القضايا كثيرة لا تدخل حل
تحت الحصر وهذا القدر منها لا يحتاج بحسب غرض هذا الكتاب الى اكثر منه ٥

الفصل الخامس في القياس البسيط

وللقضايا لوازم عند انضمام
بعضها الى بعض والعمدة منها هو القياس والبسيط منه هو قول مؤلف من قضيتين يستلزم
لذاتها اي لا لخصوصية المادة ولا لقضية اجنبية غير عكس احدها المستوى قولا مغايرا
لهما له نسبة مخصوصة الى الاجزاء بذلك القول حصل اجزاؤه بالنسبة اليه هذه الاجزاء واحترز
بهذا الكلام الاخير عن مثل انتاج لا شيء من ج ب وبعض ب آ لبعض آ في الشكل الاول
مع الحكم بعقمه اذ المطلوب فيه نسبة آ الى ج حتى لو كان المطلوب نسبة ج الى آ كان منتجا
من الشكل الرابع مع اتحاد المقدمتين في الصورتين فلا تسمى قياسا الا ما استلزم قولا
موضوعا او لازم يعارض مع اجزاء القياس ومثاله ما يستلزم لا لذاته قولنا كل ما ليس ب
هو ليس ج وكل د ليس ب المستلزم لكل د ليس ج بواسطة عكس نقيض القضية الاولى ومثل آ
مساو لب وب مساو لج المستلزم بواسطة ان المساوي للمساوي مساو لآ مساو
لج ويسمى القياس المذكور الاستثنائي ان ذكرت النتيجة او نقيضها فيه بالفعل وان كان جه
غير جزئية والا اقتراني ان لم يكن كذلك وهو على ستة اقسام من حمليتين ومتصلتين ومنفصلتين
وحملية ومتصلة وحملية ومنفصلة ومتصلة ومنفصلة اما الذي من حمليتين فيسمى قياسا بسيطا كان

في حد فتسمى اوسط لتوسطه بين طرفي المطلوب اللذين يسمى الموضوع منهما الاصغر والمقدمه
التي هو فيها الصغرى والمحمول الاكبر والمقدمه التي هي فيها الكبرى وتسمى نسبه الاوسط الى
طرفي المطلوب بالمحموليه والموضوعيه شكلا واقتران الصغرى بالكبرى قرينه وضربا فان كان
الاوسط محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول وهو قريب من الطبع وان كان محمولا
فيهما فهو الشكل الثاني وان كان موضوعا فيهما فهو الثالث وان كان موضوعا في الصغرى محمولا في
الكبرى فهو الرابع وهو ابعدها عن الطبع والقرائن في كل شكل بحسب تركبه من المحصورات
الاربع فقط اربعه عشر ما تشتمل عليها ستة عشر لكن المنتج منها في الاول بحسب بساطه المقدمات
اربعه وبحسب تركبها اربعه اخرى وفي الثاني كذلك وفي الثالث بحسب البساطه
سته وبحسب التركيب سته اخرى وفي الرابع خمسه للبساطه وسبعه للتركيب اما
ضروب الشكل الاول فالاول من موجبتين كليتين ككل ج ب وكل ب ا المنتج لكل ج ا
والثاني من كليتين كبراهما سالبه ككل ج ب ولا شي من ب ا المنتج للاشي من ج ا والثالث
من موجبه جزئيه صغرى وموجبه كليه كبرى كبعض ج ب وكل ب ا المنتج لبعض ج ا والرابع
من موجبه جزئيه صغرى وسالبه كليه كبرى كبعض ج ب ولا شي من ب ا المنتج لليس كل ج ا
والاربعه الزائده بحسب التركيب هي التي لم يبانها ونتائجها هي بعينها لكن صوابها
سوالب مركبه بسبب نقض الايجاب فانه لما ثبت ان الاكبر ثابت لكل ما ثبت له الاوسط او
مسلوبا عنه ودخل الاصغر بثبوت الاوسط له بحسب البساطه او التركيب تحت ذلك
الحكم حكم عليه بالاكبر والصغرى التي ما عدا الممكنات مع الكبرى التي لا يعتبر فيها الحكم
بحسب وصف الموضوع جهه النتيجه فيها جهه الكبرى اذ الاصغر فيها بعض جزئيات
الاوسط فحكمه حكم تلك الجزئيات وكذا في الصغرى الممكنه مع الكبرى الضروريه والدايمه
والمطلقه فان الصغرى ان كانت بالفعل فظاهر وان كانت بالقوه فممكن ان يحكم بالاكبر على الاصغر
في الكبرى ونما امكن ان يكون ضروريا فهو ضروري في نفس الامر اذ ما ليس بضروري

في نفس الامر ممتنع ان يكون ضروريا فما لا يمتنع ان يكون ضروريا فهو ضروري في نفس الامر نظر ت ق
بعكس النقيض وكذا ما امكن ان يكون ممكنا والدايمه الكبرى لا تحكم بها الا مع الضروريه فحكمها حكم
الضروريه فان قطعنا النظر عن ذلك فالنتيجه دايمه ومع باقي الكبريات التي يصدق عليها الاطلاق و
فالنتيجه ممكنه اما عامه ان كانت الكبرى محتمله   او خاصه ان لم تحتملها لان الممكنه ان
كانت فعليه فالنتيجه مطلقه وان كانت بالقوه فقد امكن كون النتيجه مطلقه ولا معنى لكون
القضيه ممكنه الا امكان الحكم الفعلي ولو اخذ الموضوع بحسب الخارج فيخرج عنه الممتنع
والممكن الذي لا يقع لكانت القراين التي صغراها ممكنه عقيمه في هذا الشكل فانه يصدق بالامكان ز
كل مركوب ممكن ان يكون في المسجد في هذا الوقت وكل ما هو في هذا الوقت في المسجد فهو بالضروره انسان دح
انسان بحسب الخارج ولا يصدق كل مركوب انسان وما في المسجد لا ينفي ان يكون انسانا الا
خارج المفهوم حيث انحصر ما في المسجد بمقتضى الحال في الانسان وانما لم ينتج لانا حكمنا في
الكبرى بان الاكبر محكوم به على ما هو الاوسط بالفعل والاصغر جاز ان يكون هو الاوسط
بالقوه لا بالفعل فلا يتعدى الحكم اليه واذا فرض وقوع هذا الممكن بالفعل جاز ان لا يصدق الكبرى ى
حينئذ لازدياد افرادها واذا اخذت الكليه بحسب الحمل والربط لا بحسب الوجود الخارجي جى
فقط لم تزداد افرادها بوقوع الممكن ح والصغرى الضروريه والدايمه مع الكبرى المشروطه وط
والعرفيه تنتج ان كانت الضروره في المقدمتين ضروريه والا فدايمه ولا يصدق الكبرى فيهما
مع فرض صدق الصغرى اللادايمتين اذ لو قيدنا باللادوام لما قبلنا الصغرى ولكانت نتيجتها
الحكم بالاكبر على الاصغر دايما ولا دايما وهذا لا يصدق البته وان كان متنتجا والعرفيه
بالمشروطه بسيطتين ومركبتين للاختلاط منهما كالمقدمتين ان لم تختلفا وكاعمهما ان
اختلفا والمقدمتان الحينيتان اذا لم يعتبر فيهما الدوام بحسب الوصف واعتبر في الصغرى
فقط فكانتا مطلقه وان اعتبر في الكبرى فقط فعرفيه فان اعتبر الوصف في كل منهما ى
المقدمه سقط اعتبارها واما ضروب الشكل الثاني فالاول كل ج ب ولا شي من ا ب فلا شي

من جـ آ والثاني لا شيء من جـ ب وكل آ ب فلا شيء من جـ آ والثالث بعض جـ ب ولا شيء من آ ب فلا
كل جـ آ والرابع ليس كل جـ ب وكل آ ب فلا كل جـ آ والاربعة الباقية بحسب التركيب هي هذه بدلا
فيها الموجبة سالبة مركبة والنتائج كالنتائج ولكن باعتبار جهة الايجاب في المبدلة دون السلب
وبالعكس والبيان بالرد الى الاول اما بعكس الكبرى او بعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم
عكس نتيجتهما او بعكس البعض الذي ليس باوسط فرضا وتسميته باسم ولنكن مثلا د فيكون
لا شيء من د ب وكل آ ب فلا شيء من د آ وكان بعض جـ د فبعض جـ ليس آ فلا كل جـ آ وهو المطلوب او بالخلف
بان يقال ان لم يكن المدعى حقا فالحق نقيضه واذا اضيف ذلك النقيض الى الكبرى انتج
نقيض الصغرى فيكون باطلا وعليه وضع نقيض المدعى فالمدعى حق وفي المختلطات منتج لم
يصدق الدوام على الصغرى او العرفي على الكبرى لم يكن منتجا الا ان يصدق وقت الحكم في
المقدمتين فينتج دائمة لحصول المنافاة التي باعتبارها كان هذا الشكل منتجا فانا نعلم
قطعا انه دائما لا شيء مما صدق عليه الاوسط في وقت بعينه بما لم يصدق عليه في ذلك
الوقت وكلما صدق الضرورة على احدى مقدمتيه فالنتيجة ضرورية وكلما صدق الدوام
على احدهما فالنتيجة دائمة والا فكالصغرى مجردة عنها قيد اللادوام واللاضرورة
والضرورة ابو ضرورية كانت والممكنات للصغرى في المقدمتين لا ينتج واذا اعتبرت الممكنة
بغير الضرورية او المشروطة والوقتية البسيطة والمركبة فان ارتد الى الاول فاصل الطريق
اخر فانتج هناك والا فاما جهة مشكول عندي الى الان اذا لم يعتبر الضرورة اللازمة للدوام
وينتج مع الضرورية ضرورية ومع المشروطة اذا كانت كبرى فقط ممكنة عامة وباقي الكلام
في مختلطاته لا يليق بهذا المختصر   واما ضروب الشكل الثالث فالاول كل ب جـ وكل ب آ
فبعض جـ آ والثاني كل ب جـ ولا شيء من ب آ فليس بعض جـ آ والثالث بعض ب جـ وكل ب آ فبعض
جـ آ والرابع كل ب جـ وبعض ب آ فبعض جـ آ والخامس كل ب جـ وليس بعض ب آ فليس بعض
جـ آ والسادس بعض ب جـ ولا شيء من ب آ فليس بعض جـ آ والسبعة التي تزيد باعتبار الجهة

المركبة ما يدل فيها موجبات هذه بسوالب مركبة ونتائجها كنتائج السابع اذا اعتبرت جهة
الايجاب في المبدلة لا السلب وبيان السابع هو بالرد الى الاول اما فيما لبيانه كلية فبعكس
الصغرى واما فيما هي جزئية منعكسة فبجعل كل من المقدمتين مكان الاخرى ثم عكس نتيجتهما
فان كانت جزئية غير منعكسة ففيه البعض من الاوسط الذي ليس باكبر مثلا باسم هو د فيكو   ن
كل د ب وكل ب جـ فكل د جـ وكان لا شيء من د آ فليس بعض جـ آ وهو مطلوبنا والجميع بين الخلف
بضم نقيض النتيجة الى الصغرى لينتج ما لا يصدق مع الكبرى وهو محال لزم من نقيض المدعى فيكو   ن
كاذبا فيصدق المدعى وجهة النتيجة كبرى في الاول ان كانت الكبرى غير المشروطة والعرفية
والا فكعكس الصغرى مجردة عنه اللادوام مع بساطة الكبرى ومضموما اليه اللادوام
مع تركيبها   واما ضروب الشكل الرابع فالاول كل ب جـ وكل آ ب فبعض جـ آ والثاني كل ب جـ
وبعض آ ب فبعض جـ آ والثالث لا شيء من ب جـ وكل آ ب فلا شيء من جـ آ والرابع كل ب جـ ولا
شيء من آ ب فليس كل جـ آ والخامس بعض ب جـ ولا شيء من آ ب فليس كل جـ آ والسبعة المضافة
اليها بحسب التركيب هي من موجبتين صغراهما فقط جزئية وموجبة كلية صغرى مع سالبة
جزئية كبرى وهذه مبدلة الترتيب وسالبة كلية صغرى مع موجبة جزئية كبرى وسالبتين
كليتين وسالبتين كبراهما فقط جزئية وسالبتين على خلاف هذا الترتيب ولا يعني على ما   بها
بما مر والبيان اما بالقلب ليرتد الى الاول ثم عكس النتيجة او بعكس احدى المقدمتين ليرتد
الى الثاني او الثالث او بالافتراض او الخلف على قياس ما تقدم وجهة النتيجة هي اخص ما ينتج
على احد هذه الوجوه وما لم يكن بيانه باحدها فهو اما عقيم او غير معلوم الانتاج وما علم
عقمه من الضروب وهو ما تخلف من العوامل الستة عشر من كل شكل فانك تبين لك عقمه
اذا استعملت صورته في المواد مع بيانها فلا بد وان يظهر لك في بعضها صدق النظر   نس
ايجابا في مادة وسلبا في اخرى فلا يطرد لا الايجاب ولا السلب وهذا يسمى بالخلف في
المواد كقولنا لا شيء من الانسان بحجر بالضرورة وكل حجر جسم كذلك والحق كل انسان جسم

فان قلت وكل حجر جماد كان الحق لا شي من الانسان بجماد وعليه فقس غيره من العقيم وكذا
الحال في الجهات التي حكم بعقمها وان استعملت في ضرب منتج في الجملة كالمطلقتين في
ثاني الثاني ومالم نذكر شانا اياه من الجهات فهو يعرف بالمقايسة اذا وقع التامل له والمذكور
من احكام الموجهات انما هو بحسب الجهات المذكورة في هذا الكتاب فقط لا بحسب كلها اذ
لا نهاية لها بل بحسب بعض ما ذكر فيه منها اذ لا حاجة الى ازيد من ذلك واما القياس
المركب من متصلتين فالاوسط فيه اما تام في المقدمتين او في احداهما او
تامه في واحدة وبعضه في اخرى فالاول يتالف على هيئة الاشكال الحملية وينتج منها الضروب
التسعة عشر المنتجة بحسب بساطة الجهات في اللزوميات الصرفة لزومية وفي الاتفاقيات
الصرفة اتفاقية وان كان غير مفيد اذ النتيجة معلومة قبله والبيان كما في الحمليات ولا
ينتج المخلوطة من لزومية واتفاقية مع كون صغرى الشكل الاول لزومية وهو من موجبتين او
اتفاقية وهو من موجبة وسالبة ولا اذا كانت سالبة الثاني لزومية وكبرى الثالث سالبة
ولا اذا كانت كبرى الرابع لزومية في ضربيه الاولين واتفاقية في ثالثه ولا رابعه وخامسه
لتعاكسهما وباقي الاقسام ينتج اتفاقية ومثاله من الشكل الاول كلما كان آب فجـ د وكلما كان
جـ د فهـ ز ينتج كلما كان آب فهـ ز اما في اللزوميتين والاتفاقيتين فظاهر واما في المختلطة
من لزومية واتفاقية والكبرى لزومية فلان كلما تستصحب الملزوم تستصحب اللازم ومثاله
من اول الشكل الثاني كلما كان آب فجـ د وليس البتة اذا كان هـ ز فجـ د ينتج فليس البتة اذا كان
آب فهـ ز بالعكس والخلف وتستعمل الافتراض في رابعه بان يعين الحال الذي يكون فيها آب
وليس جـ د وليكن هو عند ما يكون ح ط بحر د وقد يكون اذا كان آب فح ط ويولف منها قياسا
كما مر وعلى هذا فقس حال باقي الضروب لكن يجب ان يعلم ان مقدم اللزومية اذا كان ممتنعا
فالنتيجة لا يلزم ان تشترط في الاحوال والتقادير التي تعارض تقديرها ان يمكن اجتماعها معه
ولا ان يكون يمكنه في نفسها وهذا كما تقول كلما كان الانسان فردا فالانسان عدد وكلما كان الانسان

عددا فهو زوج ينتج كلما كان الانسان فردا فهو زوج وهذا فلا يصدق الا على تقدير ان يكون فردا ا
وزوجا معا وكذا اذا قلنا كلما كان هذا ابيض واسود فهو ابيض وكلما كان ابيض واسود فهو
اسود المنتج من الثالث قد يكون اذا كان هذا ابيض فهو اسود وانما يصدق على تقدير ان لا يكون
البياض مضادا للسواد واذا لم يكن المقدم ممتنعا كانت النتيجة صادقة في نفس الامر وعلى
التقادير التي يمكن اجتماعها مع المقدم واذا كان الاوسط غير تام في المقدمتين فهو مثل قولنا ان
كان آب فجـ د وكلما كان هـ ز فكل د ط المنتج ان كان آب فكلما كان هـ ز فجـ ط واذا كان تاما في احد بما
غير تام في الاخرى فمثاله ان كان آب فجـ د فكلما ان هـ ز فان كان جـ د فجـ ط ينتج ان كان هـ ز فكلما
كان آب فجـ ط وكل هذه بعيدة عن الطبع واقسامها كثيرة جدا لا يليق بهذا الكتاب استقصاء
الكلام فيها واما المركب من منفصلتين فهو مثل قولنا دائما اما آب او كل جـ د ودائما
كل د ط او هـ ز معتبرا فيهما منع الخلو ينتج دائما اما آب او كل جـ ط او هـ ز مانعة الخلو فان كان
احدى المقدمتين جزئية فالنتيجة جزئية والبيان ان الصادق من الاولى مع الثانية ان كان
الجزء الغير المشترك لحصل المطلوب وان كان المشترك فاي جزء صدق معه من الثانية حصل ايضا
واما المركب من حملية ومتصلة فمثاله كلما كان هـ ز فكل جـ ب وكل ب آ ينتج دائما اما ليس هـ ز
او كل جـ آ مانعة الخلو بمثل ذلك البيان وينتج ايضا كلما كان هـ ز فكل جـ آ لكن اذا كان مقدم
المتصلة المتصلة ممتنعا او غير ممتنع فالنتيجة على ما مر النتيجة من متصلتين اذا كان فيهما
ما مقدمه كذلك واما المركب من حملية ومنفصلة فمثل قولنا كل جـ ب ودائما اما كل ب آ او
هـ ز معتبرا فيهما منع الخلو ينتج دائما اما كل جـ آ او هـ ز مانعة الخلو واما المركب من متصلة ومنفصلة
فكقولنا كلما كان آب فجـ د ودائما اما جـ د او هـ ز مانعة الجمع ينتج دائما اما آب او هـ ز وذلك لان معاند
لازم الشي معاند لملزومه في الجمع وقس باقي اقسام الشرطيات وما يتالف منها ومن الحمليات
على هذه الامثلة وتعتبر من شروط العقيم والمنتج ونتائج الانتاج وان تعسر ذلك عليك فاقتصر على
ما يحقق انتاجه منه ويخلي عما عداه مما لا يكاد يحصر ولا هو قريب الى الطبع اذ لا ضرورة

داعيه اليه هذا ما رايت ان اذكره من حال القياس الاقتراني . واما الاستثنائي فهو قريب
الى الطبع وسالف اما من متصله مع الاستثنا او من منفصله معه اما الاول فالموجبه الكليه
اللزوميه اذا استثنا عين مقدمها انتج عين تاليها او نقيض تاليها انتج نقيض مقدمها لانه
متى وضع الملزوم وضع اللازم ومتى رفع اللازم رفع الملزوم تحقيقا للزوم مثل ان كانت
الشمس طالعه فالكواكب خفيه لكن الشمس طالعه فالكواكب خفيه مثل ان كانت الشمس طالعه
فالكواكب خفيه لكن الشمس طالعه فالكواكب خفيه او لكن الكواكب ليست خفيه فالشمس ليست طالعه
ولا ينتج نقيض المقدم ولا عين التالي سيما لاحتمال ان يكون التالي اعم من المقدم ولا يلزم من رفع
الاخص رفع الاعم ولا وضعه ولا من وضع الاعم وضع الاخص ولا رفعه والسالبه الكليه
منها فلا ينتج الا بواسطه ردها الى موجبه والجزئيه الموجبه فيشترط في انتاجها ان يكون
الاستثنا عن حال اللزوم فلا يلزم منه شي والجزئيه السالبه فينتج بهذا الشرط اذا ردت
اليها والاتفاقيه لا يفيد استثنا العين علما ولا نقيض رفع تاليها واما الثاني فهو الذي
من منفصله مع استثنا فالموجبه الكليه الحقيقيه ينتج استثنا عين ما يعين منها نقيض ما سواه
واستثنا نقيض ما يتفق منها عين ما بقي واحدا كان او كثيرا مثل هذا العدد اما تام او ناقص
او زايد لكنه تام فليس بناقص ولا زايد او ليس بتام فهو اما زايد او ناقص ولو كان الاستثنا
لاكثر من جزء ينتج نقيض الاجزا او عينه واما الموجبه الكليه المانعه الخلو بالمعنى الاعم من الحقيقيه
فينتج استثنا نقيض بعض الاجزا العين ما بقي ولا ينتج استثنا عين بعضها شيئا مثل اما ان يكون
زيد في الما او لا يغرق لكنه ليس في الما فهو لا يغرق او لكنه غرق فهو في الما لانه اذا لم يحصل
ان لا بد من صدق احد الجزئين فاذا علم انتفا احدهما تعين صدق الاخر والا لكانا قد اجتمعا
على الكذب ولو اخذت بالمعنى المنافي للحقيقيه فيحقق من استثنا عين احدهما نقيض عين الاخر
وان كان غير مفيد لكونه معلوما قبل بالقياس واما الموجبه الكليه المانعه الجمع بالمعنى
المتناول للحقيقيه وغيرها فلا ينتج فيها الا استثنا العين لنقيض الباقي فقط مثل قولك اما

ان يكون هذا حيوانا او شجرا لكنه حيوان فليس بشجر او لكنه شجر فليس بحيوان لانه اذا حكم بعدم
اجتماع نقيضين وعلم صدق واحد منهما تعين كذب الاخرى والا لصدقا معا واذا اخذ م
بالمعنى المنافي للحقيقيه صدق النقيض من استثنا النقيض ولم يكن مفيدا لما مر ولو كانت هذه المنفصلات ب
الثلث موجبه جزئيه او سالبه كيف كانت فلا ينتج الا بشرايط لا حاجه الى ذكرها واستثنا
الوضع والرفع يجري مجرى الحد الاوسط من الاقترانيات لكونه تارة حال كونه جزءا من الشرطيه
وتارة حال كونه مستثنى ٥

الفصل السادس في توابع الاقيسه ولواحقها

قد يولف مقدمات ينتج بعضها
نتيجه يلزم من تاليها مع مقدمه اخرى نتيجه اخرى وهكذا الى ان ينتهي الى المطلوب ويسمى قياسا مركبا كا
وهو اما موصول النتايج او مفصولها اما الاول فمثل قولنا كل آ ب وكل ب ج فكل آ ج وكل
ج د فكل آ د وكل د ه فكل آ ه واما الثاني وهو الذي فصلت عنه النتايج فلم تذكر فمثل قولنا
كل آ ب وكل ب ج وكل ج د وكل د ه فكل آ ه ومن الاقيسه المركبه قياس الخلف وهو اثبات
المطلوب بابطال لازم نقيضه المستلزم لابطال نقيضه المستلزم لاثباته وتركيبه على اربع
وجوه احدها من قياس اقتراني واستثنائي الاقتراني منهما من متصله وحمليه ان كان المطلوب ب
حمليا او من شرطيتين من جزء تام من احدى المقدمتين وغير تام من الاخرى ان كان المطلوب
شرطيا ومثاله فيما يكون المطلوب حمليا وهو ليس كل ج ب قولنا ان لم يكن ليس كل ج ب صادقا
فكل ج ب صادق وهذه هي المتصله ثم نضم اليها حمليه وهي وكل ب آ على انها صادقه لا شك فيها او غير
بينه لكنها تثبت بقياس آخر فينتج ان لم يكن قولنا ليس كل ج ب صادقا فكل ج آ ثم نقول لكن ليس
كل ج آ على انه بين البطلان او بين بطلانه فينتج نقيض المقدم وهو ليس لم يكن قولنا ليس كل
ج ب صادقا فليس كل ج ب صادق وهو المطلوب وثانيها اما كل ج ب او كل ب آ مانعه
الجمع اذ لو جاز اجتماعهما على الصدق لصدقت نتيجتهما وهي كل ج آ لكن ليس كل ج آ على انها كاذبه
فلا يجتمعان على الصدق لكن كل ب آ على انها صادقه فليس كل ج ب وثالثها اما ليس كل

جـ ب ا وكل د آ مانعة الخلو لكن ليس كل د آ على انها كاذبة يصدق ليس كل جـ ب وليس مع
الخلو فان كل ب آ صادق على ما فرض فاما ان يصدق معه كل جـ ب او ليس كل جـ ب فان كان الاول
انتج مع المقدمة الصادقة كل د آ فامتنع الخلو وان كان الثاني امتنع الخلو ايضا ورابعها
ان كان كل جـ ب فكل د آ لصدق كل ب آ على انها قضية مسلمة ثم يقال لكن ليس كل د آ فينتج ليس
كل جـ ب والفرق بين الخلف والمستقيم ان المستقيم يتوجه اولا الى اثبات المطلوب ويتألف
مما يناسبه ويكون مقدماته مسلمة او ما في حكمها ولا يكون المطلوب موضوعا فيه اولا والخلف
يتوجه الى ابطال نقيض المطلوب ويشتمل على ذلك النقيض ولا يشترط فيه تسليم المقدمات
وما في حكمه ويوضع فيه المطلوب اولا ومنه ينتقل الى نقيضه وربما لا يدل على نقيض المطلوب
بل على ما هو اعم منه او اخص او مساوى له اذا وضع شئ من ذلك وظن انه المطلوب ولا
يتأتى ذلك صدق المطلوب وان كان لا ينتجه واذا اخذ نقيض النتيجة الحاصلة في الخلف كليس كل
د آ وقرن مع المقدمة الصادقة ككل ب آ انتج مطلوبنا على الاستقامة فليس كل جـ ب ومن
المركبات المفصولة القياس المقسم وهو الذي اجزاؤه منفصلة يتشارك اجزاء الانفصال
فيها في الموضوع ويضم اليها حمليات فوق واحدة مثل قولنا دائما اما كل آ ب او كل آ جـ وكل
ب د وكل جـ د ينتج دائما اما كل آ د او كل آ د لان الصغرى مع الحملية الاولى ينتج دائما اما كل
آ د او كل آ جـ وهذه النتيجة مع الحملية الثانية ينتج دائما اما كل آ د او كل آ د ويكثر القياس عبارة
عن مقدمات ينتج كل مقدمتين منها بعض المطلوب كقولنا كل آ ب وكل ب جـ وكل آ د وكل د هـ
وكل آ هـ وكل هـ جـ والمطلوب كل آ جـ وقياس الضمير وهو قياس حذفت كبراه اما لوضوحها كقولنا
هذان خطان خرجا من المركز الى المحيط فهما متساويان او لاخفاء كبريها كقولنا فلان يطوف بالليل
فهو سارق وتقدير الاول وكل خطين هما هكذا فهما متساويان وتقدير الثاني وكل من يطوف
بالليل فهو سارق وعكس القياس وهو ان يؤخذ نقيض النتيجة ويضم الى احدى المقدمتين لينتج مقابل
الاخرى مثل كل جـ آ وكل ب آ فكل جـ آ فيقال ليس بعض ب آ لان كل جـ ب وليس كل جـ آ ويقام عليه

جـه ما ملتبس بعض ب آ ويسمى ذلك عكسا لمصب العقل وقياس الدور هو ان يحمل نتيجة القياس تس
وعكس احدى المقدمتين منتجا للاخرى وذلك انما يكون عند تعاكس الحدود كقولنا كل انسان
ضاحك وكل ضاحك مفكر فكل انسان مفكر ثم نقول كل انسان مفكر وكل مفكر ضاحك حل
فكل انسان ضاحك واستعمال النتائج هو ان يستنتج من القياس المنتج بالذات نتائج
اخرى بالعرض لازمة لنتيجته الذاتية وهي تدخل تحتها وعكسها وعكس نقيضها وجزئيها ت
عنها او معها وساير لوازم الحمليات والمتصلات والمنفصلات وقد يستنتج من مقدمتين
كاذبتين او كاذبة وصادقة صادق كقولنا كل انسان حجر وكل حجر حيوان او كل انسان جسم
وكل جسم حيوان المنتج كل انسان حيوان واذا كانت الكبرى في الضربين الاولين من الشكل
الاول كاذبة بالكل بمعنى انها لا تصدق جزئية ايضا لم يستنتج الصادق الا من كاذبتين واما من
صادقة هي الصغرى وكاذبة هي الكبرى فلا لان الكبرى يصدق ضدها وهو ينتج مع الصغرى
الصادقة ضد تلك النتيجة فلو صدقت لصدق الضدان وهو محال ومثاله كل جـ ب على
انه صادق وكل ب آ على انه كاذب بالكل فلو كان كل جـ آ صادقا لصدق معه لا شئ من جـ آ لكون
الكبرى الكاذبة يلزمها صدق لا شئ من ب آ ويكتسب القياس من الحمليات الاقترانية بتحليل
حدي المطلوب الى ذاتياتهما وعرضياتهما ومعروضاتهما اللازمة والمفارقة ثم محاولة وسط
يفضي بالتأليف منها منتجا له ايجابا او سلبا والطريق الى ذلك ان تطلب ما يحمل على كل واحد من
الحدين وما يحملان عليه من الذاتيات باسرها والعرضيات وذاتيات العرضيات وعرضياتها
وعرضيات الذاتيات والاوساط متناهية لا محالة فان وجدت في محمولات موضوع المطلوب ما يصلح
موضوعا لمحموله صح ما سلك من الشكل الاول او وجدت ما يصلح محمول الطرفين صح من الثاني او
موضوعهما صح من الثالث او وجدت في موضوعات موضوع المطلوب ما يصلح محمولا على محموله صح من
الرابع سواء كان الحمل او الوضع في موجبة او سالبة على حسب مطلوبك والشخصي لا يحمل ولا يطلب في
المعلوم وعلى هذا فقس الحال اذا كان المطلوب متصلا او منفصلا على ان يحمل المقدم الطبيعي

وهو في المتصلة او الوضعي وهو في المنفصلة في حكم الموضوع والتالي الطبيعي في المتصلة
اذا الوضعي في المنفصلة في حكم المحمول واللزوم والعناد وما يشبههما في حكم الحمل الايجابي
واللالزوم واللاعناد وما يشبههما في حكم الحمل السلبي ولا يخفى عليك اكتساب القياس
اذا كان استثنائيا وتحليل القياسات المركبة هو تخليص الحدود والمقدمات عن
الزوائد والطرق اي استنزال بعض المقدمات مع بعض ومع المطلوب ليطلع على تأليف
كل قياس منها وانما احتيج اليه لانه ليس كل حجة في العلوم يورد صحيحا على نظم مستقيم
اي على هيئة احد الاشكال الاقترانية والاستثنائية بل قد يحرف بزيادة وحذف وتغيير
فاذا وجدت ما يناسب المطلوب تارة تناسب كلية فالقياس شرطي فتستثني للانتاج وان
ناسب جزءه فاطلب ما يناسب الجزء الآخر وتجتهد في ضم المقدمات المنتجة على شكل من
الاشكال مشتركة في امر منتهية الى المطلوب وان لم تناسب المطلوب اصلا فليس بقياس
وكثيرا ما يقع المناسبة بالمعنى دون اللفظ ويبدل اللفظ المركب بالمفرد وعلى الخلاف ويستعمل
اللفظ المشترك وكل هذا يمنع من النسبة للمناسبة فيجب ان يجرد النظر الى المعنى من غير التفات الى
الالفاظ ويحترز من اشتباه كل واحد من المعدولة والسالبة بالاخرى والاكثر تتم التحليل والكلام
في ما يتبع الاقيسة طويل لكنه غير لائق بغرض هذا المختصر

الفصل السابع في الصنايع الخمس التي هي البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة

اما البرهان فهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج نتيجة لذلك واليقين حكم
على الحكم التصديقي بالصدق على وجه لا يمكن ان يزول وهذه اليقينيات ان كانت مكتسبة فلا
بد وان تنتهي الى مبادي واجبة القبول غير مكتسبة وهي ستة الاوليات وهي التي يكفي في
الحكم بها مجرد تصور طرفيها مثل ان الكل اعظم من جزءه وان النفي والاثبات لا يجتمعان ولا
يرتفعان والمحسوسات وهي التي يحكم بها العقل جزما بواسطة الحس الظاهر ككون الشمس
مضيئة والنار حارة وما ادركه الحس ولم يجزم به العقل فهو خارج عنه فان الحس يدرك

للشمس مقدارا ولا يجزم العقل بان ذلك هو مقدارها في نفس الامر والوجدانيات وهي ما
تدركه النفس بذاتها او بحسن الظن بالوجدان كعلمنا بوجودنا وبان لنا فكرا ولذة والمجربات
وهي التي يحكم بها العقل لتكرر الاحساس الذي يتاكد معه عقد جازم لا شك فيه لمخالطة
الاحساس قوة قياسية خفية هي انه لو كان ذلك اتفاقيا لما كان دائما ولا اكثريا وربما كان
ذلك الجزم مع قبول خصوصية كحكمنا بان السقمونيا مسهل ولكن بعد ان اسهاله هو لمزاج في بلادنا
وعلى الاكثر فانا لا نسمع انه مسهل مطلقا ولا في كل بلد وهو من الاستقراء الذي هو حكم على كلي بما
وجد في جزئياته الكثيرة والاستقراء قد يفيد اليقين لتحصيله لاستعداد النفس التام له كحكم
بان كل انسان قطع راسه لا يعيش وهذا في متحد النوع وفي مختلفه فلا اشد النفس مثل ان كل
حيوان يحرك عند المضغ فكه الاسفل فربما كان ما لم يستقرء بخلاف ما استقرء به كالتمساح في
مثالنا هذا والمتواترات وهي ما يحكم بها النفس يقينا لكثرة الشهادات بامر محسوس يكون
الشيء ممكنا في نفسه ويقطع النفس عن التواطؤ على الكذب وفيه ايضا قوة قياسية ولا يحصل اليقين بعبر
من عدد ولا يحصل ما هو الاكثر منه كعلمنا بوجود مكة في زماننا وجالينوس فيما تقدم والفطريات
القياس وهي التي يصدق بها لاجل وسط لا يعزب عن الذهن بل يخطر مع خطور حدي المطلوب
بالبال فلا يحوج الى الطلب كالعلم بان الاثنين نصف الاربعة لقياس هو ان الاثنين عدد انقسمت
الاربعة اليه والى ما يساويه وكل ما هو كذا فهو نصف الاربعة والحدسيات وهي ما يحكم النفس
به يقينا لقرائن غير التي في المبادي السابق ذكرها تحصل الاستعداد التام لحصول اليقين وليس
على المنطقي ان يطلب السبب فيه بعد ان لا شك في وجوده وليس شيء من هذه المبادي حجة على
الغير اذا لم يحصل له اليقين منها كما حصل لك كعلمك بان نور القمر مستفاد من الشمس وانما يحدسه
الناظر من اختلاف تشكلاته بحسب اختلاف اوضاعه وليس من شرط ما يجب قبوله ان يكون
قضية ضرورية بل قد يكون ضروريا وغيره من الجهات كالامكان والاطلاق اذ المراد من وجوب
قبول كل قضية هو صدقها في امكانها او مطلقة في اطلاقها والبرهان منه برهان لم وهو

الذي يعطي علة الوجود والتصديق معا كقولنا هذه الخشبة مستها النار وكل كذا يحرق
فهذه الخشبة محترقة فالاوسط فيه مع كونه علة التصديق هو علة الحكم بالاكبر على
الاصغر وان لم يكن علة للاكبر في نفسه بل ربما كان معلولا لاحد الطرفين كحرارة النار
التي هي معلولة لها وهي علة وصولها الى الخشبة ومنه برهان ان وهو الذي يعطي
علة التصديق فقط كقولنا هذه الحمى تشتد غبا وكل حمى تشتد كذلك فهي محرقة وربما
كان الاوسط في هذا معلولا للحكم وحينئذ يسمى دليلا مثل هذه الخشبة محترقة وكل محترق
فقد مسته النار واما الجدل فصناعة علمية يقتدر معها على اقامة الحجة من
المقدمات المسلمة على اي مطلوب يراد وعلى محافظة اي وضع يتفق على وجه لا يتوجه
اليها مناقضة بحسب الامكان وناقض الوضع باقامة الحجة يسمى سايلا وغاية سعيه
ان يلزم وحافظه يسمى مجيبا وغاية سعيه ان لا يلزم ومبادي الجدل هي المسلمات العامة
او الخاصة او التي بحسب شخص فعند السايل هي ما يسلمه من المجيب وعند المجيب
هي المشهورات فمنها الواجب قبولها لا من حيث هي واجب قبولها بل من حيث عموم الاعتراف
بها ومنها الآراء المحمودة وهي التي لو خلي الانسان وعقله المجرد ووهمه وحسه ولم يؤدب
بقبول قضاياها والاعتراف بها ولم يمل الاستقراء بظنه القوي الى الحكم ولم يستدع اليها
ما في طبيعة الانسان طاعة لعقله او وهمه او حسه مثل حكمنا ان اخذ مال الغير قبيح
والكذب قبيح وكشف العورة قبيح وهذه قد تكون صادقة وقد تكون كاذبة وقد تكون
عامة يراها الجمهور كقولنا العدل جميل وخاصة يراها اهل ملة او صناعة دون غيرهم
وربما كان المقابلان مشهورين بحسب رايين او غرضين ولا يلزم الجدل ان يستعمل
الحجج التي تنتج حقيقة بل قد يستعمل ما ينتج بحسب الشهرة او تسليم الخصم وان كان
عقيما في نفس الامر وفوايد الحجج الجدلية الزام المبطلين والذب عن الاوضاع
ومنافع فاسد نفاسد للاشرع مع كل بهارش باسلوب الحق واقناع اهل

التحصيل من العوام والمتعلمين القاصرين عن البرهانيات او غير الواصلين الى موضعه
بعد وربما لاح من المجادلة على طرفي النقيض من الخصمين برهان احدهما ويحصل منه
ايضا رياضة الخاطر وغير ذلك واما الخطابة فانها صناعة علمية يمكن معها اقناع
الجمهور فيما يراد تصديقهم به بقدر الامكان ومباديها المقبولات ممن يعتقد صدقه
او يظن صادقا والمشهورات في بادي الراي وهي التي يذعن لها النفس في اول اطلاعها
عليها فان رجعت الى ذاتها عاد ذلك الاذعان ظنا او تكذيبا مثل انصر اخاك ظالما او
مظلوما فانه عند التامل يظهر ان الظالم ينبغي ان لا ينصر وان كان اخا والمظنونات وهي
التي يميل اليها النفس مع شعورها بامكان مقابلها فهي وان كان الحكم يستعملها جزما فانه
انما يتبع فيها مع نفسه غالب الظن وهي كما يقال فلان يتكلم مع الاعداء جهارا فهو متهم
وربما يكون مقابله مظنونا باعتبار اخر كما يقال ذلك بعينه في نفي التهمة عنه والحجج
المستعملة فيها هي ما يظن منتجا كان منتجا في نفس الامر او لم يكن وينتفع بها في تقرير المصالح
الجزئية المدنية وفي اصولها الكلية كالعقايد الالهية والقوانين العملية وقد يكون
بعضها منبها للنفس على تحصيل العلم اليقيني او معدا لها لقبول ذلك من مبدءه وهذه
الفايدة ربما كانت بحسب بعض الاشخاص دون غيرهم واما الشعر فهو صناعة يقتدر معها
على ايقاع تخييلات تصير مبادي انفعالات نفسانية مطلوبة ومباديها هي المخيلات وهي التي
تؤثر في النفس انبساطا او انقباضا او تسهيل امر او تهويله او تعظيمه او تحقيره كما يقال للعسل
انه مرة مقيئة تنفيرا عن اكله وهذه قد تكون صادقة وقد تكون كاذبة وربما زاد تاثيرها على
تاثير التصديق وان لم يكن معه تصديق والتخييل محاكاة ما والمحاكاة تفيد الالتذاذ وهما
كالتصوير مثلا وان كان لشيء قبيح ولهذا كانت النفوس العامية مطيعة له اكثر من طاعتها
للاقناع ولا يشترط في تاليف الحجة الشعرية ان تكون منتجة في نفس الامر بل بحسب الاقناع
والتخييل فقط واستركب الشعريات والخطابيات في افادة الترغيب والترهيب في الامور

الدينيه والدنيويه وهذه الصنائع الثلاث اعني الجدليه والخطابيه والشعريه قد ذكروا
في كل واحد منها كلاما طويلا لا يحتمل كتابا مفردا ولا يليق بغرض هذا الكتاب اكثر من الذي
ذكرته فيها واما المغالطه فهي ان يوتى بما يشبه برهانا او جدلا وليس هو ولا بد فيها
من ترويج بعضيه مشابهه اما في مادة او صورة وموادها هي المشبهات بغيرها والوهميات
والاشتباه في المشبهات ينقسم الى ما يتوسط اللفظ والى ما يتوسط المعنى والذي يتوسط
اللفظ قد يكون باعتبار انفراده اما في جوهره كالذي يدل لوضعه مختلفه واما في احواله الذاتيه
وهي ما لا يدخل عليه بعد تحصيله كاختلاف التصاريف او في احواله العرضيه كاختلاف الاعراب
والبنا والاعجام والشكل وقد يكون باعتبار تركيبه اما في نفس التركيب وهو الاشتراك
التركيبي كما يقال كلما يتصوره العاقل فهو كما يتصوره فان يرجع هو الى العاقل وتاره يرجع
الى المعقول وكقولك نسل هذا الثوب فانه مشترك بين الخبر والانشا واما في وجود
التركيب وعدمه كما قد يصدق القول مفردا فيتوهم مؤلفا كما يقال زيد شاعر جيد فيظن
جودته في الشعر او يصدق مؤلفا فيتوهم مفردا كما يقال الخمسه زوج وفرد فيظن انه زوج
مفردا والذي يتوسط المعنى فاما في احد جزئي القضيه او فيهما معا وما في احدهما اما بان
لا يورد او يورد فان لم يورد بل اورد ما يشبهه من اللوازم والعوارض كمن راى انسانا
ابيض يكتب فظن كل كاتب كذا فاخذ الابيض بدل الكاتب سمي اخذ ما بالعرض مكان ما
بالذات وان اورد لكن اخذ معه ما ليس منه او حذف عنه ما هو منه مثل القيود و
والشروط وغيرها كمن ياخذ غير الموجود على وجه مخصوص غير موجود في نفسه سمي سوء اعتبار
الحمل وما في جزئي القضيه معا فهو ايهام العكس كمن راى الخمر احمر مايعا فظن ان كل احمر
مايع هو الخمر والوهميات قضايا كاذبه يحكم بها الوهم الانساني في المعقولات الصرفه حكمه
في المحسوسات ويقضي بها قضا شديدا لقوته بسبب انه لا يقبل مقابلها اذ هو تابع للحس
فما لا يوافق المحسوس لا يقبله ولهذا ينكر نفسه ويساعد العقل في مقدمات منتجه لنقيض

حـ

٨ ١

حكمه فاذا وصل الى النتيجه رجع عما سلمه ويكاد يشاكل القضايا الاوليه ويشتبه
بها وذلك كالحكم بان كل موجود فله وضع وانه لا بد من خلا ينتهي اليه الملا وافعال
المغالطين اما في القول المطلوب به انتاج الشي واما في اشيا خارجة عنه والخارجه
مثل تخجيل الخصم وترذيل قوله والاستهزا به والتشنيع عليه وقطع كلامه والاغراب
عليه في اللغه وسوق كلامه الى الكذب تاويلا ما واستعمال ما لا يدخل في مطلوبه وما يجري
هذا المجرى وما في نفس القول الذي يطلب به الانتاج فما يتعلق بالقضيه مفردة واجزايها
قد مضى وما يتعلق بالتركيب فاما في تركيب يدعي قياسيته او في تركيب لا يدعى فيه ذلك
والثاني هو جمع المسايل في مسئله مثل الانسان وحده ضحاك فانه قضيتان على صيغه قضيه
واحده والقضيتان هما الانسان ضحاك ولا شي غير الانسان بضحاك والتركيب الذي يدعى
قياسيته فاما بالنسبه الى النتيجه او لا بالنسبه اليها والذي ليس بالنسبه اليها فاما في
صورته بان يكون على هيه غير منتجه او في مادته بان يكون بمعزل عن الانتاج باغفال بعض شرايطه
بحيث لو صار كلها حقا لصار كاذبا او صار بحيث يصدق صار غير قياس والذي بالنسبه الى
النتيجه فاما بان يكون النتيجه نفسها ماخوذه فيه على انها مقدمة ما وهذا هو المصادره
على المطلوب واما بان لا يكون كذلك لكنه غير مناسب للنتيجه ويسمى اخذ ما ليس بعله عله
وامثال هذه لا يتروج الا بسبب اشتباه لفظي او معنوي ولولا القصور وهو عدم
التمييز بين ما هو الشي وما هو غيره لما تم للمغالط صناعة وفايدة هذه الصناعه انها
تعصم صاحبها من ان يغلط في نفسه او يغلطه غيره وانه يقدر على ان يغالط المغالطين
وانه يستعملها امتحانا او عنادا لغرض ما ومن تصفح الحجج واجزاها نوجبها على ما ينبغي
مادة وصورة ولفظا ومعنى مركبه ومفرده امن من ان يقع له غلط ويعين على هذا التصفح
كثرة الاطلاع على المغالطات وحلها وسياتي في الابواب المستقبله ما يستعان به على
حل كثير منها واذكر في هذا الموضع نكتا لطيفه ينتفع بها في التدريب ورياضه الخاطر

خلاصة الحل في الاول هو ان وقوع الخلاء لو كان هو الوقوع الذي مسبوقا بالعدم يستلزم ارتفاع الواقع عن عدمه السابق وان كان وقوعه ابتداء بلا سبق عدم ولذا لا وقوعه راسا في نفس الامر لا يستلزم ارتفاع شي من الامور الواقعة في نفس الامر مسلم في وجوب الارتفاع وعدمه

ويكون كالانموذج لما سواها فما نقصد به التغليط وهي خمسة الاولى منها بدعي ان الخلاء موجود لان وجود الخلاء لو لم يكن مستلزما لارتفاع الواقع لكان واقعا لكن المقدم حق فالتالي مثله بيان الشرطية انه لو لم يكن واقعا لكان الواقع نقيضه فيكون وجوده مستلزما لارتفاع الواقع ضرورة ان وجوده مستلزم لارتفاع نقيضه واما حقية المقدم فلانه لو كان مستلزما لارتفاع الواقع لكان منتفيا فلو ثبت لم يستلزم ارتفاع الواقع فاذا لم يستلزم ارتفاع الواقع على تقدير ثبوته لا يكون مستلزما لارتفاع الواقع وحله انه ان عني ان مقدم المتصلة معناه انه على تقدير ان يكون الخلاء موجودا في نفس الامر لم يكن وجوده مستلزما لارتفاع الواقع فهو حق لان وجوده اذ ذاك هو الواقع ولا يلزم منه ان وجود الخلاء واقع في نفسه وقوله في بيان اللزوم ان وجوده مستلزم لارتفاع نقيضه الواقع لو لم يكن هو واقعا فلا منافاة بينه وبين صدق مقدم المتصلة الذي هو متصله ايضا لان المقيد في مقدم ذلك المقدم هو ان وجوده حاصل في نفس الامر لانه حاصل في نفس الامر مع كونه ليس بحاصل في نفس الامر حقيقة وان عني به ان فرض وجوده كيف كان لا يستلزم ارتفاع الواقع سلمنا اللزوم ومنعنا صدق المقدم وقوله في بيانه اذا لم يستلزم وجوده ارتفاع الواقع على تقدير عدم ثبوته لا يكون مستلزما له ممنوع اذ جاز استلزامه له على تقدير عدم ثبوته وفي تصور هذا وامثاله دقة فيجب تامله لتتضح وان عني معنى اخر فيجب ان يبين لنتكلم عليه بحسبه والثانية قولنا بعض الجسم ممتد في الجهات الى غير النهاية لانه لو لم يصدق لصدق لا شي من الجسم بممتد في الجهات الى غير النهاية وينعكس لا شي من الممتد في الجهات الى غير النهاية بجسم وهو كاذب لصدق قولنا كل ممتد في الجهات الى غير النهاية جسم وحله ان موضوع الموجبة التي هي المدعى ان لم يقيد بالوجود الخارجي فهو صادق لان بعض الاجسام في النفس كذلك وان قيد به وجب ان يوخذ القيد في نقيضه السالب وفي علته فلا ينافي صدق الموجبة الكلية التي محمولها غير مقيد بانه في الخارج ولو قيد به لما

صدقت لعدم موضوعها فيه والثالثة هي ان ثبوت الامكان لا يلزم منه امكان الثبوت فلا يلزم من صدق بعض ج ب بالامكان العام امكان صدق بعض ج ب بالفعل لان الاول حكم بثبوت الامكان والثاني حكم بامكان الثبوت ومستند المنع من اللزوم ان الحادث يثبت امكان وجوده في الازل ولا يمكن ثبوت وجوده في الازل فني هذه المادة قد ثبت الامكان ولم يمكن الثبوت وهذا الحكم به وادعى صدقه الامام نجم الدين الدوراني رحمه الله تعالى وحيث اوردته على طلب في حله ما هذا خلاصته ان الامكان لا يمكن تعقله الا مضافا الى شي يكون امكانا له فالامكان الثابت في القضية الموجبة ليس الا امكان ثبوت المحمول للموضوع فاذا حكمنا بثبوت امكان وجود الحادث في الازل متعلقا بوجود الحادث كانا كاذبين فان جعلناه متعلقا بالامكان كانا صادقين وانما يصدق الاول ولا يصدق الثاني اذا جعل قيد في الازل متعلقا تارة بالامكان وتارة بوجود الحادث واذا عني به ذلك لم يكن مطابقا لما ادعيناه ولا يقال اذا ثبت في الازل امكان وجود الحادث ولم يمكن ثبوت وجود الحادث في الازل ففي الحالة المعبر عنها بالازل قد ثبت الامكان ولم يمكن الثبوت فجاز صدق الاول بدون الثاني في ذلك الحال فظهر صحة المستند لاني اقول المدعى انه اذا صدق ثبوت الامكان لشي امكان ثبوت ذلك الشي في الجملة وبرهنا عليه وهنا اعم من انه اذا صدق ثبوت الامكان لشي في شي اخر سواء كان ذلك الاخر هو الازل او غيره صدق امكان ثبوت ذلك الشي في ذلك الاخر ولا يلزم من دعوانا صدق الاعم ان يكون الاخص منه صادقا فظهر الفرق ولما يلزم من صدق بعض ج ب بالامكان العام صدق انه يمكن بالامكان العام ان يصدق بعض ج ب بالفعل لصدق انه ليس يمكن بالامكان العام ذلك ويلزمه انه يمتنع صدق بعض ج ب بالفعل فيصدق بالضرورة لا شي من ج ب مع صدق بعض ج ب بالامكان العام الذي هو نقيضه هذا خلف وقال في دفع هذا

ما معناه ان اللازم من صدق قولنا يمتنع ان يصدق بعض ج ب بالفعل ليس هو بالضرورة
لا شيء من ج ب بل هو وجوب صدق لا شيء من ج ب دايما فاجبت عنه ان الدوام لا ينفك
عن الوجوب البتة لان كل ما لا يجب وجوده عن علته لم يوجد ولم يستمر وجوده وما لم
يجب عدمه لم يعدم ولم يستمر عدمه والعقل لما امكنه ان يحكم بالدوام مع قطع النظر
عن الوجوب لا جرم كانت الدايمة في المفهوم اعم من الضرورية لكن متى لاحظ العقل في
الدوام وجوبه فقد لاحظه من حيث هو ضروري فصارت جهة الدوام هي جهة
الضرورة فقولنا لا شيء من ج ب دايما الملاحظ وجوب صدقه هو بعينه بالضرورة
لا شيء من ج ب او هو مساو له والرابعة نفرض شخصا دخل بيتا ثم قال كل كلامي
في هذا البيت كاذب ثم خرج منه فقوله هذا ان كان صادقا يلزم كونه كاذبا لانه فرد
من افراد كلامه فيصدق ويكذب معا وان كان كاذبا فبعض كلامه في هذا البيت صادق
فان كان الصادق هذا الكلام فقد صدق وكذب معا وان كان الصادق غيره وهو
كاذب في نفسه فيلزم صدقه وكذبه معا وحله انه خبر عن نفسه بالخبر والمخبر
عنه واحد فلا يكون صادقا لان مفهوم الصدق مطابقة الخبر للمخبر والمطابقة لا يصح
الا مع اثنينية ما وهي مفقودة ههنا فهو اذن كاذب لعدم المطابقة المذكورة
ولا يلزم من كذبه بهذا المعنى كونه صادقا وانما كان يلزم ذلك ان لو كانت الاثنينية
ثابتة مع عدم هذه المطابقة ومن حقق الفرق بين السلب البسيط والعدول
حقق الفرق بين الكذبين ههنا وايضا فان صدق هذا الخبر هو اجتماع صدقه وكذبه
فكذبه هو عدم هذا الاجتماع فجاز ان يكون عدمه لكونه كاذبا فقط لا لكونه صادقا
فقط ثم موضوع هذا الخبر ان اخذ خارجيا فهو كاذب لعدم موضوعه ولا يلزم صدقه
والا ففي العقل افراد كثيرة من كلامه غير هذا فلا يتعين كذب كلام واحد منها صدقه
والخامسة هي ان نقول المتصلة الكلية لا تصدق البتة وحتى لو كان تاليها

عين مقدمها لانك اذا قلت كلما كان ا ب فج د فنقول ليس كذلك لانه كلما كان ا ب فليس
ج د وا ب وكلما كان ا ب وليس ج د فليس ج د ينتج من الشكل الثالث قد يكون اذا كان
ا ب فليس ج د فلا يصدق كلما كان ا ب فج د ولذلك اذا قلت ليس البتة اذا كان ا ب
فج د فانا نقول كلما كان ا ب وج د فا ب وكلما كان ا ب وج د فج د فقد يكون اذا كان
ا ب فج د وحله ان تالي هذه المتصلة ان كان لازما في الموجبة او غير لازم في السالبة
على كل تقدير من التقادير مطلقا من غير تقييد هذه التقادير بما يمكن اجتماعه مع المقدم
فمسلم انها لا تصدق وان كان لزومه او عدم لزومه على التقادير الممكنة الاجتماع مع
المقدم جاز صدقها مع صدق الجزئية التي ليست كذلك لما عرفته في مباحث المتصلات
الامتزاجية اذا كان المتقدم في مقدمات القياس ممتنعا وقد مر في الفصول السالفة ضوابط بط
كثيرة يستعان بها على حل المغالطات والاعتماد في ذلك بعد معرفة القوانين والة دب
استعمالها على الفطرة السليمة ومباحث المنطق كثيرة جدا لكني لم ار في الزيادة
على هذا القدر فايدة يعتد بها بحسب غرض هذا الكتاب بل كثير مما ذكرته فيه من
المباحث المنطقية انما هو لرياضة الخاطر فحسب لا للحاجة اليه في اكتساب البراهين
المستعملة فيه وتصحيحها ولهذا اقتصرت على هذا القدر منها وما اوجزت الكلام
في بيانه ولم اوضحه بالامثلة فانما ذلك من اتكال على فهم المخاطب او لانه مستوفى
في كتب اخرى مشهورة

الباب الثاني

في الامور العامة للمفهومات كلها الفصل الاول في الوجود
والعدم واحكامهما واقسامهما الوجود لا يمكن تحديده لانه اول التصورات ولا
شيء اعرف منه حتى يعرف به ومن رام بيانه فقد اخطا فان القايل اذا قال مثلا
حقيقة الموجود ان يكون فاعلا او منفعلا فقد اخذ الشيء في تعريف نفسه فان الفا عل

والمعقول يوجد في تعريفهما الموجود مع زيادة افادة واستفادة وكذا من عرفه بانه الذي
ينقسم الى حادث وقديم فانهما لا يعرفان الا بالوجود ما وجود امع سبق عدم او لا سبقه
ومتى عرف فلا بد ان يوجد في تعريفه ولذا في تعريف الشيئية الفاظ يراد بهما مثل
الذي وما كما يقال هو الذي هو كذا او هو ما ينقسم الى كذا والشيئية اعم من الوجود
باعتبار ان المعقول الذي يمتنع او يمكن لكنه معدوم هو شئ في العقل لان له صورة عقليه
وليس له وجود وهذا الاعتبار انما يصح اذا اخص الوجود بما في الاعيان واما اذا اخذ
اعم منه ومن الذهني فكما انه شئ باعتبار معقوليته هو موجود في الذهن بهذا الاعتبار
وكما انه ليس بموجود في الاعيان ليس بشئ في الاعيان والشيئية باعتبار آخر اعم من الوجود
من وجه واخص من وجه اما وجه عمومها فلانها تقال عليه وعلى الماهيه المفروضه
له واما وجه خصوصها فلان الوجود تقال على الماهيه المخصصه وعلى اعتبار النسبه
اللاحقه بها لان لها وجود ولو في الذهن وباعتبار ثالث هما اعني الشيئيه والوجود
لفظان مترادفان ينقسم معناهما الى عيني وذهني واذا اطلق الوجود ففي الاغلب يراد
به العيني والوجود في الاعيان هو نفس الكون في الاعيان لا ما به يكون الشئ في الاعيان
ولو كان الشئ يكون في الاعيان بكونه في الاعيان لتسلسل الى غير النهايه فما كان يصح كون
الشئ في الاعيان فاذن الوجود الذي هو الكون في الاعيان هو الموجود به الاسم من
هذا المفهوم انه كون في الاعيان لشئ بل قد يكون لشئ ما وقد لا يكون من حيث المفهوم
الا ان يمنع من ذلك دليل منفصل والوجود لا يحمل على ما تحته حمل المواطاه بل حمل التشكيك
فان وجود العله اقوى من وجود المعلول واقدم وكذا وجود الجوهر بالنسبه الى وجود
العرض ووجود العرض القار اقوى من وجود العرض الغير القار والاضافي اضعف
من غير الاضافي ولو لم يكن مفهوم الوجود مفهوما واحدا لما امكنا ان نجزم بصدقه على كل
موجود من الموجودات ولا ان نجزم بانه متى كذب العدم على الشئ صدق الوجود عليه لاحتمال

كونهما معا وكون الوجود تصوره بديهي وكونه مفهوما واحدا ومقولا بالتشكيك ليس
مما يحتاج فيه الى اقامه برهان والذي ذكر في بيانه انما هو تنبيه لا برهان وعمومه عموم متبه
اللازم لا عموميه الجنس ولا المقوم الذاتي كيف كان واذا كان عاما فيجب ان يكون وجوده
في النفس فان الوجود يوجد في النفس بوجود اذ هو كسائر المعاني الموجوده في الذهن هن
والذي في الاعيان منه هو موجود ما وليس تعيين كل وجود بموضوعه فقط كتعين الحمره
مثلا بموضوعها وانما تخصص كل وجود بما يجري مجرى الفصل ثم تعرض الموضوع والوجود اب
معان مجهوله الاسامي يعبر عنها بوجود كذا ووجود كذا ويلزم الجميع في الذهن الوجود
العام ولو لم نعرف انواع الاعراض باسمائها ورسومها لكنا نقول مثلا الكم هو عرض
كذا ولو لم يكن الوجود من المحمولات العقليه الصرفه لكان اما مجرد الماهيات التي يقال
عليها او غيرها فان كان عباره عن مجردها ما كان بمعني واحد يقع على العرض والجوهر على
السواد والبياض ولكان قولنا الجوهر موجود جاريا مجرى قولنا الجوهر جوهر والموجود
موجود وان اخذ بمعنى اعم من كل واحد من الماهيات فاما ان يكون قائما بنفسه او حاصلا
في تلك الماهيات فان قام بنفسه فلا يوصف به الجوهر مثلا اذ نسبته اليه والى غيره
سوا وان كان في الجوهر فهو حاصل له والحصول هو الوجود فالوجود اذا كان حاصلا
فهو موجود فان اخذ كونه موجودا انه عباره عن نفس الوجود لم يكن بمعنى واحد اذ
معناه في الاشيا انه شئ له الوجود وفي نفس الوجود انه هو الوجود وايضا فان الوجود
ان كان في الاعيان وليس بجوهر فهو عرض فلا يحصل قبل محله قبليه بالذات وذلك
ظاهر ولا معه بالذات فيلزم ان لا يحصل محله بالوجود ولا بعده بعديه بالذات ايضا
والا لكان محله موجودا قبل ان كان موجودا هذا خلف ثم يلزم من كونه في الاعيان مع عدم
قيامه بذاته ان يكون العرض اعم منه من وجه فلا يكون اعم الاشيا مطلقا وايضا فالما هبه
اذا كانت معدومه فوجودها ليس بموجود فاذا عقلنا الوجود وحكمنا بانه ليس

موجود فمفهوم الوجود غير مفهوم وجود الوجود فاذا وجدت الماهية بعد عدمها فقد
وجد وجودها فللوجود وجود ويعود الكلام الى غير النهاية على تقدير كون كل وجود
هو في الاعيان فليس للماهية العينية وجود ينضم اليها حتى تكون الماهية ووجودها
شيئين في الخارج وهذه الماهية العينية نسبتها من الفاعل لا انه ينضم اليها امر من الفاعل
هو الوجود فالوجود والشيئية من المعقولات الثواني المستندة الى المعقولات الاول
فليس في الموجودات موجود هو وجود او شيء بل الموجود اما انسان او فلك او غيرهما
يلزم معقوليته ذلك ان يكون موجودا او شيئا وقد يقال الوجود على النسبة الى الاشياء كما
يقال الشيء موجود في البيت وفي السوق وفي الذهن وفي العين وفي الزمان وفي المكان فلفظة
الوجود مع لفظة في في الكل بمعنى واحد يطلق بازاء الروابط فيقال زيد يوجد كاتبا وقد
يقال على الحقيقة والذات كما يقال ذات الشيء وحقيقته ووجوده وعينه ونفسه
فوجد اعتبارات عقلية وتضاف الى الماهيات الخارجة والموجود ينقسم الى ما هو
موجود لذاته وبذاته وذلك هو الموجود الذي لا يتقوم بغيره ولا سبب له وهو الواجب
لذاته والى ما هو موجود لذاته لا بذاته وهو الذي يقوم بذاته وله سبب يوجبه وهذا
هو الجوهر والى ما هو موجود لا لذاته ولا بذاته وهو العرض فانه من حيث ان لوجوده سببا
ليس موجودا بذاته بل بسببه ومن حيث ان وجوده لما هو فيه ليس وجوده لذاته بل
لغيره الموجود بذاته لا لذاته وان كانت القسمة العقلية محتملة له فهو غير ممكن لاحتياجه
الى محل فيه وقد ينقسم الموجود ايضا الى ما هو بالذات والى ما هو بالعرض اما الموجود
بالذات فكل ماله حصول في الاعيان مستقل جوهرا كان او عرضا فان وجود العرض ليس
هو بعينه وجود محله اذ قد يوجد المحل بدون عرض بعينه ثم يوجد ذلك العرض فيه كجسم
لم يكن اسود ثم صار اسود واما الموجود بالعرض فكالعدميات كالسكون والعجز [illegible]

جود

التي لا تحقق في الاعيان ويقال انها موجودة في الاعيان بالعرض ويقال للشيء انه مو[جود]
في الكتابة وموجود في اللفظ ومما يجاز ان من حيث ان الكتابة في الاغلب تدل على اللفظ
واللفظ يدل على الوجود الذهني الدال على الوجود العيني ومما يدل على الوجود الذهني
بعدما سبق من حال الشيئية والوجود انا نتصور اشياء اما ممتنعة الوجود كاجتماع
الضدين او غير موجودة في الاعيان كالقمر المنخسف دائما والانسان الكاتب دائما
وكجبل من ياقوت وبحر من زيبق ونميز بعض المتصورات عن بعض وكل متميز ثابت واذ ليس
في الخارج فهو في الذهن فان ادعى فيها [illegible] وجوده من المكان في العقل ان له وجودا
عاما عنا فالممتنعات لا سبيل الى دعوى ذلك فيها واجتماع الضدين في الذهن ليس
ممتنعا انما الممتنع اجتماعهما في الخارج فليس بين الحرارة الذهنية والبرودة الذهنية تضاد
بل التضاد بين الحرارة والبرودة الخارجيتين وكذا امثالهما وحصول السخونة والبرودة مثلا
لا يلزم منه ان يكون الذهن متسخنا متبردا فانه غير قابل لذلك ولا امثاله بل المتسخن ما
اتصف بالسخونة في الخارج وسيتبين لك في الكلام في الادراك ما المراد بحصول الشيء
في الذهن وللاعدام تعدد وتميز في الذهن فان عدم العلة يوجب عدم المعلول وعدم
المعلول لا يوجب عدم العلة وكذا الشرط والمشروط والمعدوم المطلق هو الذي لا
صورة له لا في الذهن ولا في الخارج لا يمكن ان يخبر عنه والعدم المطلق له صورة في العقل
ويحكم عليه بانه مقابل للوجود الذهني والخارجي جميعا ولا يلزم من ذلك صدق المتقابلين
على شيء واحد اذ لا تضاد بين العدم المطلق والموجود في الذهن فانه لا يصدق الشيء انه عدم
مطلق او موجود في الذهن بل يصدق الشيء اما عدم مطلق او لا عدم مطلق ويصدق الشيء اما موجو د
في الذهن او لا موجود في الذهن فمفهوم العدم المطلق يتمثل في الذهن ويصير صورة مخصصة بعد حن
لتلك الصورة وجود ذهني متشخص ويقع الانسان الخارجي انسان ذهني [illegible] بل لا
انسان خارجي وكونه في الذهن متصورا ومتميزا عن غيره ومتعينا في نفسه وباقي

الذهن لا ينافي كون ما هو منسوب اليه ليس ثابتاً في الخارج فلا يحكم على ما ليس ثابتاً في
الخارج انه غير متصور مطلقاً بل يحكم عليه بانه متصور من حيث انه ليس ثابت في الخارج غير
متصور لا من حيث هذا الوصف ورفع الثبوت الشامل للخارجي والذهني يصور ما ليس بثابت
ولا متصور اصلا فيصح الحكم عليه من حيث هو ذلك المتصور ولا يصح من حيث هو ليس بثابت
ولا يكون مناقضا لاطلاق الموضوع واذا قلنا الموجود اما ثابت في الذهن او غير ثابت
فيه فاللاموجود قسيم الموجود من حيث انه معدوم وقسم من الثابت في الذهن والامتياز
لا يستدعي ان يكون للمتمايزين هوية فان قلت الهوية واللاهوية متمايزان وليس للاهوية هوية
ولو فرضنا لها هوية كانت لذلك الاعتبار داخلة في قسم الهوية باعتبار ما فرض لها لا
هوية قسيمة للهوية والمسلوب عنه الوجود هو الموصوف فقط لا باعتبار كونه موصوفا
بهذه الصفة او غيرها وان كان بحيث يلزمه ذلك ويشترط مطابقة الذهن للخارج في
الحكم على الامور الخارجية باشياء خارجية ولا يشترط ذلك في المعقولات وفي الاحكام
الذهنية على الامور الذهنية والمعدوم لا يعاد بعينه اي مع جميع عوارضه المشخصة له
فان بين المعاد والمستأنف وجوده فرقا فالسواد الحاصل في محل بعد سواد بطل عنه
قبل ذلك والسواد المعاد مثلا اشتركا في السوادية وفي المحل وعدم غيرهما فلا بد من
فارق وليس هو المحل ولا السوادية ولا امرا مغايرا لكون المعاد كان مشارا اليه بانه
كان له وجود والمستأنف لا يشار اليه بهذا وليس هذه الاشارة الى سواد اما متعينا
في نفسه كان موجودا فان المستأنف كذلك ولا الى سواد اشابهه او طابقه السواد
الذهني كان موجودا فان المستأنف هذه حاله بل لان المفروض كونه معاداً كانت له هوية
ورد عليها الوجود والا لا افتراق بين الصورتين فلو جاز اعادة المعدوم لكان كل مستأنف
معادا او كان الشيء في حال عدمه هويته موجودة والتالي بقسميه باطل فالمقدم مثله
وايضا فان من الفارق بين عرضين مثلين هو الزمان او المحل فاذا اتحد المحل فالفارق

هو الزمان والزمان لا يتصور اعادته فالمتخصص بذلك الزمان لا يعاد بل الذي فرض
كونه عائدا هو غيره وانما حكمنا بامتناع عود الزمان لانه لو اعيد لكان له في حالة
العود ثبوت وقبله ثبوت فان كان معنى كونه كان ثابتا هو ماهيته وذاته وماهيته
وذاته الان ثابتة فكونه قبل الان ثابتاً هو كونه الان ثابتاً فما اعدم واعيد وهو خلاف
الفرض وان كان معنى ذلك غير هذا وهو كونه ثابتاً فيما قبل فالقبلية نفسها ما عادت فلم
يكن الزمان هو المعاد بل غيره وقد حصل من هذا انه لو اعيد الزمان لما كان زمانا
هذا خلف وقولك للشيء انه يحوز بعد عدمه وجوده ان كان اشارة الى ما في الذهن
فهو مستحيل الوقوع في الاعيان بعينه او الى ما يماثل ما في الذهن بوجه ما فلا يلزم
ان يكون هو المفهوم الذي فيه الكلام لمماثلة اشياء كثيرة او الى غير ذلك وهو
حالة العدم مستحيل الاشارة اليه فنفس القول ممتنع الصحة والاشارة باطلة
ثم الشيء بعد عدمه محض واعادته يكون بوجود عينه الذي هو المبتدأ عينه في
الحقيقة ويحصل الفرق بين الشيء الواحد غير معقول ومما يتبين به هذا المطلوب ايضاً
انه لو اعيد ما زال عنه الوجود فالوجود الثاني اما ان يكون مثل الوجود الاول او غيره
فان كان نفسه فلا يكون وجودا ثانيا فلا يكون المعاد معاداً وان كان غيره فان لم يحصل
لمادته اذ كل حادث كما تقدم تسبقه مادة استعداد وجوده الثاني كان اختصاصه
به دون الاول تخصيصاً بلا مخصص وان حصل لمادته ذلك فقد عرض للمعاد عارض لم يكن
حاصلا للاول فلا يكون معاداً بجميع عوارضه ولا يعني باعادته بعينه الا ذلك
وليس استمرار الشيء وبقاؤه هو وجودات متعاقبة يلزم فيها مثل ذلك بل هو وجود
واحد في زمان واحد متصل او معه ان لم يكن وجوده زمانيا

الفصل الثاني في الماهية ولواحقها وما ينقسم اليه لكل شيء حقيقة
هو بها هو وهي مغايرة لجميع ما عداها لازما كان او مفارقاً ومثال ذلك الانسانية

فانها من حيث هي انسانيه لا تدخل في مفهومات الوجود والعدم والوحده والكثره
والعموم والخصوص الى غير ذلك من الاعتبارات فانه لو دخل الوجود الخارجي في
مفهومها مثلا لما كانت الانسانيه الموجوده في الذهن فقط انسانيه ولو دخل العدم
فيه لما كانت الانسانيه الموجوده انسانيه ولو دخل العموم فيه لما كان زيد انسانا
وعلى هذا القياس سواير ما يغايرها بل الانسانيه من حيث هي انسانيه ليست الا الانسانيه
فقط فاذا انضم اليها الوجود صارت موجوده او العدم في الاعتبار الذهني صارت معدومه
وهكذا حال الوحده والكثره والكليه والجزئيه وغير ذلك فلا يصدق عليها احد هذه الاشيا
الا بامر زايد عليها واما كونها انسانيه فبذاتها ولهذا لا يصح ان يقال السواد مثلا اسود
بل سواد ولا الوجود موجود بمعنى انه ذو وجود بل على معنى انه وجود لان السواد ليست
سوادته بامر زايد وكذا وجوديه الوجود ويقال للماهيه من حيث هي هي الماهيه لا بشرط شي
وللماهيه المجرده عن جميع اللواحق الماهيه بشرط لا شي فالانسانيه بالاعتبار الاول موجوده
في الاعيان لان هذا الانسان موجود والانسانيه داخله مقومه لهذه الانسانيه فتكون
موجوده ايضا واما الانسانيه بالاعتبار الثاني وهو بشرط لا شي لا وجود لها في الاعيان
ولا في الاذهان لان كل واحد من الوجود الذهني والخارجي لاحق من اللواحق وقد فرضت
مجرده عن جميعها لكن المجرده عن اللواحق الخارجيه فقط هي موجوده في الذهن وتسمى الانسانيه
المكنونه باللواحق الخارجيه في مفهوم الانسانيه وليست الانسانيه الخارجيه واحده بعينها
موجوده في كثيرين والا لكان الواحد المعين في الحاله الواحده يصدق عليه الاشيا المتضاده
كالابيض والاسود والعالم والجاهل بل انسانيه زيد غير انسانيه خالد ونسبتهما في مفهوم
الانسانيه والمشترك هو الكلي الطبيعي والصوره الذهنيه مثال متساوي النسبه الى
جزئياتها الخارجيه مطابق لكل واحد منها وبهذا الاعتبار سميت كليه واما في الخارج فهي معروضه
للتشخص ابدا فلا تطابق كل واحد من جزئياتها فلا يعرض لها الكليه فالكلي العقلي والمنطقي لا وجود

لها في الاعيان ولا يلزم من كون الانسانيه لا تقتضي الوحده انها تقتضي اللاوحده وهي
الكثره فان بين اقتضا الوحده وبين لا اقتضا الوحده لا اقتضا اللاوحده وينبغي ان تعلم ان
الطبيعه التي هي في الذهن لها ايضا هويه اذ هي من جمله الموجودات ولها تخصص بامور تحصل لها
في الذهن وعدم الاشاره اليها وكونها لا تقبل الانقسام ولا وضع لها وليست كليتها باعتبار ب
مطابقتها لكثيرين فقط والا لكانت الجسمانيات كذا لمطابقه بعضها بعضا ولا لكونها مع ذلك
غير مخصصه فانها قد تخصصها بعده اشيا بل بانها ذات مثاليه ليست متاصله في
الوجود لكون ماهيه بنفسها اصليه بل هي مثال ولا كل مثال بل مثال ادراكي لما وقع او
سيقع من حيث انها مثال ادراكي لامر خارجي او لما هو بصدد الوجود من كل الوجوه او
من وجه واحد ويصح مطابقتها الكثيره تسمى كليه وذاتها انما حصلت لتماثله والمطابقه لشي
واما الخارجي فليست ذاته مثالا لشي آخر وليس من شرط مثال الشي ان يكون مماثلا له من
جميع وجوهه ومن الكلي ما يتقدم على جزئياته الواقعه في الاعيان كما اذا تصورنا صوره ثم
اوجدنا في الخارج صورا على مثالها ويسمى ذلك ما قبل الكثره ومنه ما يتاخر عنها كالصوره
المستفاده من الجزئيات الخارجيه ويسمى ما بعد الكثره فانك اذا رايت زيدا حصل منه
في ذهنك معنى الصوره الانسانيه المبراه عن اللواحق واذا ابصرت بعد ذلك خالدا ١
والصوره باقيه في ذهنك لم يقع منه صوره اخرى ومثاله خاتم رسم من طوابع جسمانيه
متماثله تقبل رسما من الاول ولا يختلف بورود اشباهه عليه ولا ينكر الطبيعه
الكليه في الاعيان الا مميز مثلا لا يصح ان يكون سوادا وان الانسان حسيس كثيرا
بهما او نسبه خالين فانه ان كان لانه اسود يقتضي ان يكون كثيرا كان كل واحد منها
يقتضي بما يقتضيه طبيعه السواد واذا كان كل واحد من السواد مثل الاخر لا
مخالفه في شي البته فهو هو وايضا فان كان كونه سوادا ان يكون هذا السواد وكان من
شرطه ان يكون اياه وجب ان لا يكون سواد غيره فاذن كثرته وكثرتها تكثر باشخاصه

يكون بسبب فكل ما لا يصح الكثر على طبيعته الكلية لانها لو تكثرت لكان لوجود تلك الكثرة
سبب وفرض ان لا سبب لها هذا خلف ثم اذا اشير الى عدد من نوع تلك الطبيعة اشارة
حسية او وهمية او عقلية فالمشير يشعر بانه غير الاخر فقد عرف فيه شيا يعرف به
ويميز عن غيره وذلك زايد على الماهية المشتركة ثم المشتركان في امر واحد هما من
حيث الاثنينية مفترقان وما به الافتراق غير ما به الاشتراك والمشترك ان كان
جنسا فالافتراق بالفصل وان كان نوعا فبالعرض الغير اللازم اذ لو كان لازما للماهية
لما اختلف به اشخاصه وان كان عرضيا بنفس الماهية ومن المميزات الاتمية والانقصية
كالمقدار التام والناقص اذ لا يزيد احدهما على الاخر الا بنفس المقدارية ولا يكون هذا
قسما رابعا الا اذا لم يجعل ما يكون من جوهر ما يخصصه داخلا في جملة الفصول ويجب
ان يعلم ان المميز غير المشخص وليس منع الشركة في الماهيات العينية بسبب المميز
بل بهوياتها العينية وامتيازها بمخصصاتها وتشخص الشيء انما هو في نفسه وتميزه انما
هو بالقياس الى المشاركات في معنى عام بحيث لو كان شيء عديم المشارك لما احتاج الى
مميز زايد مع انه متشخص ويجوز امتياز كل واحد من الشيئين بصاحبه ولا يلزم من ذلك
دور اذ كل واحد يمتازان بذات الاخر لا بطبيعتان وهذا كما ان بنوة الابن موقوفة على ذات
الاب وابوة الاب موقوفة على ذات الابن وما لزم الدور واذا قلت ذاتا الشيء او حقيقته
او ماهيته لمفهومات هذه لا من حيث انها انسان او فرس او غير ذلك هي اعتبارات
ذهنية ومن ثواني المعقولات والطبيعة العامة التي لا وجود لها في الاعيان لا يقال فيها
كما يقال للتي لها وجود في الاعيان من انها ان وجب تخصصها باحد المخصصات فلا يوجد لغيره
وان امكن فلحوقها به لعلة وهذا كالعدد المخصص بانواعه لا يمكن ان يقال ان اقتضى التخصص
باحدها كالاربعة لا يوجد للثلاثة وان لم يقتض ذلك فلحوقه للثلاثة بعلة وذلك لان العدد
كما ستعلم من الامور التي لا يوجد في الاعيان من حيث هي عددية فلا يكون لحوقها واجبا او

ممكنا من حيث هي في الوجود العيني وكذا امكان الوجود اللازم للجوهر والعرض وساير
الاعتبارات الذهنية والماهية ان لم يكن بسيطة من امور متخالفة بالحقيقة قيل لها
البسيطة والا فهي المركبة ولابد من وجود البسايط والا لم يوجد المركبات واجزا المر كبة
لا بد ان يكون كل واحد منها محتاجا الى الاخر من الحيثية التي احتاج اليه والا لزم الدور
ولا ان يكون كل واحد منها غنيا عن الاخر والا لما حصل منهما ماهية مركبة كما لا يحصل
من الانسان والحجر الموضوع الى جنبه ماهية واحدة مركبة منهما بل لا بد وان يكون بعضها
محتاجا الى الاخر من غير احتياج الاخر اليه كالهيئة الاجتماعية لاجزا العسكر وادوية المعجون
او مع احتياجه اليه لا من الجهة التي كان بها ذلك محتاجا اليها كالمادة والصورة للجسم
وتركيب الماهية قد يكون اعتباريا كالحيوان الابيض وقد يكون حقيقيا ولا يخلو اما ان يكون
بعض اجزائها اعم من الاخر ويسمى مداخلة او لا يكون ويسمى مباينة والجزء من المتداخلة ان كان
تمام المشترك بينها وبين نوع اخر فهو الجنس والا فهو الفصل والمشتركان في شيء من البرايا
او احتلفا في شيء من اللوازم لزم تركيبهما من الجنس والفصل لان الذي اختص باحدهما لا يستند
الى المشترك والا لزم اشتراكهما فيه فهو مستند الى غير المشترك وهو فصل وتقيد الكلي
العقلي بالكلي العقلي لا يوجب الجزئية فان الانسان الكلي في العقل اذا قيد بانه ابن فلان الذي
صناعته كذا او هو اسود طويل الى غير ذلك من القيود الكلية ولو بلغت ما بلغت فانه لا
يحصل منها في العقل الا انسان كلي متصف بتلك الصفات الكلية ولا يصير مانعا من
الشركة واجزا الماهية قد يكون متميزة في الخارج كالنفس والبدن اللذين هما جزءا
الانسان وقد لا يكون تميزها الا في العقل فقط كالسواد المركب من جنس هو اللون
وفصل هو الذي باعتباره يكون جامعا للبصر مثلا فانه لو تميز احدهما عن الاخر في الاعيان
فان كان كل واحد منهما محسوسا كان احساسنا بالسواد احساسا بمحسوسين وان كان
احدهما محسوسا فقط كان الجزء هو الكل وان كان كل واحد منهما غير محسوس فعند

اجتماعهما ان لم يحصل منه محسوسته لم يكن السواد محسوساً وان حصلت كانت خارجه
عنهما لا محالة فلا يكون التركيب في نفس السواد لانا لا نعني بالسواد سوى تلك الهيئة وهما
فعبر مقومين لها وايضا اللونية ان كان لها وجود مستقل حتى هيئة اما في السواد
فنوحد السواد ولانها اذ في محله فالسواد عرضان لون وفصله لا واحد فجعله لونا
هو بعينه جعله سوادا واعتبر في هذا ايضا مثل البعد الذي هو ذراع مثلا فليس في
الخارج شيئان احدهما مطلق بعد والاخر كونه ذراعا ولو كان للبعدية وجود وخصوصية
كونه ذراعا وجود اخر حتى يلحق اي خصوصية انعقت بها اذ ليس واحد منها بعينه شرطا
للبعدية والجنس كالحيوان غير محصل الوجود بنفسه بل هو منهم محصل بالفصل يحمل
لانه يقال على اشيا مختلفة الحقائق ويصير هو بعينه احد تلك الاشيا وذلك هو الحيوان
لا بشرط ان يكون وحده بل مع تجويز ان يقارنه غيره وان لا يقارنه فيكون بمعناه مقولا
على المجموع حال المقارنة ولا وجود له الا في العقل ويخالفه الحيوان بشرط ان يكون وحده
فانه يزيد عليه كلما يقارنه ولا يقال على المجموع منهما اذ هو جزء منه متقدم عليه والجزء
لا يحمل على الكل فلا يكون جنسا والحيوان الذي هو الجنس وجود الانسان باعتبار
الخارج متقدم عليه لان الانسان ما لم يوجد لم يعقل انه شي بعم دعم وان كان وجوده
في العقل هو المتقدم بالطبع وحمل الجنس والفصل على النوع وكونهما من مقوماته الذهنية
لا يدل على تركبه في الخارج فان ما في الذهن لا يجب ان يكون مطابقا لما في العين الا اذا كان
حكما على الامور الخارجية باشيا خارجية وليس كلما يحمل على الشي يحمل لاجل مطابقتهم الصورة
العينية فان الجزئية تحمل على زيد وكذا الحقيقة من حيث هي حقيقته وليسا صورتين لذاته
ولا صفتين صفاته بل هما صفتان اللذان لا يوجدان في غير الذهن وكذا حال الجنس والفصل
ومعنى كونهما جزئي الماهية هو كونهما جزئي حدها ولهذا يحملان على المحدود ولا يحملان
على الحدود الجزء الحقيقي لشي لا يحمل على ذلك الشي ٥

الفصل الثالث في الوحدة والكثرة ولواحقهما

معنى الوحدة هو تعقل العقل لعدم انقسام الهوية وهذا المعنى تصوره بديهي وهو مفهوم زايد ذهني
لا وجود له في الاعيان والا لكانت شيئا واحدا من الاشيا فلها وحدة ايضا اذ يقال
وحدة واحدة ووحدات كثيرة واذا اخذت الماهية ووحدتها شيئان فهما اثنان
فيكون للماهية دون الوحدة وحدة وللوحدة اخرى ويعود الكلام فتجتمع صفات بعدد
ده معا مترتبة وهو كما تقدم محال واذا كانت الوحدة كذا فالكثرة ايضا لا تكون الا ذهنية
فقط لانها لا تحصل الا منها وايضا فان الاربعة مثلا اذا كانت عرضا موجودا فاما ان لا
ن فاما ان يكون في كل واحد من الاشخاص الاربعة تامة وليس كذا او في كل واحد شي من
الاربعة وليس الا الوحدة او ليس في كل واحد الاربعة ولا شي منها فالمجموع الاربعة
على العدد الذي لا محل له سوى العقل ولها ما ان العقل اذا جمع واحدا في الشرق الى واحد
في الغرب لاحظ الاثنينية واذا راى جماعة كثيرة احد منهم ثلثة واربعة وخمسة حسب
ما يقع النظر اليه ونبه بالاجتماع ويلحظ ايضا عشرة عشرات ومائة مائات ونحو ذلك
ومتى حمل الواحد على كثيرين كانت جهة وحدته غير جهة كثرته فاما ان يكون تلك الوحدة
مقومة لتلك الكثرة او لا يكون فان لم يكن فاما ان يكون من عوارضها او ليس والتي ليست
من عوارضها فاما محمولات لموضوع واحد شخصي كالانسان هو الكاتب في كونه زيدا
او نوعي كالكاتب هو الضاحك في كونه انسانا واما موضوعات لمحمول واحد كالثلج هو
القطن في كونه ابيض وان كانت مقومة للكثرة فان وقع في جواب ما هو فان اختلف
في شي من الذاتيات فهي الواحد بالفصل والشركة في الفصل هي الشركة في النوع لكن
الاعتبار يختلف ومتى لم يحمل الواحد على كثيرين فان كان غير قابل للقسمة ولم يكن له
مفهوم وراء انه غير منقسم فهو الوحدة وان كان له مفهوم غيره فان كان له وضع فهو
النقطة والا فهو الواحد المطلق وان كان قابلا للقسمة فان لم يقسم العقل فهو الو احد

بالاتصال وان انقسم فان لم تكن اجزاؤه متمايزة بالشخص فهو المركب الحقيقي والا فهو
الواحد بالاجتماع ووحدته اما طبيعية كالبدن الواحد او صناعية كالسرير الواحد
او وضعية كالدرهم الواحد ويسمى الاتحاد في الجنس مجانسة وفي النوع مشاكلة وفي
الكم مساواة وفي الكيف مشابهة وفي الوضع مطابقة وفي الاضافة مناسبة وفي
اتحاد وضع الاجزاء موازاة وكل شيئين لهما وحدة من وجه فانه يقال لهما هو هو لا
بمعنى اتحاد الاثنين فان ذلك محال لانهما عند الاتحاد ان بقيا فهما اثنان لا واحد وان
فني احدهما او لم يبق ولا واحد منهما فليس ذلك اتحادا لان المعدوم لا يتحد بالموجود
ولا المعدوم والواحد مقول على ماهيته بالتشكيك لان الواحد من كل وجه وهو
الحقيقي الذي لا ينقسم بوجه من الوجوه لا الى الاجزاء الكمية ولا الحدية ولا انقسام
الكلي الى جزئياته هو اولى من الواحد الذي هو واحد من وجه كثير من آخر والواحد
بالشخص اولى بالوحدة من الواحد بالنوع الذي هو اولى بها من الواحد بالجنس والذي كان
يقابل الهوهو يسمى بالغيرية وهي تنقسم الى مماثلة والى مخالفة فالمثلان هما المشاركان
في حقيقة واحدة من حيث هما كذلك فالانسانان والفرسان مثلان وحقيقتاهما
مماثلتان والطبيعة الجنسية اذا اخذت افرادها مع قطع النظر عما اختلفت
به من الفصول فهي نوعية وكذا الفصول فالمثلان هما المشتركان في نوع واحد
ولا يشترط في ذلك تشاركهما في جميع الصفات والا لما كانا شيئا واحدا لا اثنين
والمتقابلان هما الامران المتصوران اللذان لا يصدقان على شيء واحد في حالة واحدة من
جهة واحدة واحترز بالاخير عن مثل التقابل بين الاب والابن فانه اذا لم يشترط
اتحاد الجهة جاز ان يكون الواحد ابا باعتبار وابنا باخر وكل امرين كذلك ان كانا
وجوديين فان كانت ماهية احدهما معقولة بالقياس الى الاخر فهما المتضايفان كالابوة والبنوة
والا فهما الضدان كالسواد والبياض وان كان احدهما وجوديا والاخر عدميا فاما ان

كان منظورا الى العدم والوجود بشرط وجود موضوع مستعد لقبول ذلك الايجاب
بحسب شخصه او نوعه او جنسه القريب او البعيد فهو العدم والملكة كالعمى والبصر
واما لا ينظر اليهما بذلك الشرط فهو الايجاب والسلب كالفرسية واللافرسية ولزيد
انسان وزيد ليس بانسان وهما لا يجتمعان على الصدق ولا الكذب وسائر المتقابلات
جاز ان يكذبا اما المتضايفان فكزيد ابو خالد وابن خالد اذا لم يكن كذلك واما الضدان فلانهما
يكذبان عند عدم المحل وعند وجوده اذا لم يتصف باحدهما واما الملكة والعدم
فعند عدم موضوعهما والمتقابل من حيث هو متقابل يصدق عليه انه مضاف والمتقابل
اعم من المتقابل من حيث هو متقابل لانه يصدق عليه وعلى كل ما عرض له انه متقابل فلا
يلزم ان يكون التضايف اعم من التقابل ولا مانع ان يكون الخاص عارضا لما له طبيعة العام
عند اعتبار شرط يصير به العام اخص ولا يخلو شيء عن عروض الاضافة له اما
بحسب تقابل او تضاد او نسبة الى محل او مماثلة او غير ذلك ومن خاصية تقابل
التضايف التلازم والانعكاس وتقابل السلب والايجاب هو اقوى من سائر التقا بلات
ولا يخرج عنه شيء الا يرى ان ما ليس بخير فيه عقد انه ليس بخير وفيه عقد انه شر
وعقد انه ليس بخير لا ينافيه عقد انه شر ولا عقد انه ليس بشر لانه قد يصدق
مع كل واحد منهما فالمنافي له عقد انه خير والمنافاة متحققة من الجانبين فعقد
انه خير لا ينافيه الا عقد انه ليس بخير لا عقد انه شر الذي هو ضده وايضا
فالخير انه خير وهو امر ذاتي له وانه ليس بشر وهو عرضي له فاعتقاد انه ليس
بخير يرفع اعتقاد كونه خيرا وهو الذاتي واعتقاد انه شر يرفع اعتقاد انه ليس
بشر وهو العرضي ورافع الذاتي اقوى معاندة من رافع العرضي وايضا فان الشر لو
لا انه ليس بخير لما كان اعتقاده رافعا اعتقاد كونه خيرا ولو كان بدل الشر شيء اخر
مما ليس بخير لكان مع ذلك يمتنع اعتقاد انه خير وليس بخير وكل هذا يدل على ان

الثاني بالذات ليس الا بين السلب والايجاب والواحد لا يقابل الكثير والا لكان التقابل بينهما على احد الوجوه الاربعه لكنه ليس بالعدم والملكه ولا السلب والايجاب لكون احدهما مقوما للاخر وليس الوجود والعدم والايجاب والسلب كذلك ولا بالتضايف لان الواحد متقدم على الكثير والمتضايفان لا يتقدم احدهما على الاخر ولا بالتضاد لانهما لا يتواردان على موضوع واحد ومن الواحد ما هو تام وهو الذي لا امكان للزياده فيه كخط الداير ومنه ما هو ناقص وهو الذي يمكن ذلك فيه كالخط المستقيم وقد يطلق الواحد التام على ما لا افضل من نوعه ما يصح ان يكون شخصا اخر فيكون نوعه في شخصه والناقص ما لا يكون كذا فالدايره من قسم الناقص على هذا الاعتبار وقد يطلق الضدان على معنى اخر غير ما سبق وهو انهما موجودان في غايه التخالف بحيث قريب يصح منهما ان يتعاقبا على موضوع واحد او يرتفعا عنه فما مثل السواد والحمره على هذا الاصطلاح ليسا بضدين اذ ليس بينهما غايه الاختلاف واما البياض والسواد فهما ضدان بالمعنيين والضد بالمعنى الاخير اخص من الضد بالمعنى الاول والضدان بالمعنى الاخص اما ان يكون احدهما بعينه لازما للموضوع مثل البياض للثلج واما ان لا يكون كذلك ولا يخلو اما ان يمتنع خلو المحل عنهما مثل الصحه والمرض واما ان يمكن ذلك وهو منقسم الى ما يكون موصوفا بالوسط سواء عبر عنه باسم محصل كالفاتر والاحمر او بسلب الطرفين كقولنا لا جاير ولا عادل والى ما لا يكون كذلك كالشفاف وفي الملكه والعدم ايضا اصطلاح اخر اما الملكه فهو انها التي توجد في موضوع وقتا ما ويمكن ان يعدم عنه ولا توجد بعد كالابصار واما العدم فهو انعدامها عنه في وقت امكانها كالعمى وهما بهذين المعنيين اخص منهما بالمعنيين الاولين فالزوجيه والفرديه غير متقابلين بالملكه والعدم على الاصطلاح الاخص وبينهما ذلك التقابل بالمعنى الاعم والعمى والمرد به التي هي قبل وجودها هو عدمه ولهذا ابصار الشعر بعد التعلب الذي هو بعده

كلها عدميات بالمعنى الاعم سواء كان الامكان للشخص كالمرودية او للنوع كالعمى للاكمه او للجنس كعمى الخلد وقد ميز بين الاصطلاحات لئلا يقع غلط بسبب اشتراك اللفظ

الفصل الرابع في الوجوب والامكان والامتناع وما يتعلق بها

هذه الثلاث مفهوماتها بديهيه فان كل واحد يعلم ان الانسان يجب ان يكون حيوانا ويمكن ان يكون كاتبا ويمتنع ان يكون حجرا وهذا العلم حاصل لمن لم يمارس شيئا من العلوم اصلا لا التصوريه ولا التصديقيه ولو لم يكن تصورات هذه الثلاث نظريه والا لما حصلت لمن لا يمارس علما ومن رام تعريف هذه لا على سبيل التنبيه ولا على سبيل بيان يجري مجرى العلامه فقد اخطا وذلك مثل ما يقال ان الممكن هو غير الضروري واذا فرض موجودا لم يعرض منه محال ثم نقول الضروري هو الذي لا يمكن ان يعرض معدوما والذي اذا فرض خلاف ما هو عليه كان محالا ثم نقول المحال هو الضروري العدم والذي لا يمكن ان يوجد والممتنع هو الذي لا يمكن ان يكون وهو الذي يجب ان لا يكون والواجب هو الممتنع ان لا يكون اذ ليس يمكن ان لا يكون في الممكن هو الذي ليس بممتنع ان يكون وان لا يكون والذي ليس بواجب ان يكون او لا يكون وهذا كله دور ظاهر واولى ما يقصد من ذلك اولا هو الوجوب لان الوجوب تأكد الوجود والوجود اعرف من العدم لان الوجود يعرف بذاته والعدم يعرف بوجه ما بالوجود وربما نبه على مفهوم الوجوب بانه استغناء الشيء بذاته عن الغير ولو مه
عدم التوقف على الغير وعلى مفهوم الامكان بانه كون الشيء بحاله لا يستحق الوجود ولا العدم من ذاته ويلزمه الاحتياج في وجوده وفي عدمه الى الغير ووجوب الشيء وامكانه نه
وامتناعه امور معقوله تحصل في العقل من اسناد المتصورات الى الوجود الخارجي وليست بموجودات في الخارج وان كانت ذاتيه في العقل على ما يتصف بها ولو كان الوجوب ثابتا في الخارج لكانت صفه محتاجه في تقررها الى ذات واجب الوجود فتكون ن
ممكنه لذاتها فيحتاج الى سبب متقدم عليها بوجوب الوجود فيلزم تقدمه على نفسه

وان يكون قبل كل وجوب وجوب لذلك الى ما لا يتناهى وهو محال واما ثانيا فلان الامكان
ليس ثابتا في الخارج هو ان امكان الشى متقدم على وجوده في العقل فان الممكنات لكن توجد
كلها توجد فيكون ممكن ويقع على المختلفات بمفهوم واحد وهو عرضي للماهية وهي موصوفة به
فلا يقوم بعينه ولا يكون نفس الماهية فلا يكون واجب الوجود والا لما افتقر الى الرضا
الى موضوع فيكون ممكنا اذن فامكانه يعقل قبل وجوده فليس امكانه هو وبعود الكلام
هكذا الى امكان امكانه الى غير النهاية فيفضي الى السلسلة الممتنعة لاجتماع احادها
مرتبة واذا قيل كذا هو ممتنع في الاعيان فليس معناه ان له امتناعا حاصلا في الاعيان
بل هو امر عقلي يضمه الى ما في العين تارة الى ما في الذهن اخرى ولذا نقول وكل واحد
من الامكان والوجوب والامتناع اذا اعتبر في وجوده او امكانه او وجوبه او جوهريته
او عرضيته لم يكن بذلك الاعتبار امكانا او وجوبا او امتناعا لشيء بل كان عرضا في محل
هو العقل وممكنا في ذاته موجوده عبر ما صيه فالامكان وقسيماه من حيث هو كذلك
لا يوصف بكونه موجودا او غير موجود وممكنا او غير ممكن واذا وصف بشيء من ذلك لا
يكون حينئذ احد الثلاثة بل يكون لها امكان اخر او وجوب اخر او امتناع اخر ولذا امثاله
والممكن قد يكون ممكن الوجود في ذاته وقد يكون ممكن الوجود لشيء وكلما امكن وجوده لشيء فهو
ممكن الوجود في نفسه ولا ينعكس فانه قد يكون ممكن الوجود في ذاته ولا يكون ممكن الوجود
لشيء بل اما واجب الوجود لشيء كالزوجية للاربعة او ممتنع الوجود لشيء كالمفارقات والامكان
للممكنات واجب والا لامكن زواله فاسلب الممكن واجبا او ممتنعا هذا خلف والامكان
انما يعرض للماهية اذا اخذت مع قطع النظر عن وجودها وعدمها وعن علتيهما اما اذا اخذت
مع شيء من ذلك امتنع عروض الامكان لها وكل واحد من الوجوب والامتناع مشترك بين ما
هو بالذات وما هو بالغير وكل واجب بغيره او ممتنع بغيره فهو ممكن في ذاته ولا يلزم من
كون الوجوب مشتركا بين الوجوب بالذات والوجوب بالغير كون الوجوب بالذات مركبا لانه

لا يفتقر الى تعقل غير الذات بخلاف الوجوب بالغير المفتقر بعقله الى انضياف تعقل
الغير الى تعقل الوجوب وكذا لا يلزم من كون الامتناع مشتركا بين الامتناع بالذات
والامتناع بالغير تركب في الممتنع بذاته الذي يكون منافيا صرفا والامكان يحوج الى
السبب اذ كل ممكن كان نسبة وجوده وعدمه الى الماهية على السوية وما هذا شانه
فلا يخصص احد طرفيه على الاخر الا لمخصص والعلم به فطري ولا يلزم من كونه فطريا ان
لا يكون قضية اخرى اجلى منها عند العقل لجواز ان يكون ذلك لامر عائد لا
الى التصديق بهما بل الى امر آخر كالتصورات اللازمة لذلك التصديق وعدم
الممكن المتساوي الطرفين ليس نفيا محضا وتساوي طرفي وجوده وعدمه لا يكون الا
في العقل فالمخصص عقلي وعدم العلة ليس نفيا محض وهو يكفي في التخصيص العقلي
ولكونه متمايزا عن عدم المعلول في العقل يجوز ان يعلل هذا العدم بذلك العدم في
العقل ويجب وجود الممكن عند وجود سببه المخصص لانه لو لم يجب وجوده فاما ان
يمتنع او يمكن وكلاهما باطلان اما الاول فلانه لو امتنع وجوده لما كان ذلك الوجو د
مرجحا على عدمه فلا يكون مرجحه حاصلا مع انه قد فرض حاصلا هذا خلف واما الثاني
فلانه لو كان ممكنا لامكن وقوعه مع السبب تارة ولا وقوعه اخرى فان توقف وقوعه
في احدى الحالتين على مخصص لم يكن السبب المخصص حاصلا وقد فرضنا حصوله وان لم
يتوقف كان حصوله في احدى الحالتين دون الاخرى تخصيصا لاحد الطرفين المتساويين
على الاخرى بغير مخصص وبطلانه بديهي ولو جاز صيرورة احد طرفي الممكن اولى به لذاته
من الاخر ولا ينتهي الى حد وجود ذلك الطرف الممتنع من ذلك محال لان تلك الاولوية ان
حصلت للماهية الممكنة من حيث هي هي فهو باطل لانها مقتضية للتساوي فلو اقتضت الاولوية لاجتمع
النقيضان ولانه لو حصلت الاولوية بالماهية فان امكن زوالها بسبب كان حصولها موقوفا فقًا
على عدم ذلك السبب فلا يكون الماهية من حيث هي هي مع قطع النظر عن ذلك السبب مقتضية

لها وان امتنع زوالها بسبب كانت حاصلة دائماً فكانت الماهية واجبة الوجود دائماً فاستحال

ان يحصل الاولوية بالماهية ولا ينتهي الى حد الوجوب وان لم يحصل للماهية من حيث هي هي بل

كان حصولها لها بسبب من غير الانتهاء الى حد الوجوب امكن وقوعه مع السبب ولا

وقوعه ولو امكن ذلك للزم من فرض وقوع الممكن المخصص عن ذلك السبب ان كان ممكنا

مع السبب كما هو ممكن في ذاته اذ لا وجه لامتناعه عنه لعاد الحال في طلب سبب يحصه

ويخصصه فلا يكون الذي فرض سبباً مخصصاً سبب مخصص وهو ظاهر الفساد فظهر

من هذا ان كل ممكن لم يجب عن علته لم يوجد عنها وكما يفتقر الممكن في وجوده الى السبب

فلذلك هو مفتقر حالة بقائه الى السبب لانه ممكن في حالة بقائه والا لزم انقلابه من الامكان

الذاتي الى الامتناع او الوجوب الذاتيين وذلك بديهي البطلان واذا كان حالة بقائه ممكنا

وكل ممكن يفتقر الى سبب والممكن حالة بقائه مفتقر الى السبب وتتمة الحجة ياتي عند

الكلام في العلل ان شاء الله تعالى

الفصل الخامس في القدم والحدوث بمعنييهما اعني الزماني والذاتي

الحدوث عند الجمهور هو حصول الشيء بعد عدمه في زمان مضى والقديم عندهم

ما يقابله وبهذا التفسير لا يتصور ان يكون الزمان حادثاً والا لكان وجوده مقارنا

لعدمه والخواص قد يطلقون لفظة الحدوث ويريدون بها احتياج الشيء الى غيره دامت

حاجته اليه اولم يدم ويعبرون عن هذا الحدوث بالحدوث الذاتي والقدم المقابل

له لا يصدق الا على واجب الوجود فقط والذي يخص الحدوث الذاتي ويدل على ان اطلاق

لفظة الحدوث عليه اولى من اطلاقها على المعاني هو ان كلا الحدوثين يعتبر فيهما تقدم اللا

وجود على الوجود والتقدم والتأخر يقالان بمعان كثيرة فانهما قد يكونان بالزمان كالاب والابن

او بالذات كحركة اليد وحركة المفتاح او بالطبع كالواحد والاثنين او بالمرتبة كالصف الاول

والثاني او بالشرف كالمعلم والمتعلم منه وكذلك المع والفرق بين التقدم بالذات والتقدم

بالطبع ان الذي بالذات يجب من وجود المتقدم وجود المتأخر والذي بالطبع يلزم من عدم

المتقدم عدم المتأخر ولا يلزم من وجوده وجوده بل ان لزم مع وجوده لا منه كتقدم

صورة الاشياء عليه والذي بالمرتبة فمنه رتبي طبيعي وهو كل مرتب في سلاسل بحسب طبايعها

لا بحسب الاوضاع كالموصوفات والصفات والعلل والمعلولات والاجناس والانواع ومنه

رتبي وضعي كالامام والماموم ومن خاصية ما بالمرتبة ان ينقلب متأخره متقدما لا من جهته

كا بل بحسب احد الاخذ والتقدم الحقيقي من هذا هو ما بالذات وما بالطبع وكلاهما اشتر

في تقدم ذات الشيء على ذات الآخر والمتقدم الزماني وان كان اشهر فانه يرجع اليهما

اذ التقدم والتأخر في الاب والابن بالقصد الاول انما هو لزماني الشخصين واما

لذاتيهما فبالقصد الثاني وتقدم الزمان على الزمان ليس بالزمان اذ لا زمان للزمان

بل هو تقدم بالطبع كما سياتي والرتبي الوضعي يرجع الى الزماني ايضا وله مدخل فيه

فانا اذا قلنا بلد كذا متقدم على بلد كذا معناه ان زمان الوصول الى ما اخذ متقدما

قبل زمان الوصول الى ما اخذ متأخرا والرتبي الطبيعي هو ايضا متعلق بالزمان فانه اذا

ى وقع الابتداء من احد الطرفين فليس ذلك الابتداء امكانا بل انما هو بحسب شروع ربما

والذي بالشرف مجازي فان الفضيلة لو لم يكن سببا لتقدمه في المجلس او في الشروع في

الامور لما سمي متقدما فهو بالذات متقدم مكاني او زماني والمكاني يرجع الى الزماني كما

سبق والزماني يرجع الى التقدم بالطبع فالذي بالزمان وبالمرتبة وبالشرف كله يرجع

ل اليه فلا تقدم وتأخر بالحقيقة الا الذي بالذات او بالطبع ويعمها كون الشيء الذي يقال

ق له متأخر محتاجا في تحققه الى الذي يقال له متقدم ويسمى ذلك التأخر والتقدم بحسب استحقاق

الوجود واما المع فليس كل شيئين ليس احدهما متقدم والآخر زماني هما معاني الزمان فان

الاشياء التي وجودها غير زماني وتغيرها ليس فيها تقدم وتأخر بالزمان ومع ذلك

فليست معيتها زمانية بل اللذان هما بالحقيقة معا بالزمان يجب ان يكونا زمانيين كما ان

اللذين هما معا بالمكان يجب ان يكونا مكانيين على انه لا يصح وجود شيئين هما معا في المكان من
جميع الوجوه لكنه في الزمان جايز واذ قد تبين ان التقدم والتاخر الحقيقيين هما اللذان بحسب
استحقاق الوجود فالذي يتقدم لا وجوده على وجوده متقدما بالذات اولى بمعنى الحدوث من
الذي يتقدم عليه متقدما بالزمان لكن انت تعلم ان حال الشي الذي يكون للشي باعتبار ذاته
متخلصا عن غيره قبل حاله من غيره قبلية بالذات لان ارتفاع حال الشي بحسب ذاته يستلزم
ارتفاع ذاته وذلك يقتضي ارتفاع الحال التي تكون للذات بحسب الغير ولا يلزم عكسه
وكل موجود عن غيره فهو لا يستحق الوجود بحسب الخارج لو انفرد عن ذلك الغير فلونه
لا يكون له وجود قبل ان يكون له وجود قبلية بالذات وذلك هو الحدوث الذاتي وهو اولى
من الزماني الذي لا يمتنع ان يصير المتقدم فيه بالعرض متاخرا وهو هو بعينه بسبب ان المقتضي
للتقدم والتاخر فيه امر عارض بخلاف ما بالذات اذ المقتضي لذلك هو ذاته ولهذا كان
باستحقاق الوجود والحدث الزماني وان كان احتياجه الي الموثر ضروريا فليس العلة في
احتياجه اليه هو حدوثه الزماني ولهذا الوجه جاز ان يكون هذا المحدث واجب الوجود لا يستغني
عن غيره خلافا لما احد في مفهومه الوجوب بالغير فانه لا يستغني عن الغير الا اذا لم يكن
طبيعته هذه الطبيعة فلا يتصور فيه ذلك الا وقد تبدلت طبيعته بطبيعة اخرى لكون
ذلك داخلا في مفهومه وليس بداخل في مفهوم ما حدوثه زماني وان كان لازما له و الحادث
بهذا المعنى لا يكون علته دايمة والا كان وجوده عنها في بعض الاحوال دون بعض تخصيصا
من غير مخصص فلا يكون الامكان اللازم لماهيته كافيا في فيضانه عن واجب الوجود بل لابد
من حصول شرط آخر فلهذا الحادث امكانان احدهما الامكان العايد الي ماهيته والآخر
الاستعداد التام وهو سابق عليه سبقا زمانيا فاذا لابد لكل حادث زماني من سبق
حادث آخر لذلك ليكون كل سابق مقربا للعلة الموجدة الي المعلول بعد بعدها عنه ولا
بد لتلك الحوادث من محل لتخصص الاستعداد بوقت دون وقت وحادث دون حادث

وذلك المحل هو المادة فكل حادث زماني فهو مسبوق بمادة وحركة وهذا الاستعداد اد
السابق على الحادث يختلف بالقرب والبعد فانه ليس استعداد العناصر لان يكون انسانا تا
كاستعداد النطفة لذلك واذا لم تستعد المادة لقبول الشي لم يكن للفاعل قدرة على
فعله كما ليس له قدرة على ايجاد الحيوان في الحجر مثلا لعدم صلاحيته لها والفرق بين هذا
الاستعداد وبين الامكان ان الامكان لا يقتضي من حيث هو هو رجحان احد طرفي الممكن
وليس فيه قرب وبعد ولا هو امر موجود في الخارج والاستعداد بخلاف ذلك كله والحد دث
بمعنيه معنى معقول هو صفة يحصل في العقل عند تعقل اللاوجود والوجود المترتب
عليه في العقل والمتصف به من الماهيات لا يكون موصوفا بالوجود وحده فلا يكون موجودا
في الخارج من حيث هو كذلك بل يكون وجوده في العقل واذا اطلق بعد هذا الموضع في
هذا الكتاب لفظة الحدوث او الحادث فانما يراد به الزماني لا الذاتي

الفصل السادس في العلة والمعلول ومباحثهما علة الشي هي ما يتوقف وجود
الشي عليه ان كانت علة لوجوده او عدمه ان كانت علة لعدمه وهي قد تكون تامة وقد تكون
ناقصة والتامة هي مجموع ما يتوقف عليه الشي ويجب بها وجوده والناقصة ما ليست
كذلك ويدخل في التامة الشرايط وزوال المانع فان المانع اذا لم يزل بقي الوجود بالنسبة
الي ما فرض علة له ممكنا واذا كانت نسبته اليه امكانية دون رجحان فلا علية لا معلو لية
وليس هذا مصيرا الي ان العدم يفعل شيئا بل معنى دخول العدم في العلية ان العقل
اذا لاحظ وجوب المعلول لم يصادفه حاصلا دون عدم المانع وتقدم هذه العلة على
معلولها هو تقدم ذاتي لا زماني فان المعلول حال بقائه لو كان معللا بعلة تامة كانت
موجودة قبله يجب ان يكون عليه حال وجودها موجبة وجوده بعد اقتضائها وعدمها للزم
من ذلك احد امور كلها باطلة لان ايجاب العلة للمعلول ان كان عبارة عن وجوده بها فاقتضا فيها
بالموثرية لا يكون حال عدمها والا لكان المعدوم علة تامة للموجود وبطلانه ظاهر

[illegible]

ولا يكون حال وجودها ايضا لان تاثيرها في المعلول حينئذ اما في حال وجوده او
حال عدمه او في حال ثالث لا يكون فيه موجودا ولا معدوما اما الاول فيقتضي مقارنة
وجود العلة لوجود المعلول وهو خلاف المفروض ومع ذلك هو نفس مطلوبنا واما
الثاني فيلزم منه الجمع بين وجود المعلول وعدمه لانا نتكلم على تقدير ان ايجاب العلة
للمعلول هو وجوده بها فيختص الوجود لتحقق التاثير ويتحقق العدم لانه هو المفروض
واما الثالث فهو حصول واسطة بين كون الشي موجودا وكونه معدوما وهو بين البطلان
وان لم يكن ايجاب العلة للمعلول عبارة عن ذلك بل عن امر آخر في الخارج يترتب عليه وجود
المعلول فذلك المغاير لا بد وان يصدق عليه انه في هذا الزمان يوجب المعلول في
الزمان الذي بعده فيكون ايجابه لذلك المعلول زايدا على ذاته فيتنقع الدور او التسلسل
في الايجابات ويتعلم بطلانهما واعطا العلة للمعلول قوة في الزمان السابق يبقى بها
المعلول فيما بعده من الزمان فباطل لان تلك القوة لها وجود ممكن مفتقر الى مرجح والكلام
في بقايها مع انتفا المرجح كالكلام فيما عرضت له ومما يدل على ذلك ان الممكن الوجود لا
يخرجه وجوده عن الامكان الذاتي فلا يكون موجودا الا ووجوده مترجح بمرجح فلو استغنى
المرجح ان يبقى وجوده راجحا لماهيته فماهيته مقتضية لوجوب الوجود فيستغني عن
العلة في الحال وفيما مضى هذا خلف وان لم يبق وجوده مترجحا بماهيته فوجوده
بعينه فمع انتفا ذلك الغير ينتفي الترجيح والترجح به فلم يبق الوجود لذلك الممكن مترجحا
فيترجح عدمه لانتفا مرجح الوجود فلا يبقى موجودا واذا لم يجب وجود الممكن لذاته ولا
يستغني عن المرجح فلا بد له ما دامت ذاته موجودة من ان يكون مرجح وجوده موجودا
ولو لم يكن تاثير العلة في المعلول حال وجود المعلول لكان اما في حال عدمه فيكون ذلك
جمعا بين عدمه ووجوده او لا في حال وجوده ولا حال عدمه ويلزم من ذلك ثبوت الواسطة
بينهما ويجب ان يعلم ان الترجح ان يتوقف على الزمان الثاني لم يكن المرجح الذي هو العلة التامة

علة تامة وان لم يتوقف كان اختصاص الترجح به دون الزمان الاول تخصيصا بلا
مخصص ثم لو تقدمت العلة التامة على معلولها زمانا لزم حصول المرجح عند عدم الترجح
والفطرة السليمة تاباه والبنا انما يبقى بعد وجود البنا مثلا لكون البنا انما هو علة
لحركة الاجزا بعضها الى بعض وذلك فلم يبق بعد عسوبته والذي بقي هو تماسك الاجزا
وهو معلول ليبس العنصر لا للبنا وذلك فلم يجتمع مع بقا التماسك المذكور وعلى هذا قياس
غيره من امثلة ما يتوهم بقاوه بعد عدم ما يظن علة تامة له والشي قد يكون له علة للوجود
وعلة اخرى للثبات كما في هذا المثال وقد يكون علتهما واحدة كالقالب المشكل للما المنبث
للشكل ببقايه معه واذا عدمت علة الوجود فان لم يبق علة للثبات فلا تصور للوجود
وتاثير العلة في المعلول حال وجوده ليس معناه انها يعطيه وجودا ثانيا بل معناه ان
وجوده في حال اتصافه بالوجود انما هو موجود علته ولا يستغني الموجود المعلول الى
علة مرتب هو موجود كيف كان والا لكان الموجود الواجب الوجود مفتقرا الى
علة بل مرتب هو موجود ممكن كما سبق ولا يمتنع مثل المعلول الواحد بالنوع علتان
تامتان والا لكان واحد بكل واحد منهما وجوبه بكل واحد منهما فيستغني بكل منهما
عن الاخرى فلو وجب بهما معا لاستغنى عنهما معا هذا خلف ولانه لو اجتمعا عليه
ووجب باحدهما فاما ان يكون لغيرها مدخل في العلية او لا يكون فان كان فالمجموع منهما
هو العلة التامة لا كل واحد منهما وان لم يكن لم يجتمع عليه العلتان المستقلتان
واما المعلول النوعي فلا مانع في العقل من اجتماعهما عليه بمعنى ان يوجد بعض افراده
بعلة وبعضها بعلة اخرى كالحرارة التي يحصل بعض جزئياتها بالنار وبعضها بالحركة
وبعضها بالشعاع وعلة عدم الشي الممكن هي عدم علته التامة اما بجملتها او بعض اجزايها
ويدل عليه انه لو كان عدمه لذاته لكان ممتنع الوجود لا ممكنه فهو اذن لغيره وذلك
الغير اما وجودي او عدمي فان كان وجوديا فاما ان يحصل عند حصوله امر من الامور

المعتبر في العلية اولا يحصل فان لم يحصل فهو مطلوبنا وان لم يحصل يثبت العلة التامة مع عدم
معلولها وان كان عدميا فاما ان يكون عدم العلة وهو المطلوب او عدم ما عداها وهو بديهي البطلان
عند التامل ومعلول الشي لا يكون علة له من الوجه الذي به كان معلولا له على جهة الدور سواء كان
معلولا قريبا او بعيدا لان العلة متقدمة على المعلول بالوجود تقدما ذاتيا فلو كان المعلول علة
لها لكان متقدما عليها بالوجود والمتقدم على المتقدم على الشي متقدم عليه فيكون الشي متقدما على نفسه
ولان المعلول يحتاج الى العلة فلو كان علة لعلته لكانت محتاجة اليه فيلزم احتياجه الى نفسه
بمثل ما قلنا وذلك محال وتسلسل العلل التامة فلان المعلولات لها فيها واحد واحد منها لا
يحصل موجودة الا بموجد وذلك الموجد لا يكون منها والا لدخل في حكمها ومن وجود كل واحد منها
يعلم وجود ما قبله وكثرة الوسائط لا تقدح في العلم بوجود علة اول واخر المعلولات التي يعلم
العالم بوجودها تدل لذلك على اول العلل واذا كان حكم كل واحد من المعلولات وحكم كل جملة
منها حكما واحدا في الاحتياج الى الموجد فجميع المعلولات محتاجة الى علة غير معلولة والا لكانت
من الجملة وفرضت خارجة عنها هذا خلف وتلك العلة تقطع السلسلة وتسمى [illegible] وموضح ذلك
ايضاحا ابين من هذا ان كل سلسلة من علل ومعلولات فكل واحد منها علة باعتبار ومعلول
باعتبار فكانها جملتان منطبقتان في الخارج فاذا فرض تساويهما من جهة معلول واحد منها فلا
بد وان يكون جملة العلل زائدة على جملة المعلولات بواحد من العلل في الجانب الاخر الذي فرض
غير متناه لان كل علة لا تنطبق في مرتبتها على معلولها بل انما تنطبق على معلول علتها المتقدمة عليها
بمرتبة ولولا زيادة مراتب العلل بواحد لارتفع وجوب التقدم والتاخر اللازمين للعلية
والمعلولية ويلزم من ذلك انقطاع المعلولات قبل انقطاع العلل المفضي لتناهيهما مع فرضهما
غير متناهيين وكذلك الحكم في جانب التنازل الى المعلولات فانها هناك تتزايد على العلل بواحد
خلاف الجانب الاول فلا يمكن وجود علل ومعلولات لا نهاية لها وهكذا احكم جميع الاشيا التي
تكون كلها موجودة في زمان واحد ولها ترتيب طبيعي كالموصوفات والصفات [illegible] عددها

واذا فقد احد الشرطين اعني الوجود معا والترتيب لا يلزم الانطباق بحسب المراتب في
نفس الامر فان معنى التطبيق ان نفرض من بعض المراتب الى ما لا نهاية له بحسب فرضنا
له كذلك جملة ومن المرتبة التي تليها الى ذلك الجانب ايضا جملة اخرى ونقابل الجزء الاول ل
من هذه بالجزء الاول من تلك فالجملة الثانية ان صدق على اجزائها انها بحالها لو انطبقت
على اجزاء الجملة الاولى انطبق كل جزء من اجزاء احد الجملتين على جزء من اجزاء الجملة الاخرى
بحسب الترتيب كان الناقص مساويا للزائد وان لم يصدق عليها ذلك لزم انقطاع
الجملة الثانية من الجانب الاخر ضرورة وزيادة الاولى عليها بمرتبة واحدة فقط فيكون
ايضا متناهية وهذا فلا يتاتى في جملة ليس الحاصر في الخارج الا بعضها اذ تكون الجملة
من حيث هي جملة غير موجودة في الخارج اصلا ولا في جملة لا ارتباط لبعض اجزائها بالبعض
في نفس الامر وان تصور فيها ارتباط بسبب الاعتبار الذهني الذي لا يطابق امرا خارجيا حيا
لانه في الاشيا المترتبة اذا انطبق على جزء من الزائد شي في درجته استحال ان ينطبق
عليه جزء اخر بل الاخر ينطبق على غيره فلا جرم يفضل في الزائد جزء لا ينطبق عليه شي وغير
المترتبة لا يتصور فيها هذا البرهان والعلة الواحدة بالوحدة الحقيقية التي هي من جميع
الوجوه لا يجوز ان يصدر عنها اكثر من واحد اذ لو جاز صدور شيئين عنها لوجب اختلافهما فيهما
بالحقيقة او بالشدة والضعف او بامر عرضي والا لم يتصور اثنينيتهما والعرضي بحسبه
لا بد وان يكون حقيقته غير متفقة بين الاثنين ثم نقصد ان عنه يكون قد افادهما وافاد
العرضي الذي اختلفا فيه [illegible] على كل تقدير لا بد وان يصدر منه مختلفان اما
بالحقيقة واما بالكمال والنقص واذا ثبت اختلاف المقتضى ثبت اختلافا لاقتضا
الدال على اختلاف حقيقته فانا نعلم بديهة ان المعلولات اذا تساوت نسبتها الى المفيد وجب دها
تساويهما في ذاتها وجميع احوالها اذ لا يكون لاحدهما من العلة ما ليس للاخر فكان
يكون ما هو اكثر من واحد واحدا الا على سبيل [illegible] الاثنينية من غير تمييز يقع به

الاختلاف واعتبر كيف انا مع اختلاف الجهات فينا لا يتكثر افعالنا الا لتكثر ارادتنا
واعراضنا وبارادة واحدة واعتبار واحد لا يحصل منا الا شي واحد ولولا ان السلب
يتوقف على ثبوت مسلوب ومسلوب عنه فان الاتصاف يتوقف على موصوف وصفة
والقبول على قابل ومقبول لما امكن ان يسلب عن الواحد اكثر من واحد وانما جاز ذلك
لانه لا يكفي ثبوت المسلوب عنه والموصوف والقابل بخلاف صدور الشي عن الشي فانه
يكفي في تحققه فرض شي واحد هو العلة فان معنى هذا الصدور غير معنى الصدور
الاضافي العارض للعلة والمعلول من حيث يكونان معا بل هذا هو كون العلة بحيث
يصدر عنها المعلول وهو متقدم على المعلول وعلى الاضافة العارضة لهما وهو امر واحد
ان كان المعلول واحدا اما ذات العلة ان كانت علة لذاتها او حالة عارضة لها ان لم تكن
لذاتها علة واذا تكثر المعلول كان ذلك الامر مختلفا ولزمه تكثر ذات العلة كما
مر ويجوز صدور الاشيا الكثيرة عن الواحد الحقيقي اذا كان بعضها صادرا عنه
بتوسط صدور بعض وباختلاف الالات والقوابل والحيثيات والشرايط لا يمتنع
في العقل ان يصدر عن الواحد ما زاد على واحد ولكن ذلك لا يكون على الحقيقة صدورا
الا عما هو كثير لا عن واحد من حيث انه واحد وكل علة مركبة فمعلولها مركب ايضا
اذ لو صدر البسيط من حيث هو بسيط عن المركب من حيث هو مركب فاما ان يستقل واحد
من اجزا ذلك المركب بالعلية او لا يستقل فان استقل بها لم يكن المعلول مستندا الى
الباقي والا لاجتمع عليه علتان تامتان وان لم يستقل واحد منها بذلك فاما ان يكون له
تاثير في شي من المعلول او لا يكون فان كان له تاثير في شي منه لا في كله لان المفروض خلافه
كان المعلول مركبا لا بسيطا وان لم يكن له تاثير في شي منه والاجزا باسرها ان حصل لها عند
الاجتماع امر زايد هو المؤثر فذلك الزايد اما عدمي او وجودي فان كان عدميا لم يكن
مستقلا بالتاثير في وجود المعلول وان كان وجوديا فهو اما بسيط او مركب والبسيط

نعود الكلام في صدوره عن الاجزا باسرها سوا كان هو نفس الاجتماع او غيره والمركب
ع نعود الكلام في صدور المعلول الذي فرض انه بسيط عنه وان لم يحصل لها عند الاجتما
ك امر زايد كان حالها مع اعتبار الاجتماع كحالها مع اعتبار الانفراد فلا يكون المجموع المر
موثرا في البسيط وقد فرضناه موثرا فيه هذا خلف ويلزم من هذا ان يكون علة كل حادث
مركبة لوجوب حدوث تلك العلة ايضا والا لكان صدور الحادث عنها على تقدير قدمها
في وقت دون ما قبله ترجيحا من غير مرجح فلو كانت علة الحادث بسيطة للزم من حدوثها
ل ان يكون علتها حادثة ومن بساطتها ان يكون علتها بسيطة والعلة موجودة مع المعلول
في الزمان لما مر فلزم وجود سلسلة غير متناهية من علل ومعلولات وقد سبق بطلانه
واما اذا لم يكن علته بسيطة فوجود هذه السلسلة غير لازم لجواز ان يكون تركب
د علته من امرين قديم وحادث ويكون الحادث منهما شرطها بعدمه بعد وجوده في وجود
الحادث المعلول من العلة القديمة والشرط جاز ان يكون عدميا فيكون جز العلة
التامة للحادث امرا عدميا والجز الاخر دايم الوجود فلا يجتمع امور موجودة معا
ولها ترتيب العلية والمعلولية الى غير النهاية لان احد جزي علته شي واحد مستمر
الوجود فان كان ذلك الشي معلولا فينتهي الى علة غير معلولة والاخر الحادث وان لم
تقف احتياجه الى حوادث اخرى عند حادث اول فان تلك الحوادث ليس لها
جملة موجودة بل كان حادث منها مسبوق بحادث اخر سبقا زمانيا فلا يمتنع عدم
تناهيها ولا كذلك لو كانت علة الحادث من حيث هو حادث حادثة وبسيطة كما
مر وعلم من هذا ان لا يكون شي من الحوادث واحدا حقيقيا بل لا بد وان يكون فيه
اثنينية من وجه ما وان كانت ماهيته الاصلية واحدة والعلة الفاعلة لشي لا
يجوز ان يكون قابلة لما تفعله من الجهة التي كانت بها فاعلة لان جهة الفعل غير جهة
القبول ولو كانا واحدا لكان كل فاعل قابلا لما تفعل وكل قابل فاعلا لما تقبل نفسه

الفعل والقبول فلابد في ذاته من حيثيتين لمقتضيا نهما مثل بامر في ان الواحد الحقيقي
لا يصدر عنه اثنان والجهتان حيث تعددا في موضع فلا يصيران واحدا ابدا ولا في موضع
من المواضع لان اتحاد الاثنين محال ولا يصح ان العلة متساوي وجودها ووجود المعلول
اذ العلة لها الوجود اولا وللمعلول ثانيا والعلة لا تفتقر في الوجود الى المعلول بل تكون
موجودة بذاتها او بعلة اخرى والمعلول يفتقر الى العلة والمعلول في ذاته لا يجب له وجود
وانما يجب له بالعلة فان وجوب ذات العلة نظرا لا تناول ذات المعلول وذات المعلول
فاذا نظر اليها موجودة فانما يلحظ مقيسة الى العلة والمعلول متعلق بالعلة من حيث هو على
الجهات التي بها يكون علة من ارادة او معاون او امر منفي وانتفا امر لا ينفي فاذا حصل
الجميع وجب واذا انتفى الجميع انتفى جميع الاجزا او انتفى البعض ينتفي ومتى دام المرجح
دام الترجيح فان كل ما لا يتوقف على غير شي ما اذا وجد ذلك الشي يجب وجوده والا
يتوقف على غيره وقد وضع انه ما يتوقف على غيره هذا خلف وتنقسم العلة الناقصة
الى ما يكون جزا من المعلول والى ما لا يكون جزا منه والجزا اما الذي به الشي بالفعل وهو الصورة
كصورة الكرسي والذي هو به بالقوة وهي المادة كالخشب له وما ليس جزا منه اما
ما به المعلول اي انه الذي يفيده الوجود وهو الفاعل كالنجار او ما لاجله المعلول وهو
الغاية كالجلوس عليه او ما فيه المعلول وهو الموضوع والقابل كالجسم لحياته او ما هو
خارج عن هذه الاقسام وهو الشرط كالالة وزوال المانع وغير ذلك وبعض المعلولات
قد يفتقر الى كل هذه او الى عدة منها وبعضها لا يفتقر الا الى العلة الفاعلية فقط كما
ستحققه وكل واحد من هذه العلل قد يكون قريبا وقد يكون بعيدا وقد يكون عاما وقد
يكون خاصا وقد يكون كليا وقد يكون جزئيا وقد يكون بالذات وقد يكون بالعرض وقد يكون
بالقوة وقد يكون بالفعل ومثاله في الفاعلية مع تناول في الامثلة ان العفونة علة قريبة
للحمى والاحتقان مع الامتلاء علة بعيدة لها والصانع للبيت علة عامة والبنا له علة خاصة

وهو كلي وهذا البنا له جزئي والطبيب يعالج علة بالذات والكاتب يعالج او السقمو نيا
يبرد لاستفراغه الصفرا الحار او مزيل الدعامة عن الحايط لسقوطه وسائر العلل
المعدة جميع هذه علل بالعرض والبنا قبل شروعه في البنا علة له بالقوة وعند مباشرته
له علة له بالفعل والفاعل لا يعطي الوجود الا بعد تشخصه لانه لا يوجد الا وان يكون
شخصا ولا يصدر عنه الوجود الا اذا كان موجودا ويادي التسبب الى المسبب اما ان
يكون دايما او اكثريا او مساويا او اقليا والذي يتادى التسبب اليه على احد الوجهين
الاولين هو الغاية الذاتية وعلى احد الاخرين هو الغاية الاتفاقية فمن خرج الى السوق
لابتياع سلعة فظفر بغريمه فابتياع السلعة غاية ذاتية وظفره بالغريم اتفاقية والامو د
الاتفاقية انما هي كذلك بالنسبة الى من لا يعلم اسبابها واما اذا نسبت الى مسبب الاسبا ب
والى الاسباب المكتنفة كلها فلا موجود بالاتفاق البتة والعلة الغائية هي علة فاعلية
للعلة الفاعلية وليست علة لوجود العلة الفاعلة والعلة الفاعلية علة لوجود الغا يه
وليست علة لعلية العلة الغائية بل هي علة لذاتها والغائية بالحقيقة ما هي متمثلة
في نفس الفاعل كتمثل فاعل البيت الاستكنان به وهي العلة واما الواقع في الاعيان
فالاستكنان به في الخارج فهو معلول للعلل لا علة اذ لا يوجد الا بعد وجوده وليس
من شرط الغاية الروية فان الروية لا تجعل ذا غاية بل تعين الفعل الذي يختار من بين الفعل مح
افعال جاز اختيارها لكل واحد منها غاية تخصه فان الغاية اللازمة للفعل هي بالفرد ه
لا بفعل فاعل واعتبر بالكاتب الماهر لو روى في كتبة حرف حرف لكان يبلد ولذا الصار ب
بالعود والراقي المعتصم بما يعصمه والمبادر الى حك عضو من غير تفكر ولا روية وغاية
فعل الفاعل بالاختيار تسمى غرضا وهو اخص من الغاية المطلقة وكل من فعل لغرض فهو
ناقص الذات لانه ان فعل لمصالح ذاته فظاهر وان كان بحسب شي اخر فان كان صدور ر
ذلك الشي عنه اولى من غيره ولا صدوره عنه بمنزلة واحدة عنده فلا يترجح على نقيضه

وان كان صدوره عنه اوليا مثل سؤال اللم لا يزال يتكرر حتى يبلغ ذات الفاعل كما يقال لم فعلت كذا
فيقال ليفرح فلان وان قيل ولم طلبت فرح فلان فيقال لان الاحسان حسن فاذا قيل ولم اردت ما
هو حسن فاذا الحاجة بخير يعود اليه او شر يندفع عنه وقف السؤال واللم فان
حصول الخير لكل شي وزوال الشر عنه هو المطلوب بذاته مطلقا وعنده منتهى الغايات
لا فعاله ومبدا الفعل ان كان شوقا تخيليا وحده فهو الجزاف كالعبث باللحية وان كان
مع مزاج او طبيعة فهو القصد الضروري كالتنفس وحركة المريض وان كان تخيليا مع ملكة
نفسانية داعية غير محوجة الى روية فهو العادة وان كان المبدا شوقا عقليا وروية
ويادي الى الغاية فليس بعبث فلابد في هذه الاشيا كلها من شوق وتخيل حتى العبث باللحية
والساهي والنايم يتخيل تخيلا ما ولا يخلو عن تخيل لذة او زوال حالة مملولة والتخيل شي
والشعور بانه هو ذا يتخيل شي وثانيا الشعور بالتخيل في الذكر شي فلا يلزم من التخيل لعدم الحفظ
في الذكر

الفصل السابع

في الجوهر والعرض واحوالهما الكلية الذي قد اصطلح عليه في هذا الكتاب هو ان الجوهر
ما قام بذاته والعرض ما عداه وقد يسمى هيئة واما في اصطلاح الجمهور فالجوهر هو ماهية
اذا وجدت في الاعيان كان وجودها لا في موضوع والعرض هو ماهية اذا وجدت كذلك
فوجودها انما هو في الموضوع وعنوا بالموضوع المحل المستغني في قوامه عما حل فيه والكاين
في المحل هو الكاين في شي لا كجز منه شايعا فيه بالكلية ولا يصح مفارقته عنه فالموضوع اخص
من المحل وعلى هذا فبعض الجواهر يكون في محل ويسمى ذلك الجوهر صورة ويسمى محله هيولى
ومادة فالموضوع والمادة داخلان تحت المحل والصورة والعرض داخلان تحت الحال وقولنا
كذا هو في كذا هو لفظ مشترك بين معان مختلفة فان كون الشي في الزمان وفي المكان
وفي الخصب وفي الراحة وفي الحركة وكون الجزء في الكل والكل في الاجزا والخاص في العام
ليس لفظة في في جميعها بمعنى واحد وان جمع ذلك الاضافة او الاشتمال او الظرفية

فكل من هذه له عدة معان ايضا فالشيوع والمجامعة بالكلية وعدم جواز الانتقال في شرح
الكاين في المحل هو قرينة يفهم منها المقصود بلفظة في المستعملة فيه ولا كجز احترز به عن
مثل كون اللونية في السواد والحيوانية في الانسان وقد مر ان امثال هذه ليست اجزا
في الحقيقة بل هي كالاجزا وقد خرج عن الجوهر بتفسيرهم ما ليس له وراء الانية ماهية فان
قولنا اذا وجد كان لا في موضوع لا يصدق الا على ما وجوده زايدا على ماهيته ودخل فيه
كليات الجواهر المرتسمة في الذهن فانها وان كانت في الحال في موضوع الا انه يصدق عليها
انها اذا وجدت خارج الذهن لم يكن وجودها في موضوع على ان هذه في الحقيقة لا تنتقل بعينها نها
من الذهن الى الخارج بل الذي في الخارج مماثلها وليس من شرط التماثل ان يكون مماثلا
من كل وجه والعرض وجوده في نفسه هو وجوده لمحله وليس ان يحصل له وجود ثم يلحقه
وجوده في محله بخلاف كون الشمس مثلا في فلكها فان كونها في الفلك ليس بعين وجود ها
اذ لا مانع عن توهم الشمس كاينة في غيره ولما كان العرض بالاصطلاحين لا يتحقق وجوده
المتخصص الا بما يحل فيه لم يمكن انتقاله عنه الى محل آخر والا لوجد مفارقا له كيف كان
ولهذا قيل في تعريفه ولا يصح مفارقته عنه وذلك لان المحتاج في وجوده المتخصص الى علة
لا يمكن ان يحتاج الى علة مبهمة لان المبهم لا يكون من حيث هو مبهم موجودا في الخارج وما
لا يكون كذا لا يفيد وجودا خارجيا فالعرض اذن لا يتحقق وجوده الا بمحل بعينه يفيد ل
يفيد له ذلك الوجود ولهذا يمتنع ان ينتقل عنه ويخالف حاله في هذا المعنى حال انتقال ل
الجسم من حيز الى حيز لان احتياجه الى الحيز انما هو في صفة غير الوجود فانه يحتاج في
تخصصه لا في وجوده الى حيز من حيث طبيعة الحيز فلا يمتنع ان ينتقل من حيز بعينه الى حيز آخر
يساوي الحيز الاول في معنى الحيز وهكذا اذا تعين حيز الواحد بالنوع كان الواحد بالشخص
من جملة ذلك النوع محتاجا الى احد اجزا حيز ذلك النوع لا بعينه ولذلك امكن انتقاله
الى حيز آخر والهيئات لما كانت في المحل فقد نبهنا الاستقرار الى الشيوع فيه وسعي الانتقال ر

بقايها فلا يتصور ان تقوم بنفسها ولا ان تنتقل فانها عند النقل تستقل بالوجود والحركة
فهي جوهر لا هيئة فان الطبيعة الواحدة من حيث هي تلك الواحدة بعينها لا تحتاج الى محل تارة
وتستغني عنه اخرى وذلك ظاهر ويجب ان يعلم ان الانتقال الذي حكم بامتناعه على الهيئات
انما هو الانتقال المستلزم لاستقلالها بالوجود او بالجهات او بالحركة الكاينة او ما يجري
مجرى هذه واما انتقالها بمعنى ان علتها تظهرها للحس او لغيره في محل ثم تظهرها لذلك في
محل غير ذلك المحل فلا يمتنع من هذا الذي قد حصل ولم اجد برهانا على امتناعه واذا قيل العرض منظهر
او الهيئة قد عدم فالمتقدم اذا كانت العلة الفاعلة له باقية هو تعلقه بمحل ما لظهوره له
واما تعلقه بفاعله فلم ينعدم ولهذا جاز ان يظهر بمحل آخر وقيام العرض بالعرض جايز وهو
كاستقامة سطح الجسم وكون البطو في الحركة لكن لا بد من الانتهاء الى ما يقوم بالجوهر
والعرض الحال في المحل المنقسم فانه لا بد وان ينقسم بانقسام محله لان كل واحد من الاجزا
المفروضة في المحل ان لم يوجد فيها شي من الحال لم يكن الحال حالا في ذلك المحل وان وجد فيه الحالة
شي فاما ان يكون الحال بتمامه حاصلا في كل واحد من اجزا المحل فيكون العرض الواحد
الحال الواحد في اكثر من محل واحد وهو باطل بالبديهة او يحصل كل بعض منه في بعض
من محله وهو يوجب الانقسام ويجوز قيام غير المنقسم بالمنقسم اذا لم يكن قيامه به من
حيث هو منقسم بل من حيثية اخرى لا انقسام فيها وذلك كحلول النقطة في الخط فانها
تحل فيه لا من حيث هو خط بل من حيث هو متناه وكذا حلول الخط في السطح والسطح في
الجسم وكذا قيام الوحدة الغير الحقيقية بالموضوع المنقسم فانها تقوم به من حيث هو
مجموع وكذلك الهيئة المسماة بالوضع انما تحصل في الاجزا بعد صيرورتها جملة واحدة والزاوية
والشكل كذلك ايضا وليس هو حلول عرض واحد في محال كثيرة انما هو حلول عرض واحد
في محل واحد منقسم باعتبار غير اعتبار وحدته ولا يمتنع هذا وامثاله في الامور الاعتبارية
التي لا تحقق لها في الاعيان وينقسم الجوهر الموجود بالمعنى المصطلح عليه في هذا الكتاب الى

اربعة اقسام والعرض الى تسعة اما اقسام الجوهر فهي انه اما ان يجب وجوده لذاته وهو
الواجب الوجود او لا يكون كذلك وهو الممكن الوجود لان ما ليس بواجب هو اما ممكن او
ممتنع واذ ليس بممتنع لكون مورد القسمة ليس هو مطلق الجوهر المقيد بكونه موجودا
فهو اذن ممكن وكل ممكن فاما متحيز وهو الجسم لاستحالة الجوهر الفرد كما ستعلم
واما غير متحيز ويسمى بالروحاني والمفارق ولا يخلو اما ان يكون له تعلق بالجسم من طريق
التدبير له والتصرف فيه والاستكمال به وهو النفس والروح او لا يكون له هذا
التعلق وهو العقل وربما يكون المفارق الواحد مفتقرا الى العلاقة الجسمية في بعض
احواله مستغنيا عنها في بعضها فيكون نفسا بالاعتبار الاول وعقلا بالاعتبار الثاني لي
وستتحقق صحة ذلك واما اقسام العرض فهي انه اما ان يتصور ثباته لذاته اولا
يتصور ثباته لذاته فان يتصور ثباته لذاته فاما ان يعقل دون النسبة الى غيره اولا
يعقل دونها والذي يعقل دونها فاما ان يوجب لذاته المساواة واللاتساوي والتجزي
او لا يوجب والذي يوجب ذلك لذاته هو الكم والذي لا يوجبه هو الكيف والذي
لا يعقل دون النسبة الى غيره هو الاضافة والذي لا يتصور ثباته لذاته هو الحركة
واحترز بلفظه لذاته في الحركة عن الزمان فانه لا يتصور ثباته بسبب انه مقدار
الحركة كما ستعلم واحترز بها في الكم عن الذي يكون كما بالعرض كالذي هو موجود
في الكم كالزوجية والاستقامة والانحناء او الكم موجود فيه كالمعدودات او هو
حال في محل الكم كالبياض او متعلق بما يعرض له الكم كما يقال للعلة انها متناهية
وغير متناهية بسبب كون المقوي عليه كذلك في المدة او في العدة وقد يكون
شي واحد كما بالذات وبالعرض معا كالزمان اما كونه كما بالذات فظاهر واما كونه
كما بالعرض فلتعلقه بالحركة المتعلقة بالمسافة وعلى اصطلاح الجمهور في معنى الجوهر
والعرض يتغير هذا التقسيم لان الواجب الوجود ليس بجوهر على مصطلحهم كما سيتضح والصورة

المقومه لما حل فيه وكذا الماده التي هي محلها جوهران على ذلك التفسير ووجه
تقسيم الجوهر عندهم انه اما جسم او جزء او امر غير ذلك والقسمان الاولان
يسمونها بالمادي والقسم الثالث بالمفارق والروحاني ويقسمون الاول الى
الماده والى ما تقومها والى ما يتقوم بهما والاول هو الهيولي والثاني هو الصورة
وهما جزءا الجسم والثالث هو الجسم واما المفارق فاما ان يتصرف في الماديات على
الوجه الذي سيتحقق وهو النفس او لا يتصرف فيها كذلك وهو العقل ويقسم العرض
على الاصطلاح مساو ويجب ان يعلم ان الكم اما ان يمكن ان يعرض فيه اجزاء تلاقي
على حد مشترك وهو المتصل او لا يمكن وهو المنفصل والمتصل ان كان قارا لذات الى
يصح بانه فهو المقدار والا فهو الزمان والمنفصل هو العدد والاول يختص بالوضع
دون الاخرين والاوسط يختص بانه غير قار الذات دون الباقيين وان الكيف
اما ان يكون مختصا بالكميات كالتربيع والزوجيه او غير مختص بها وغير المختص اما
ان يعتبر من حيث هو استعداد لامر ما او لا يعتبر من حيث هو كذلك والمعتبر
فيه انه استعداد هو القوه واللاقوه كالمصحاحيه والصلابه وما يقابلهما
والذي لا يعتبر فيه انه استعداد هو القوه واللاقوه كالحواس الخمس الظاهره
كلونه ككا الحر ... الجبل او غير محسوس باحدها كصحه المصحاح وغضب الحليم
ويعم الاولين كونهما لا يعتبر فيهما انهما كمال جوهر بخلاف الثالث والرابع وللاضافه
والحركه اقسام الالتق بها ان يوخر عن هذا الموضع وهذا الذي ذكرته هو تقسيم
حاصر لجميع الموجودات الخارجيه بل ولجميع المفهومات الذهنيه ومن هاهنا ان
شا الله تعالى وبتوفيقه سبحانه اشرع في الكلام في كل واحد من هذه الاقسام واحكامه
مبتدئا باخسها واضعفها وهو اقسام الاعراض وجوديها واعتباريها مترقيا عنها الى
الاشرف فالاشرف والاقوى فالاقوى من الموجودات الجوهريه فاذكر بعد الاعراض

الاجسام ثم النفوس ثم العقول ثم اختم الابواب بالكلام في جلال الغني المطلق القيوم
الواجب الوجود جل جلاله وعز سلطانه

الباب الثالث في اقسام الاعراض الوجوديه والاعتباريه

الفصل الاول في المقادير والاعداد التي يعمها جميعها كونها كمية قارة الذ ات

اقسام المقدار ثلثه خط وسطح وبعد تام ويسمى جسما تعليميا فالخط هو طول وحده
دون اعتبار عرض وعمق والسطح هو طول وعرض فحسب دون اعتبار عمق والبعد
التام هو الطول والعرض والعمق والفرق بين هذه المقادير وبين الجسم الطبيعي ان كل
واحد منها قد يتبدل على جسم واحد مع ان ذلك الجسم بحاله لم يتبدل والمتبدل
غير ما ليس يتبدل الا ترى ان قطعه من الشمع مثلا اذا تشكلت باشكال مختلفه
كيف يزداد طولها تاره وينقص اخرى وكذا عرضها وعمقها مع ان جسميتها هي هي في
جميع الاحوال فكل من الخط والسطح والعمق عرض في الجسم فحجمها وهو البعد التام
هو عرض ايضا اذ لا يتقوم جوهر بمجموع اعراض لا تقوم لها عينها وليس شي من هذه
الاستعدادات وجود في الاعيان على الاستقلال اما الخط فلانه لو وجد مستقلا لكان ن
ما يلاقي منه جهة السطح غير ما يلاقي الجهة الاخرى فينقسم في العرض والسطح لو وجد
كذلك لكان الملاقي منه لجهة الجسم غير الملاقي منه لجهة الاخرى فينقسم في العمق والبعد
التام لو قام بنفسه دون ماده لكان هو الخلا الذي سيتحقق امتناعه ونحن اذا اخذنا
الشمع من غير ان يلتفت الى شي من المواد كان ذلك بعدا تاما هو الجسم التعليمي واذا اخذنا ٥
متناهيا فقد اخذنا سطحه واذا كان يحملنا السطح من غير ان يلتفت الى شي مما يقارنه
في المواد من اللون والضو كان ذلك سطحا تعليميا وعلى هذا فقس الخط التعليمي والبعد
التام يمكن ان يوجد لا بشرط شي ويمكن ان يوجد بشرط لا شي واما السطح والخط التعليميان ر
فلا يمكن اخذهما بشرط لا شي بل كلاهما محتاجان في نفس الامر على الاستقلال فكذا في

المحصل لانا اذا اصلنا هما لابد وان يعرض للسطح اعلى واسفل وللخط يمنا ويسارا فيكون
الملحوظ الاول مع الجسم والثاني مع السطح ويدل على عرضية المقدار انه لو وجد في
الخارج مفارقا عن المادة لكان كونه كذلك اما لذاته او للوازمها او لامر خارج عنهما والاولان
يقتضيان كون كل مقدار كذلك والثالث يقتضي كون الشيء بذاته غنيا عن المحل يصير محتاجا اليه
بامر جائز المفارقة والمحتاج اليه بذاته يصير مستغنيا بامر هذا شانه وذلك محال لان
ما للشيء بذاته لا ينفك عنه بحال من الاحوال والسطح ليس هو فنا الجسم فقط والالم
يكن قابلا للاشارة الحسية بل هو بال امور ثلثة فنا الجسم في جهة معينة وليس بعدم
محض بل عدم احد ابعاد الجسم وهو عمقه ومقدار ذو طول وعرض فقط واضافة يعرض
للشيء بها فتقال له بحسبها نهاية الجسم ذي نهاية والاضافة عارضة لها متاخرة عنها وكون
الشيء نهاية لقابل الابعاد الثلثة المتقاطعة على زوايا قائمة يعني كونه قابلا لفرض
بعدين فيها فقط ولكنه انما هي باعتبار كونه مقدارا الاخير ولونه سطحا هو باعتبار ملاحظة
البعدين اللذين هما الطول والعرض مع عدم ملاحظة البعد الثالث وهو العمق وانما قيد
التقاطع بكونه على زوايا قائمة لانه لو لم يقيد بذلك لامكن في السطح تقاطع ابعاد لا تحصى
فضلا عن الجسم واما كونه على الزوايا القائمة فلا يمكن ان يزيد في الجسم على ثلثة ولا في السطح
على بعدين اذ الزاوية القائمة هي التي تحدث من قيام خط مستقيم على خط مستقيم ولا يميل
به الى احد الجانبين فان مال الى احدهما فالتي هي اصغر من قائمة حادة والتي هي اكبر منها
منفرجة وذلك ظاهر عند التامل وحال الخط في كونه بما هي به السطح على قياس حال السطح
في كونه بما هي به الجسم والخط بما هي بنقطة وليست النقطة من المقادير ولا من الكمية اذ
ليس يمكن ان يعرض فيها شيء غير شيء وهو معنى قبول التجزي الذي هو من خواص الكم وانما المقادير
بانتهائها بما هي بها ويعرف بانها شيء ذو وضع لا ينقسم وكون التقاطع المذكور على زوايا قوائم
دليل على ان المقادير لا تزيد على الثلثة التي هي الخط والسطح والجسم التعليمي اذ لا يمكن الزيادة على

امكان فرض ابعاد ثلثة بهذا الشرط ولهذا عرف عن الجسم التعليمي في هذا الكتاب بالبعد
التام والعدد هو الكم المنفصل اذ ليس لاجزائه امكان حد مشترك يتلاقى عنده ولو فرض
في نوع من العدد كالسبعة احاد مرتبة فيها واحد متوسط وعلى الجوانب احاد بطلت
بوعية الواحد الكاسة مثل هذا الترتيب ثم اذا فرض فيها واحد بين اثنين يكون له طرف
الى كل واحد فينقسم فيكون احاده امورا منقسمة اما اجسام او سطوح صغار وبالجملة يكون
كميات متصلة في انفسها ويعرض لها الوحدة والعددية وكلامنا في الكم المنفصل بالذات لا
فيما يعرض له الكم المنفصل فيكون كما منفصلا بالعرض فان الذي يعرض له ذلك قد يكون ن
جوهرا وقد يكون مقدارا او غيرهما والعدد من حيث هو عدد لا حد مشترك فيه ولا امكان
لان يعرض فيه ترتيب ووسط وطرف ولا اولوية لبعض احاد العدد بالوسطية ولا
بالطرفية من بعض وليس غير العدد كما منفصلا لان قوام المنفصل من المفردات التي هي
مفردات التي هي احاد فان اخذ الواحد من حيث هو واحد فقط لم يكن الحاصل من اجتماع
امثاله الا العدد وان اخذ من حيث هو انسان او حجر او غير ذلك لم يكن اعتبار كونها
كميات منفصلة الا عند اعتبار كونها معدودة بالاحاد التي فيها فاذن كميتها المنفصلة
ليست الا العددية لا غير والبرهان على كون العدد عرضا هو انه متقوم بالوحدات التي هي
اعراض ومجموع الاعراض لا يكون جوهرا وعرضية الوحدات يدل عليها ان وحدة الجوهر
متساوية لوحدة العرض في مفهوم كونها وحدة فذلك المفهوم ان كان جوهرا استحال
حصوله في العرض لان الجوهر لا يوجد في العرض وان كان عرضا لامتنع حصوله في الجوهر
وجب الجزم بكون الوحدة عرضا وظاهر ان الوحدة وان كانت مبدا العدد ومقومة
له فليست بعدد ولا كم اذ التعريف لهما لا يصدق عليها بل اقل العدد اثنان وهو الزوج ح
الاول ونسبة الوحدة الى العدد ليست كنسبة النقطة الى الخط لان الوحدة جزء العدد د
والنقطة نهاية الخط وليست جزءا منه والالزم تركب الخط من النقطة والسطح من

الخطوط والجسم من السطوح وهذا هو معنى تركب الجسم من الجواهر الافراد وستعلم
ذلك وامثاله وكل نوع من انواع العدد له وجود ما باعتبارها يكون له لوازم وخواص
مثل الزوجية والفردية والمنطقية والاصمية وغير ذلك مما يشتمل عليه علم الارثماطيقي
وهذه الخواص مسمه للزوال وله اعتبار كثرة وخصوصية تلك الكثرة هي نوعيته التي
هو بها ما هو فليس العدد مما لا حقيقة له مطلقا وكيف يكون لما لا حقيقة له لا في الخارج
ولا في الذهن خواص ولوازم ومناسبات عجيبة قد افرد لها علم ودون منه فروع فهو مما
له حقيقة في الاعتبار الذهني وان لم يكن له حقيقة زائدة في الوجود الخارجي كما سبق
فكل نوع من انواع العدد فانما يتقوم بالوحدات التي يطلق حملها ذلك النوع ويكون كل
واحد من تلك الوحدات جزءاً من ماهيته واما الاعداد التي فيه فليست مقومة له مثلا
العشرة ليست متقومة بالخمستين فانه ليس تقومها بذلك اولى من تقومها بستة واربعة
او سبعة وثلثة او ثمانية واثنين ولو كان احد هذه مقوما لها لكان كافيا في تقومها ومن
المحال ان يكون للشيء امور كل واحد منها كاف في تقومه فكون العشرة من تسعة وواحد
او من نوعين من العدد انما هو من خواصها ولوازمها الخارجة عن ماهيتها فاذا عرف
بانها عدد مركب من عدد كذا وعدد كذا فهو رسم ونسبة الاحد وحال النوع من العدد
في وحدته باعتبار وكثرته باعتبار آخر كحال المقدار في وحدته من جهة الاتصال وكثرته
في جهة الاجزاء التي فيه بالقوة

الفصل الثاني

في الكمية غير القارة وهي الزمان اذا فرضنا ثلثة اجسام متحركة على ثلثة مسافات
معا ثلاث كانت مبتدأة فيه حركاتها ثلثة اشخاص الى جهات مختلفة واحدها اسرع
والاخرى ابطأ والثالثة متوسطة بينهما وابتدأت بالحركة معا فتحرك السريعة مثلا
دورين والبطيئة دورة واحدة وانتهيا معا والمتوسطة تقف عن الحركة قبلهما وقد ادارت دورة

واحدة فالسريعة والبطيئة اشتركا في الابتدا والانتها معا وخالفتا في المسافة والمتوسطة
شاركت البطيئة في المسافة ولم تشارك السريعة فيها فيكون السريعة خالفت البطيئة والمتو[سطة]
في المسافة وشاركت البطيئة في شيء خالفت به المتوسطة وذلك الشيء ليس هو المحرك ولا
المتحرك ولا الحركة ولا ما يتعلق بها من المسافة والسرعة والبطؤ لان بحمل كل واحد عن الحج
الاخرى والمتحرك غير المتحرك الاخر وحركته غير حركة الاخر ولا متعلقة بها وبينهما معية يساوي
في النقص بها وهي ماسة وما اليه ويشترك الكل في شيء منها وهي المدة والزمان واشتمل
الثلاث في قطعه منه واشتراك الكل بهذه المدة والزمان ادركت ملحوظة بالذهن ولا
تساوي جزءها كلها كما في ساير المقدرات فان الكرة السريعة لا يمكن ان يحصل في تلك
المدة تلك السرعة اكثر من الدورتين ولا اقل والبطيئة في المدة المفروضة يمكن ان يحرك
مثل حركتها ولا اكثر وانية الزمان ظاهرة بهذا التنبيه لكن ماهيته خفية ومما ينبه
على انيته وماهيته ايضا ان القبلية التي لا تجتمع مع البعدية وهي السابقة على وجود
الحادث ليست نفس العدم فان العدم قد يكون بعد كما يكون قبل ولا هي ذات الفاعل
فانه قد يكون قبل ومع وبعد فهي شيء اخر لا يزال فيه تجدد وتصرم على الاتصال فهو
متصل في ذاته غير قار الذات فانا لو فرضنا متحركا يقطع مسافة يكون حدوث حادث
مع انقطاع حركته فيكون ابتدا حركته قبل هذا الحادث ويكون بين ابتدا الحركة وحدوث
الحادث قبليات وبعديات متصرمة ومتجددة مطابقة لاجزا المسافة والحركة
يكون هذه القبليات والبعديات متصلة اتصال المسافة والحركة فالشيء الذي
هو غير قار الذات السابق على الحادث المتصل اتصال المقادير هو الزمان وليس
له مفهوم غير اتصال الانقضاء والتجدد واذا لم يفرض الذهن في هذا الاتصال تجزيا
بالفعل فلا تقدم فيه ولا تأخر والاجزاء المفروضة فيه لا يعرض لها تقدم وتأخر بل تصور
عدم استقرارها المستلزم لتصور تقدم وتأخر هو حقيقة الزمان فالتقدم والتأخر

لحقان له لذاته ولحقان غيره بسببه وذلك الغير هو كل ما له حقيقة غير عدم الاستقرار
يقارنها عدم الاستقرار كالحركة وغيرها فلا يحتاج ان يقول اليوم متاخر عن امس لان نفس
مفهوميهما يشتمل على معنى هذا التاخر بخلاف العدم والوجود وغيرهما ولو كان ما ذكرناه
تعريفا حقيقيا او رسميا للزمان لكان قد اخذ الزمان في حد نفسه فانه لا يصح تصور المعية
والقبلية والبعدية الا مع تصور الزمان فلا يؤخذان في تعريفه وكذا الحركة السريعة والبطيئة
المذكورتان في التنبيه المذكور اولا لا يمكن اخذهما في تعريفه لان السريعة هي التي تقطع
مسافة اطول في زمان مساوي او اقصر وتقطع مسافة مساوية في زمان اقصر والبطيئة
على الخلاف من ذلك فالزمان ماخوذ في تعريفهما بل ما مثل الى ههنا يجري مجرى المنبهات
على حقيقة الزمان والقبلية والبعدية اذا اضيفا من حيث يتعاقبان في زمان معين كان
حكمهما حكم غيرهما في لحوق قبلية وبعدية اخرى يعتبرهما الذهن بهما ولا ينقطع ذلك الا
بانقطاع الاعتبار الذهني وهما اضافتان يجب وجود معروضيهما في العقل معا لا في الخارج
لذلك وهما من الامور الاعتبارية لا الخارجية ولا يختصان بزمان دون زمان بل يصح
تعقلهما في جميع الازمنة واذ قد ثبت ان قبلا قد يكون ابعد من قبل واقرب منه
فالقبليات لها مقدار وهو غير ثابت كما عرفت فلا يكون مقدارا لجوهر او هيئة يتصور
ثباتهما فهو مقدار لهيئة لا يتصور ثباتها وهي الحركة فماهية الزمان انه مقدار الحركة
لا من جهة المسافة بل من جهة التقدم والتاخر اللذين لا يجتمعان وانت تعلم من يخبرك لاجير
اذا ادى الى جوانب ما سعى بتقدمه ان اجرا ما قد حاصل وذلك الفائت هو الزمان
ويعلم انه مقدار حركة بما يرى من التفاوت وعدم الثبات والفطن السليم يستغني بهذا
في اثبات الزمان وبيان ماهيته عن جميع ما مر من التنبيهات السابقة وقد عبر عن الزمان
ايضا بانه اعتبار التقدم والتاخر والقبلية والبعدية في الامور الموجودة والمقدرة في
الوهم ويعتبر القبلية والبعدية بالنسبة الى الان الوهمي الدعي والزمان الذي حواليه

والاقرب من اجزا الماضي اليه بعد والابعد قبل والمستقبل بخلاف هذا ولا مبدا
زماني للزمان والا لكان له قبل لا يجتمع مع بعده وليس ذلك القبل نفس العدم والا لامر
بانت يجتمع معه لما مر فهو ايضا قبلية زمانية فيكون قبل جميع الزمان زمان وهو محال
ويعرف من هذا تبيين ان لا منقطع زماني له اذ يلزم ان يكون له بعد وبعده ليس عدمه اذ
قد يكون العدم قبل والاشيا ثابت كما سبق فيلزم ان يكون بعد جميع الزمان شي منه ولا منقطع
ما فرض انه قد انقطع هذا خلف ولا يلزم من هذا كون الزمان واجبا لذاته انما كان
يلزم ذلك لو لزم من فرض عدمه المحال لذاته كان اما اذا لزم المحال من فرض عدمه قبل
وجوده او بعد وجوده لاستحالة لم يلزم وجوبه بذاته والان في الزمان كالنقطة في الخط
وهو طرف موهوم بين الماضي والمستقبل به يتصل اجزا الزمان بعضها ببعض واذ ليس
للزمان طرف فلا وجود لهذا الان الا في الذهن وكما ان النقطة ليست مقومة للخط
كذلك الان ليس مقوما للزمان وستحقق ذلك فيما بعد فهو عرض حال في الزمان هو
حد مشترك بين ماضيه ومستقبله والماضي ليس بمعدوم مطلقا بل هو معدوم في
المستقبل والمستقبل معدوم في الماضي وكلاهما معدوم في الان وليست المسافة وحد ها
هي السبب في التقدم والتاخر اللذين في الزمان والا لما كانت المسافة الواحدة تقع فيها
حركة يتقدمه وتتاخر بالتعاود بل المسافة يدخل ما في ذلك وهو ظاهر وقد ينقسم الزما ن
الى اجزا من السنين والشهور والايام والساعات وغير ذلك واجزا الزمان الدايم فهي
جزئيات الزمان المطلق ولا يتقدم جزء مفروض من الزمان على جزء منه بعد ما زمانا بل
يتقدم عليه بالطبع والسابق منهما شرط معد للاحق لانك ستعلم ان الحركات هي سبب
حدوث الحادثات والحركة حادثة وكل حادث له علة حدوث من الحركات فالحركة كذلك
فيتقدم جزء من الحركة على جزء اخر طبعي لا زماني وليس بعض اجزائها اولى بالعلية من بعض بحسب
ماهيتها بل الاولوية بحسب امر خارج من فاعل محرك وقابل هو اجزا المسافة وتعين المسار

بالعدم الطبيعي بسبب العاطل وحر آخر من المسافه والوصول الى ذلك الحرايضا بسبب
المسافه والحر الاخر وصيبه ماهو في الزمان للزمان غير معيه شئين معان في زمان
واحد لان الاول يقتضي نسبه واحد لشي غير الزمان الى الزمان هي متى ذلك الشي والاخرى
تقتضي نسبتين يشتركان في منسوب اليه واحد بالعدد هو زمان ما وكما تتقدر الحركه
بالزمان لذلك تتقدر الزمان بالحركه كما يدل المكيال على المكيل تاره والمكيل على المكيال
اخرى ولذا المسافه على الحركه والحركه على المسافه ويكفي في تحقق الزمان حركه واحده
ولا اي حركه بل الحركه التي لا بدايه لها ولا نهايه لتكون حافظه له وكما ان المقدار الموجود
في جسم يقدره ويقدر ما يحاذيه ويوازيه كمقدار مسطر لذلك مقدار الحركه الواحده
وهي الحركه التي تتقدر بها الزمان تتقدر به سائر الحركات وكما ليس يجب ان يكون ذلك المقدار
في المسطر متعلقا بالمقدر والمقدر لذلك هذا المقدار يكفي في تقديره لسائر الحركات ان
يكون مقدارا لحركه واحده ويكون الزمان غير قار الذات فلا يكون شي منه حاضرا وكل ما هو
عله للزمان تامه كانت او ناقصه فلا يكون في الزمان ولا معه القسم الاول الوهم حيث يقيس
الوهم هذه الاشيا الى الزمانيات واذا قيل الشكون في الزمان ومقدر به فهو تجوز يعني
انه لو كان الساكن متحركا لكان مقدار حركته كذا والجسم اذا قيل في الزمان فانما هو من جهه
حركته ونسبه الزمان الى الحركات كنسبه الذراع الى المذروعات وكونه مقدارا للحركه
ليس بامر زايد على الحركه في الاعيان قايم بها انما هو زايد بحسب الاعتبار الذهني من حيث
يلاحظ الذهن كون الحركات مشاركه في كونها حركه ومختلفه في مقاديرها التي هي ازمنتها
وكان المقادير القار الذات تشارك في المقداريه وزاد بعضها على بعض ولم يلزم من
ذلك ان يزيد بعض المقادير على بعض بامر وراء المقدار وكذا الحال في الزمان التاسع
الى الحركه ولا ينسب الى الزمان شي بانه حاصل فيه الا اذا كان ذلك الشي من الاشيا التي فيها
تقدم وتاخر وماض ومستقبل لذاتها وذلك هو الحركه او ذو الحركه فان كل امر

زماني فله متى ويصح عليه الانتقال في معناه وما هو خارج عن هذا فانه يوجد مع الزمان
لا فيه وهذه المعيه ان كانت نسبه ثابت الى غير ثابت فهو الدهر وان كانت نسبه ثابت
الى ثابت فاحرى ما تسمى به السرمد وهذا الكون اعني كون الثابت مع غير الثابت او الثابت هم
مع الثابت بازا كون الزمانيات في الزمان فيلك المعيه كانها متى للامور الثابته وليس
في الدهر ولا في السرمد امتداد والا لكان مقدرا بالحركه فهو معلول الدهر والدهر معلول
السرمد فانه لولا دوام نسبه علل الاجسام الى مباديها ما وجدت الاجسام فضلا عن
حركاتها ولولا دوام الزمان الى مبدا الزمان ما تحقق الزمان ودوام الوجود في الماضي هو
الازل ودوامه في المستقبل هو الابد والدوام المطلق يعم الدهر والسرمد ٥

الفصل الثالث

فيما لا يعبر فيه من الكميات انه كال جوهر وهو ما يختص بالكميات منها وما يعتبر فيه انه
استعداد بحسب اما الكيفيات المختصه بالكميات فهي التي لا يتصور عروضها لشي الا
بواسطه كميته ويدخل فيها ما يكون كذلك بكليه كالاستقامه والانحناء او ببعض اجزايه كالخلقه
المركبه من لون وشكل وهي لذلك لما فيها من الشكل فقط ويقسم هذا النوع الى ما يكون مختصا
بالكميه المتصله والى ما يكون مختصا بالكميه المنفصله والمختص بالمتصله اما شكل
وحده او غيره وذلك الغير اما مركب مع الشكل كالخلقه او غير مركب معه كالاستقامه
والذي يختص بالكميات المنفصله هي كالزوجيه والفرديه ومعنى الاستقامه في
الخط كونه بحيث اذا افرض عليه نقط كانت في سمت واحد اي لا يكون بعضها
ارفع وبعضها اخفض وقد يعبر عن الخط المستقيم بانه الذي ينطبق اجزاوه بعضها
على بعض على جميع الاوضاع بخلاف المنحنى فانه ربما انطبق قوسان اذا جعل
مقعر احديهما الى محدب الاخرى اما على غير هذا الوضع فلا ينطبق وقد يقال
هو اقصر خط يصل بين نقطتين او هو الذي اذا اثبت نهايتاه وفتل لا يتغير وضعه

اوانه الذي ينتهي وسط طرفيه واستوا السطح هو كون الخطوط المفروضة عليه في جميع
الجهات مستقيمة واستدارة السطح المستوى هو ان يحيط به خط مستدير يفرض في
داخله نقطة تتساوي جميع الخطوط المستقيمه الخارجة منها اليه وكرية الجسم هو ان يحيط
به سطح مستدير يتاتي ان يفرض في داخله نقطة تكون كل الخطوط المستقيمه الخارجه اليه
منها متساويه ويتصور الدايره من توهمنا ثبات احد طرفي الخط المستقيم مع ادارة الطرف
الاخر الى ان يعود الى وضعه الاول والنقطه الثابته هي مركز الدايرة والخط المار بالمركز من
المحيط الى المحيط هو قطرها والكرية يتصور من توهم ثبات قطر الدايرة مع ادارة نصفها الى ان
تعود الى وضعه اولا والخط الذي يمر بمركز الكرة من محيطها الى محيطها يسمى قطر الكرة فقط
واذا توهمنا حركة الكرة مع ثبات قطر من اقطارها فذلك القطر محورها وطرفاه قطباها
والدايرة التي بعدها من قطبي الكرة سواء واحد هي منطقه الكرة والمخروطية في الشكل
يتصورها من كوننا نتوهم خطا قايما في السمك خارجا من الداية غير مايل الى جانب من
الجوانب مع اتصال من محيط الدايرة خطين الى طرفي الخط القايم حتى حدث مثلث وتوهمنا
ثبات الخط القايم مع ادارة المثلث واسطوانية الشكل يتصورها من توهم خطين قايمين في
السمك خارجين احدهما من مركز الدايرة والاخر من محيطها مع كونها يتصل من كل واحد من
طرفيهما خط مستقيم حتى يحدث سطح وتوهم ثبات الخط الخارج من المركز مع ادارة هذا
السطح الى ان يعود الى وضعه الاول والشكل ليس نفس حد الجسم او حدوده بل هو هيئه
تلزم الجسم المحدود من حيث هو محدود وهو حاصل في جميع ذلك المحدود وان كان تركه من
الحد ومشرك كما به وليست الدايرة في الخط ولا الكرة في السطح وان كانت الدايرة لا تتم الا
بانعطاف خط والكرة لا تتم الا بتقبيب سطح ولو كانت الدايرة في مجرد الخط لكانت استقامة
او تقويسا ولو كانت الكرة في السطح لكان اما تقعيرا بحسب ما يلي الجانب المجوف او تقبيبا
بحسب ما يلي الامر الخارج فالحق ان الكرة جسم لا سطح والدايرة سطح لا خط والزاويه هيئه

يحصل للمقدار من حيث هو ذو حد اكثر من واحد ينتهي عند حد مشترك والخلقة
شكل من حيث انه في جسم طبيعي او صناعي مخصوصا بما يصح ابصاره فهي حالة تحصل من اجتماع
اللون والشكل وباعتبارهما يوصف الشخص بالحسن والقبح وما يتعلق من الكمية بالكم
المنفصل موضعه علم الارثماطيقي وهو غير مناسب لغرض هذا الكتاب وقد اهمل ذكر
كثير مما يتعلق بالكم المتصل البعض منه لهذا السبب والبعض لوضوحه كالمربع والمثلث
واشباههما وما عرفته ههنا من الكيفيات فهو آت بالعرض والمقصود من ذكره بالذات
انما هو الكيفيات المتعلقه به لافتقار ما عرفها به اليه واما الكيفيات الاستعدادية فمنها
تهيؤ لقبول اثر ما بسهولة او بسرعة وهو وهن طبيعي كالممراضية واللين وتسمى اللاقوة ومنها
تهيؤ المقاومة وبطوء الانفعال كالمصاحة والصلابة وذلك هو الهيئة التي بها صار الجسم
لا يقبل المرض ويتابى عن الانغماز لا انه لا يمرض ولا ينغمز وتسمى القوة ويشمل اقسام هذين
اعني القوة واللاقوة كونها استعدادات تتصور في النفس بالقياس الى كمالات وهي ذات
كاس في انفسها كمالات فليس المعتبر ههنا كمالها بل كونها استعدادا الكمال غيرها ولا يراد
بالكمال ههنا ما يكون فضيلة للشي او ملايما له بل معناه كونه نهاية استعداد ما لا غير وفي
هذا النوع من الكيفيات كثير من الكمالات المحسوسة وغير المحسوسة لا باعتبار كمالاتها
بل باعتبار اعدادها لكمال اخر وقوة الانفعال قد يكون مقصودا الهيولي نحو شي واحد كقوة
الفلك على قبول الحركة دون السكون وقد يكون الهيولي نحو اشيا يزيد على واحد كقوة الحيوان
على الحركة والسكون ولكن باعتبارين كاشتين وقد يكون القابل قابلا للشي دون حفظه كقوة
قبول الما للشكل وقد يكون قابلا وحافظا معا كقبول الحركة والقوة الشديدة اذا اشتد
بانبعاثها يستعد استنابها عن التاثر وكل ما يتعقد من حيث تاثره عن قوة ما يوثر فيه والقوة
قد يكون بحيث اي شخص يعرض مصادفتها له يستحق القوة بعله وقد يكون بحيث تستوي نسبتها الى
اي واحد كان من الاشخاص لا انها اذا صادفت واحدا من الجملة عين زوالا يستحق بعله دون الغير

اذا احدث متخصصه بشي واحد لتستحصها به في الغرض ادني لاعيان فاذا ارتفع ذلك الشخص بطلت القوه عليه لان القوه تطلب عن حاملها بل عن كونها قوه على ذلك الشخص من حيث هو ذلك المعين وان كانت باقيه في نفسها ه

الفصل الرابع

في الكيفيات المحسوسه بالحواس الظاهره المحسوس من الكيفيات بالحس الظاهر غني عن التعريف بالحد او الرسم اذ لا اظهر من المحسوسات لكن ربما احتيج الى التنبيه على مفهوم اسم بعضها ونقسم على حسب انقسام الحواس التي نحس بها الى خمسه اقسام القسم الاول الملموسات واذكر منها اثنى عشر وهي الحراره والبروده والرطوبه واليبوسه واللطافه والكثافه واللزوجه والهشاشه والجفاف والبله والثقل والخفه فالحراره من شانها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات لانها تفيد الميل المصعد بواسطه التسخين فما يتركب من اجسام مختلفه في اللطافه والكثافه فاللطيفه اقبل للخفه عن الحراره كالهوا الذي هو اسرع صعودا بالطبع من الما الذي هو اسرع صعودا من الارض فاذا عملت الحراره في المركب بادر الاقبل لها الى التصعد قبل مبادره الابطا والابطا دون العاصي فيعرض للاجسام المختلفه الطبايع التي حصل منها المركب ثم يحصل منها عند تفريق تلك الاجزا اجتماع المتشاكلات بمقتضى طبايعها اذا لم يكن بسايط المركب شديده الالتحام اما اذا كان التحامها شديدا وكان اللطيف والكثيف قريبين من الاعتدال فقد حدث بقوه الحراره حركه دوريه كما في الذهب فان اللطيف اذا مال الى التصعد جذبه الكثيف الى اسفل فاستدارت حركتها فان كان مع شده الالتحام اللطيف غالبا جدا صعد بالكليه واستصحب الكثيف والا اجرت النار في تسييله ان لم يغلب اللطيف جدا وان غلب جدا لم تقدر على تسييله هذا كله اذا لم تقترن بالمركب صوره تمنع من شي من ذلك او بعضه خلافه ودلت التجربه على ان من اسباب الحراره الاستضاه والحركه ومجاوره النار اذا كان القابل لشي من ذلك قابلا للحراره اما اذا لم يكن قابلا لها فلا والبروده تستعدم الحراره

لانها محسوسه بالذات ولا شي من العدم كذلك بل التقابل بينهما تقابل التضاد وتاثيرها على خلاف تاثير مقابلها والرطوبه هي الكيفيه التي بها يكون الجسم سهل التشكل بشكل الحاوي سهل الترك له واليبوسه هي الكيفيه التي بها يصير الجسم قابلا لذلك التشكل وتركه بعسر واللطافه رقه القوام والكثافه غلظه واللزوجه هي سهوله قبول الجسم للتشكل باي شكل اريد مع عسر تفرقته واذا قصد تفرقته امتد متصلا والهشاشه هي كونه بحيث تسهل تفرقته ويعسر تشكله والجفاف هو الحاله التي للجسم بسبب كونه لا يقتضي بطبيعه نوعه الرطوبه ولا هو ملاصق لذي رطوبه والبله هي الحاله التي للجسم بسبب انه مع كونه غير مقتض للرطوبه هو ملاصق لجسم رطب والثقل هو ما يتحرك به الجسم الى جهه السفل بموجب البروده والخفه ما يتحرك به الى جهه العلو بموجب الحراره وكلاهما عرف بالتجربه فانا جربنا ان صعود الجسم يشتد بشده حرارته ويضعف بضعفها وان نزوله يشتد ويضعف بحسب حال برودته في الشده والضعف ولولا ان الحراره تقتضي التصعد والرطوبه تقتضي خلافه لما كان الامر كذلك والقسم الثاني من الكيفيات المحسوسه هو المذوقات والذي يعرف من بسايطها تسعه وهي المراره والحرافه والملوحه والعفوصه والحموضه والعفص والدسومه والحلاوه والتفاهه وربما كان للشي طعم في نفسه لكنه لشده تكاثفه لا ينحل منه شي يخالط اللسان حتى يدركه ثم اذا احتيل في تلطيف اجزايه احس منه طعم كما في الحديد والنحاس وقد يجتمع طعمان في جسم واحد كالمراره والعفص في الحضض ويسمى بشاعه وكالملوحه والمراره في السبخه وتسمى زعوقه وربما اجتمع من الكيفيه الطعميه والتاثير اللمسي امر واحد لا يتميز في الحس كالطعم والتفريق مع الاسخان فانه قد يحصل منها حرافه او لا مع الاسخان وقد يوجبان حموضه وكالطعم مع التكثيف اللذين ربما اوجبا عفوصه وربما كان ذلك هو السبب لتكثير ما يحس به من الطعوم او من جمله اسبابه ولم اجد وجه حصر للطعوم في عدد لا في نفس الامر ولا بحسب ما يمكن في حق البشر الاحساس به والقسم الثالث

المشمومات وليس لها اسماء مخصوصة الا من جهة الموافقة والمخالفة بان يقال رايحة
طيبة او منتنة ويختلف ذلك باختلاف احوال الذين يحسون بها فان الموافق لشخص قد
يكون مخالفا لاخر ومن جهة ما يقترن بها كما يقال رايحة حلوة او حامضة ولا اعرف لها وجه
حصر والقسم السابع المسموعات وهي الاصوات والحروف والسبب الذي يحدثها
لها هو تموج الجسم السيال الرطب كالما والهوا وليس المراد من التموج حركة انتقالية من مادة
هوا واحد بعينه بل هو القرع او تفريق عنيف هو القلع اما القرع فانه يخرج المادة الهوا الى ان
ينفلت من المسافة التي سلكها القارع الى جنبتيها بعنف شديد وكذا القلع ويلزم منهما جميعا انقياد
المتباعد منهما للتشكل والتموج الواقعين هناك ويتوقف احساسنا بالصوت بما حررناه وان
جاز ان لا يكون شرطا مطلقا على وصول الهوا الحامل له الى الصماخ لانه يميل من جانب الى
جانب عند هبوب الرياح ومن اخذ انبوبة طويلة ووضع احد طرفيها على فمه وطرفها
الاخر على صماخ انسان وتكلم فيها بصوت عال سمعه ذلك الانسان دون الحاضرين واذا
راينا انسانا من البعد يضرب بالفاس على الخشبة راينا الضربة قبل سماع الصوت وليس
الصوت نفس القرع او القلع لانهما لا يحسهما [illegible] مع انا نفهم الصوت دون الحاجة الى
تخيل قلع او قرع او ان لهما [illegible] ثم انهما يدركان بالبصر وغيره وهو لا يدرك الا بالسمع
وايضا فانه يبقى بعد فواتهما وليس يخفى عليك من هذه الفروق انه غير الحركة والتموج ولو كان
الصوت امرا لا يحصل الا في الصماخ لما كنا اذا سمعناه عرفنا جهته وانه من قريب او بعيد بمجرد السماع
لانه ان اضاف التموج او الاستدلال بجهارته وخفاته على قربه وبعده فاذا هو حادث في جهة
خارج الاذن واما الصدا فانه يحصل من انعكاس الهوا المتموج من مصادم عال كجبل او حايط محفوظا
فيه تقطيعات الحروف ان كانت فيه حاصلة ولا يبعد ان يكون لكل صوت صدا عند كل مصادم ولكن
في الثبوت يجوز ان لا يقع الشعور بالانعكاس لقرب المسافة فلا يحس بتفاوت زماني الصوت
وعكسه ولهذا يكون صوت المغني في البيت اقوى مما في الصحرا والموجب للصدا ان كان ذا

ملاسة يبعث الصدا ربما لتعاقب الانعكاس بعاقب الاندفاع والهوا ان كان يتشكل
بمقاطع الحروف فليس ذلك له من حيث هو هوا مطلقا وكيف كان فان الهوا لا يحفظ الشكل
وهو سريع الالتيام والتشوش بادنى سبب بل ان كان يتشكل بمقاطعها فانما ذلك لسبب
غايب عنا وهو حفظ تلك التقطيعات وان لم نقل لذا لم يكن متشكلا باشكال المقاطع ولا يكون
تشكله بها شرطا في حدوث حرف او صوت ومن الجايز ان لا يكون تموج السيال ولا توسطه
شرطا في حصول الصوت والحرف على كل حال بل على وجه مخصوص كما تعلق الشي بالبدن
على الوجه الذي هو عليه الان وان جاز ان لا يكون شرطا على وجه اخر او وجوه اخرى ويجوز
ايضا ان يحصل بعض الاصوات بعلة وبعضها بعلة اخرى لما عرفت ان الواحد بالنوع
جاز ان يكون له علل مختلفة والحرف هيئة عارضة للصوت يتميز بها عن صوت اخر مثله
في الحدة والثقل تميزا في المسموع والحروف اما مصوتة فهي التي لا يمكن الابتداء بها واما
صامتة وهي ما عداها وقد يكون في هذه ما لا يمكن تمديده كالبا والتا والطا والدال
ونسبة عروضها للصوت نسبة عروض النقطة للخط اذ لا يحصل الا في اول زمان
ارسال النفس او اخر زمان حبسه وحصر الحروف في عدد في نفس الامر او بحسب الوجدان
بما لم اجد سبيلا الى وجهه والقسم الخامس المبصرات وهي الالوان والاضوا اما
الالوان فيتعذر علي حصرها في عدد والسواد والبياض منها هما ضدان في غاية التباعد
ولا يبعد ان يكون كل ما عداهما او بعض ما عداهما من الالوان من تركيبهما على وجوه مخصوصه
ولا شك ان السواد والبياض والحمرة والصفرة والخضرة اذا سحقت جدا ثم خلطت
فانه يظهر منها بحسب اختلاف مقادير المختلطات الوان مختلفة فمن المحتمل ان يكون سائرها
حاصلا على هذا الوجه او يكون كل واحد منها او بعضها الوانا مفردة في الحقيقة لا عند
الحس فقط ومن الجايز ان يكون الالوان غير متناهية في نفس الامر وان لم نعتبر كون
اختلافها بالشدة والضعف اختلافا نوعيا اما اذا اعتبرناه كذلك فالامر ظاهر لكن

حار مع ذلك ان لا يحصل منها الا المتناهي ومن الالوان ما هي مشرقة فيه من طبايع الضو
كالارجوانية والفيروزجية والخضرة الناصعة والحمرة الصافية ومنها ما هي مظلمة كالغبرة
والكهبة والعودية والسواد وامثالها وانفعال البصر عن اللون ان لم يكن مانع ان احواله
داخلا في مفهوم اللون مقوما له فلا حصول لشي من الالوان في الظلمة لا بانا في الظلمة لا نراها
وليس ذلك لان الهوا المظلم عايق عن ابصارها اذ ليس فيه لنفسه عايقة عن الابصار والا
لما كان من قعد في غار مظلم ومن خارجه جسم مستنير يرى ذلك الجسم فهو اذن لعدم حصوله
في الظلمة ان احد على ذلك التقدير واما اذا لم ياحد ذلك الانفعال مقوما له وجزا من
مفهومه فلا يلزم من ذلك اكثر من ان الضو شرط في صحة كونه مرئيا لا في تحققه في نفسه
بل ولا يلزم منه ايضا ان يكون الضو شرطا على الاطلاق بل جاز ان يكون ذلك على مثل ما
ذكرت في شرايط حدوث الصوت وعلل حصوله وقد يتوهم في الالوان انها جواهر وهو
خطا منشاوه تجويز مفارقتها عن محالها وقيامها بذاتها وهي هي على الوجه الممتنع في انتقال
الاعراض بسبب ان ذلك الانتقال لا يعلم امتناعه فيها بديهة والذي يدل على عدم
جوازه هو ان السواد مثلا اذا فارق المحل فاما ان ياتي فيه ان يحس اولا ياتي فيه
ذلك فان ياتي وفرض انه احس فاله اشاره وهو مع مقدار والمفهوم من المقدار
غير المفهوم من السواد لتعقل المقدار دون السواد واذا كان مع مقدار وهو في
كم متقدر وحسنا ... فقد فرض مجرده هذا خلف وان لم يات فيه ان يحس
فليس بمثله سوادا وهو محال وانت تعلم ان الشي الاسود مثلا اذا اسض وماهيته
وشكله ووضعه وجميع احواله بعد كما كانت الا السواد فالسواد زايد على الجميع وليس
لشي محض فان اللاشي لا ينفعل عنه حاسة وقد يسبق الاجسام في الاشكال ويختلف في
الالوان ولو كان اللون بعض الشكل لما كان كذا ولكان الهوا لون محسوس بلونه له شكل
ومثل هذا اظهر الفرق بين كثير من الاعراض واما الاضوا فحقيقتها الظهور للبصر

ويقابله الخفا المطلق وهو الظلمة والضو يختلف مراتبه بالشدة والضعف بحسب مراتب
القرب والبعد من الطرفين وقد ظن ان الاشعة اجسام شفافة منفصلة عن المضي ومتصلة
بالمستضي وهو باطل والا لكان اذا اسدت الكوة نعتة ما كان يعيب ولو توهم نفا اجزا صعاد
ندرك ... ضوها فصعب مظلمة لوجب ان يكون جسمها غير ضوها ولو كانت اجساما لما عطلت
الاجسام دونها ولا صلبت عند هبوب الرياح ورلودها وخرقت الاظلال لنفوذها فيها
ولما اختلطت مع الهوا واداخته دفعا عظيما نظهر ولما تحرك بطبعها الا الى جهة واحدة
ولتراكم اضوا شرح كثير حتى صارت ذاتا ... والحدس عليه بهذه وامثالها على عدم كون
الشعاع جسما وهو غير اللون ايضا لان اللون ان اخذ عبارة عن نفس الظهور للبصر مطلقا
بطل بنور الشمس الظاهر للبصر وبالضو اذا غلب على شكل الشبح فغاب كونه مع ان ظهوره
محقق بضو وان اخذ اللون على انه ظهور للبصر على وجه مخصوص فاما ان يكون بنسبة الظهور
الى السواد والبياض بنسبة اللونية اليهما فان الظهور لا تزيد في الاعيان على نفس السواد
كالا تزيد اللونية عليه عينا فالظهور محمول عقلي وظهور البياض في الخارج هو البياض
فالاتم بياضا يعني ان يكون اتم ظهورا ولذا الاتم سوادا وليس كذا فانا اذا وضعنا
العاج في الشعاع والثلج في الظل ندرك بالمشاهدة ان بياض الثلج اشد واتم من
بياض العاج وان العاج اضوا وانور حينئذ من الثلج فالاشد غير الانورية واللون
غير النور ولذا الاتم سوادا اذا وضعناه في الظل والانقص في الشعاع كان الاشد
سوادا انقص نوريه والانقص نورا اشد سواديه ولو نقلنا ما هو في الشعاع الى الظل
وما هو في الظل الى الشعاع لصار الاتم انور مع بقا اشديته فالظهور للبصر غير اللون
وان لم يتحقق اللون دونه والضوئية اول ومنه ما ان الضو الحاصل من المضي لذاته
يسمى ضوا اولا والحاصل منه في احر يسمى ضوا ثانيا واذا قيل ان الضو نفد في كذا ورئي
في كذا ان انتقل من كذا الى كذا فذلك كله مجاز وحقيقته حصول الضو من المضي الى

المستضي دفعة من غير حركة لاستحالة استقلال العرض بالانتقال لما مر ولا انعدام
من المضي وعوده بل على وجه ان حصوله في المضي علة لحصوله فيما استضاء به والظلمة المقابلة
للضوء ليست عبارة الا عن عدم الضوء فحسب فان كل ما لم يكن له نور فهو مظلم سواء كان من
شانه ان يكون مستنيرا او لم يكن ولا افتقار ما انتفى عنه النور في كونه مظلما الى شيء اخر
فالتقابل بين النور والظلمة على اصطلاح هذا الكتاب تقابل الايجاب والسلب وفي اكثر
الكتب غيره اصطلح على ان تقابلهما تقابل الملكة والعدم بمعنى ان الظلمة عدم الضوء عما
من شانه ان يكون مضيا والضوء وان كان لا نشاهده عارضا الا للسطح بنفس مفهومه لا يمنع
من كونه ساريا في جميع الجسم باطنه وظاهره كمثل ان يسري اللون فيه بحيث يظهر به الباطن
كما يظهر به الظاهر وان منع من ذلك مانع فهو امر من خارج المفهوم ولهذا لم يكن من
قبيل المختص بالكميات وان كان بحسب المشاهدة والوجدان مختصا بها ولا اعتبار بذلك
بل الاعتبار في كون الكيفية مختصة بالكمية بكونها لا تتصور الا كذلك كما سبق واذا كان معنى
كون الشيء مضيا كونه ظاهرا للبصر بكمال ظهور كونه ظاهرا للبصر يعود كونه مضيا كان سطحا او
جسما ماديا او غيرهما فالضوء والنور والشعاع بل عبارة سبب هو كمال للمحسوس بكل ما استغنى به

الفصل الخامس فيما ليس من شانه ان يحس بالحس الظاهر من انواع الكيف

كلما كان من الكيفيات الغير المحسوسة غير راسخ يسمى حالا كغضب الحليم وكلما كان منها
راسخا يسمى ملكة كفصاحة الفصيح واذا قيل لكذا ملكة على فعل كذا او خلق كذا فليس المراد
بذلك ان يصدر عنه ذلك الفعل او ذلك الخلق مثلا بل ان يكون بحيث يصدر عنه ذلك
من غير روية مثل ملكة الصناعة فان الضارب بالطنبور لا يروي في نقرة نقرة وكذلك
ملكة العلم ليس بان يحضر الانسان المعلومات بل ان يكون مقتدرا على احضار معلوماته من
غير ان يتروى ولا شك ان جميع ذلك هيئات في النفس او العقل وكذا حال الصحة فان
معناها ان يصدر عن الانسان الافعال التي تصدر عن البدن بالاعتدال بغير تعب ولا يحال انه

بهيئة في البدن وقد يكون شيء واحد في اول حدوثه حالا ثم يصير بعد ذلك هو بعينه ملكة
وكلما يجده الانسان من نفسه من هذه الكيفيات فهو غني عن التعريف بالحد او الرسم بل قد يشار
اليه اشارة عقلية على وجه التنبيه له وكيفية تنبيهه الى ما يتعلق به كالادراك الذي يحتاج الى
تعيين القدر المشترك منه بين الاحساس والتخيل والتعقل فان كل واحد يشترك في كونها ادراكا — والتوهم
ويمتاز كل واحد منها عن باقيها بتمييز وكذا اللذة والالم بالنسبة الى ما يصدقان عليه من الحالات
الملذة والمولمة فان هذا وامثاله مما نجده من انفسنا لا ينفك الا مخلوطا بما يخص كل منها
فاذا قصصنا تلك المخصصات تحصل لنا القدر المشترك فامثال هذه يعرف منها اما هو من
هذا القبيل واذا عرف هذا فاعلم ان الكيفيات التي ليس من شانها ان تحس بالحواس الظاهرة
ى — كثيرة لا يمكن حصرها او يتعذر والذي هو هذا اذكر منها مهماتها واهم ذلك هو الادراك والذي
لما — هو سائر الادراكات منه ويشترك كلها فيه هو ان يكون حقيقة شيء ما حاضرة بنفسها او بمثالها
عند الشيء الذي يقال انه مدرك يشاهدها ما به يدرك سواء كان ما به الادراك هو ذاته
او آلته وسواء كان المثال منتزعا من امر خارجي او حاضرا ابتداء وسواء كان منطبعا
في ذات المدرك او آلته او كان حاضرا من غير انطباع وارتسام في شيء ولولا ان يكون بعض
الادراكات بالانطباع لما امكن ان يحكم على معدوم ما في الاعيان فهو في النفس ولولا ان
ع — بعضها ليس بالانطباع لكان علم الباري بذاته وبالاشياء كلها وعلمنا بذواتنا بالانطباع
ايضا وهذا مما سنحقق بطلانه في مواضعه والضابط في الادراك الذي يجب ان يكون
حصول صورة المدرك في المدرك هو ان يكون ادراكا غير قائم بالذات المدركة ما دامت
موجودة وان يكون المدرك مع ذلك غائبا عن المدرك غير حاضر عنده حضور المبصر عند
البصر وما جرى هذا المجرى ودليل ذلك انه اذا حصل فينا علم بشيء غائب عنا بعد ان
لم يكن ذلك العلم حاصلا لنا فان لم يحصل فينا شيء ولم يزل عنا شيء يستحيل حالنا قبل ان نعلم
د — وبعده وليس كذا ولا جائز ان يزول عنا شيء لوجهين احدهما انا نعلم بالبديهة ان العلم المتجدد

تحصيل لا ازاله وثانيهما ان الزايد ان كان صورة ادراكية فهي حادثة لا محالة ضرورة ان النفس قد كانت في مبدا فطرتها خالية عن العلوم ثم حصلتها ونعود الكلام في تلك الصورة الادراكية ولا بد من الانتهاء الى ادراك لا يكون عبارة عن زوال صورة ادراكية وانتم لم تثبتوا الزائد صورة ادراكية فنفى قوتنا لا محالة ادراك ما لا نهاية له من المدركات كالاعداد والاشكال الهندسية وانه لابد وان يكون الزايد عند ادراك كل واحد منها غير الزائد عند ادراك الآخر لئلا تتساوى حالتا عند الادراك وقبله فيكون ادراكنا لاحدهما ادراكا للاخر واذا كان كذلك وجب ان يكون فينا امور غير متناهية بحسب ما في قوتنا ادراكه من المدركات ويكون موجودة معا اذ لا حال من الاحوال الا ويمكننا ادراك اى واحد كان مما في قوتنا ادراكه مما لا نهاية لها ولولا ان الامر الذي بزواله منا مدرك ذلك المدرك حاصلا فينا في تلك الحالة لما امكنا ادراكه لانه يجد عدم حصوله فينا لو كان كافيا في الادراك لما كان ادراكنا لذلك المدرك متجددا في ذلك الحال بل كان يكون قبله ايضا فاذن لا يكفي في الادراك الادراك بعد حصوله فوجب اذا ان يكون حاصلا في كل وقت يكون في قوتنا ادراك ذلك المدرك ليحصل ادراكه بزواله وكذلك جميع الامور التي بزوالها يكون ادراكا لما لنا ادراكه فلا بد من وجودها فينا بجملتها في كل وقت يمكنا ان ندرك اي مدرك كان لنا ان ندركه وتلك الامور لا بد وان يكون مترتبة فينا ترتبا ما يدرك بزوالها من الاعداد وما شاكلها مما له ترتب طبيعي في ذاته وقد علمت ان وجود ما لا نهاية له دفعة واحدة وهو مترتب محال فبطل ان يكون الادراك المذكور زوال شئ عنا فهو اذا حصول شئ فينا وذلك الشئ ان لم يكن مطابقا للمدرك لم يكن كونه ادراكا له اولى من كونه ادراكا لغيره فلا بد من المطابقة بمعنى ان يحصل لكل مدرك اثر في النفس يناسبه بحيث لا يكون الامر الذي هو ادراك هو بعينه الاثر الذي هو ادراك ذاك ولغيرهما مما من شان النفس ادراكه وذلك هو المراد بحصول الصورة في المدرك وبهذا تبين ان الادراك ليس هو مجرد اضافة بين المدرك والمدرك فان

الاضافة تستدعي وجود المضافين والمدرك ان كان معدوما فلا اضافة اليه وان كان موجودا في نفسه اذ في شئ غائب عنا وجب ان يكون ادراكا له قبل ادراكنا له اللهم الا ان لا يحدث في نفسه اذ في ذلك الشئ الغائب الا حالة الادراك باستعداد تحصل من الملفات المدرك الى القوى والالات ولا شك ان ذلك يكون استحضارا له بعد ان كان معدوما فلا يكون الادراك الا بحضور المدرك وذلك مما نحققه من انفسنا بالوجدان فلا سبيل الى انكاره بل ان وقع نزاع فهو في الانطباع لان مجرد الحضور عند المدرك وان كان موجودا فينا فيتحقق الانطباع فضلا عن مجرد الحضور فعلى كل التقادير ليس الادراك مجرد الاضافة المذكورة وان كانت ضرورية فيه ولو استدعى الادراك وجود المدرك في الخارج لما كان بعض الادراكات جهلا لان الجهل هو كون الصورة النفسية الحاصلة للخارجية غير مطابقة اياها وحصول الشئ للشئ يقال على معان متعددة فان حصول الجوهر للجوهر غير حصوله للعرض وغير حصول العرض للعرض وللجوهر وكذا حصول كل واحد من الصورة والمادة والجسم وحصول الحال للمحل للآخر وكذلك حصول كل من الحاضر والحضور عنده لصاحبه والحصول الادراكي معلوم لنا بالوجدان ومحقق كونه حصولا لنا وان عجزنا عن التعبير عن خصوصيته بغير كونه ادراكا او علما او شعورا بالشئ او احاطة بكنهه او ما يجري مجرى هذه العبارات في كل لغة ولو كان المراد به مطلق الحصول كيف كان لكان كل من حصل له شئ مدركا له حتى الجدار للونه ولكان متى علمنا حصول شئ لشئ جزمنا بانه مدرك له وليس كذا وما من شرط المدرك ان يكون مغايرا للمدرك والا لما كنا ندرك ذواتنا وذلك على خلاف الاتحاد فان موجد الشئ يجب ان يكون مغايرا لذلك الشئ مستحق ان علمنا بذاتنا هو ذاتنا ولذلك علمنا بعلمنا بذاتنا وهلم جرا وان وقعت المغايرة بنوع من الاعتبار وهو كاف في حصول الشئ للشئ واضافته اليه وليس الحصول

الادراكي هو آلة المدرك فقط من دون المدرك نفسه بل ما يدرك بآلة فصورة المدرك
حاصلة له لحصولها لآلته وكون الصورة مدركة غير كون ما هو صورته مدركا بها فقد
يمكن ان يكون ادراكا ان يكون مدركا باختلاف اعتبار والعلم يجب تغيره عند تغير المعلوم
لانه مطابق له وكلما طابق شيئا على وجه لا يمكن ان يطابق ما خالفه وبهذا اعلم ان
العلم بان الشيء سيوجد غير العلم بوجوده اذا وجد وتزيد بانه لو كان كذلك لكان من
علم انه اذا جاء الغد دخل زيد الدار علم لا محالة دخوله الدار عند مجيء الغد علم مجيء الغد
او لم يعلم ولان العلم بان الشيء سيوجد لا يتوقف كونه كذلك على وجود الشيء ويتوقف
كونه علما بوجوده على وجوده والحاصل قبل حصول الشرط غير الموقوف على حصوله ولذا
كان الادراك بغير استثبات يسمى شعورا فاذا حصل الوقوف على تمام المعنى قيل له
التصور واذا بقي بحيث لو اراد استرجاعه بعد ذهابه رجع قيل له الحفظ وذلك
الطلب التذكر ولذلك الوجدان الذكر فاذا ادرك المدرك شيئا والحفظ اثره في
نفسه ثم ادركه ثانيا وادرك معه انه هو الذي ادركه اولا قيل انه معرفة واذا
تصور المعنى من لفظ المخاطب فهو الفقه والفهم والافهام والبيان هو ايصال المعنى
باللفظ الى فهم السامع والصدق هو ان يكون حكمك بشيء على شيء ايجابا او سلبا مطابقا
لما في نفس الامر والتصديق هو الاعتراف بهذه المطابقة والعلم هو اعتقاد ان
الشيء كذا وانه لا يمكن ان لا يكون كذا اذا كان ذلك الاعتقاد بواسطة موجبة له
وكان الشيء في نفسه كذلك وقد يقال لتصور الماهية بالتحديد التام وقد يقال
للادراك كيف كان والعقل هو اعتقاد بان الشيء كذا مع اعتقاد انه لا يمكن ان لا
يكون كذا طبعا بلا واسطة كاعتقاد المبادي الاول للبراهين وقد يقال لتصور
الماهية بذاتها من غير تحديد كتصور المبادي الاول للحد ويقال على معان اخر
لا حاجة الى ذكرها هاهنا وسنذكر بعضها والذهن قوة للنفس معدة لاكتساب

الآراء والذكاء شدة القوة الذهنية وقد مضى في المنطق شرح امور تتعلق شرحها بهذا الموضع ايضا
كالفكر والحدس والظن وغيرها فلا حاجة الى تكريرها في هذا الموضع ونقسم الادراكات بحسب
مراتبها في التجريد عن المادة الى اربعة اقسام احساس وتخيل وتوهم وتعقل فالاحساس هو اخذ
الصورة عن المادة ولكن مع اللواحق المادية ومع وقوع نسبة بينها وبين المادة اذا زالت تلك
النسبة بطل ذلك الاخذ كابصار زيد فان الحس لا يناله الا مغمورا بغواش غريبة عن
ماهيته لو ازيلت عنه لم تؤثر في كنه ماهيته مثل اين ووضع وكيف ومقدار بعينه
لو توهم بدله غيره لكان ذلك الانسان ولا يناله الا بعلاقة وضعية بين حسه ومادته
ولذلك لو زال لم يدركه فهو مشروط بحضور المادة واكتناف الهيئات وكون المدرك
حسا واما التخيل فهو تبرية الصورة المنتزعة عن المادة تبرية اشد فان الخيال يأخذها
عن المادة بحيث لا يحتاج الى وجود المادة بل اذا بطلت المادة او غابت فان الصورة تكون
ثابتة فيه ولكن غير مجردة عن اللواحق المادية ولهذا كانت الصورة في الخيال على حسب الصورة
المحسوسة من تقدير ما وتكييف ما ووضع ما ولا فرق بينهما الا في عدم الاحتياج الى حضور
المادة لا غير وهذا كتخيل صورة زيد الذي كنت ابصرته مثلا اذا غاب عنك واما الوهم
فهو نيل المعاني التي ليست هي في ذواتها مادية وان عرض لها ان تكون في مادة كالخير
والشر والموافق والمخالف وما اشبه ذلك ولو كانت هذه في ذواتها مادية لما عرضت
الا لجسم والوهم وان ادرك هذه الا انه لا يدركها الا مخصوصة بالشيء الجزئي الموجود في
المادة وبالقياس اليها ويشاركه الخيال فيها وهو كادراك الشاة عداوة الذئب وصدا قة
الولد واما التعقل فهو اخذ الصور مبراة عن المادة وعن جميع علائقها بريئة من كل وجه
فان كان المدرك مجردا بذاته عن المادة اخذه كما هو عليه في نفسه وان كان موجودا للمادة
لكون وجوده ماديا او لانه عرض له ذلك انتزعه عن المادة وعن لواحقها نزعا ما كالكلية كافرا دها
للصورة الانسانية مثلا عن كم وكيف واين ووضع مادي بحيث تصير صالحا لان يقال

على جميع ما له شي من ذلك واذا تعقلنا صورة واحدنا ها في الخارج فهو العقل الفعلي
واذا احدنا الصورة من الموجودات الخارجية فهو العقل الانفعالي والعلم منه
تفصيلي ومنه اجمالي اما التفصيلي فهو ان تعلم الاشيا متمايزة في العقل منفصلة بعضها
عن البعض واما الاجمالي فهو كمن علم مسئلة ثم غفل عنها ثم سئل عنها فانه يحضر الجواب
عنها في ذهنه وليس ذلك بالقوة المحضة فانه قد حصل عنده حالة بسيطة هي مبدا
تفاصيل تلك المعلومات فلم يكن علما بالقوة من كل وجه بل هو بالفعل من وجه وبالقوة من
آخر وكانها قوة هي اقرب الى الفعل من القوة التي لا يكون معها تلك الحالة ومن ينكر حصول
العلم او يعتقد ما يستحيل مناقضته ان يقال له هل تعلم ان انكارك حق او باطل او انت
شاك في ذلك فان حكم بانه يعلم ان انكاره حق فقد اعترف بحقية علم ما وكذا ان اعترف
بان انكاره باطل وان قال انا شاك فيقال له هل تعلم انك شاك ومنكر وتفهم من الاقاويل
شيا معينا او لا تعلم ذلك فان وافق انه يعلم فقد اعترف بعلم ما وان لم يوافق على ذلك
وادعى انه لا يفهم ابدا شيا ولا يعلم انه شاك ومنكر ولا انه موجود او معدوم سقط
الاحتجاج معه وايس من استرشاده ما دام على هذه العزيمة الا ان يولم بدخول نار او
ضرب او غير ذلك مما يولم فان النار واللانار عنده واحد والالم واللاالم واحد وشك
هذا ان كان شاكا في نفس الامر كما يزعم وربما اعتقد احد هذا القول او هذا الفعل
وان كان معاندا فربما الجاه الالم الى الاعتراف بالحق ولعله لا يوجد من هو على هذا
الراي الان نحله على طريق العناد ووقوع الادراك على اصناف الادراكات لنا
هو بالتشكيك فانه قابل للشدة والضعف الا ترى ان الادراك بالبصر اقوى من
الادراك بالخيال وان كان تدرك تفاصيل المدرك بالخيال كادراكها بالبصر فان في
المشاهدة مزيد انكشاف ليس في التخيل ولهذا ليس عشق المعشوق كانظاره وبعض
التعقل اقوى من بعض وكذا التعقل يتفاوت درجاته في قوته وضعفه وهو اقوى كيفية

من الادراك الحسي لان الادراك العقلي خالص من الثبوت الى الكنه فانه يدرك الحقايق
المكتنفة بالعوارض كما هي واصلا الى كنه المعقول والحسي يشوب كله لانه لا يدرك الا
كيفيات تقوم بسطوح الاجسام التي تحصره فقط والعقل ايضا اكثر كمية منه فان عدد
تفاصيل العقلي لا يكاد يتناهى فان احاط الموجودات وانواعها واصنافها وما يتفرع
منها من المناسبات لا سبيل الى حصرها والحسية محصورة في عدد قليل وذلك العدد د
فان يكثر فبالاشد والاضعف لا غير كالحلاوة من اللبن احداهما اشد من الاخرى
والعلم يستحيل عليه الانقسام بذاته او بغيره لانه متعلق بالبسايط لا محالة وهو
ظاهر ولانه لو لم يتعلق بالبسايط لتعلق بالمركبات والا لا معلوم اصلا والعلم
بالمركبات موقوف على العلم باجزايها البسيطة فيكون قد تعلق بالبسايط وفرض انه
غير متعلق بها هذا خلف واذ قد ثبت انه لا بد من تعلقه ببسيط فلو انقسم لكان
جزوه اما ان يتعلق بكل ما تعلق به كله او ببعضه او لا شي منه فان تعلق بكله كان جزو
العلم هو العلم فيساوي الجز الكل من الوجه الذي به الكل كلا والجز جزا هذا خلف
وان تعلق ببعضه كان المعلوم البسيط مركبا وهو خلف ايضا وان لم يتعلق بشي منه
فهو ظاهر الفساد اذ لا يتصور تعلق الكل بشي مع خلو كل واحد من اجزايه عن التعلق
به او ببعضه وعند ذلك يقال انه حيث لم يكن لشي من الاجزا تعلق فالمجموع لا تعلق له فليس
المجموع هو العلم فان لم يحصل العلم عند اجتماع الاجزا لم يكن هناك علم وهو خلاف الغرض
وان حصل عند اجتماعها علم فان انقسم ذلك العلم الحاصل عاد الكلام فيه ولزم التسلسل
المحال وان لم ينقسم حصل المطلوب على انه معلوم بالبديهة ان الصورة المساوية
للشي الواحد من حيث انه واحد يمتنع انقسامها وادراك الجزئيات المتغيرة قد يكون
على وجه لا يتغير وقد يكون على وجه يتغير بتغيرها ويمثل لك كيفية ذلك بهذا
المثال وهو انك اذا كنت حافظا لقصيدة من الشعر وهي حاضرة في ذهنك دفعة

كما في مكتوبة بيتا بيتا وكلمة كلمة فهذا ادراك لها بجميع تفاصيلها على وجه لا يتغير واذا
قرأتها كلمة بعد كلمة فهذا ادراك لها بجميع تفاصيلها على وجه لا يتغير واذا قرأتها
كلمة بعد كلمة وبيتا بعد بيت من غير ان يحصل لك تفاصيل كلماتها وابياتها دفعة
واحدة فهو ادراك لتلك التفاصيل المدركة بعينها اولا ولكن على وجه متغير بتغير
المدركات ومتى اشتد الشخص الى شيء مشارا اليه كما تقول زيد هو الذي في مدينة
كذا او كسوف الشمس يكون من الاول الذي يحصل في اول الشهر لم يمكن حمله على كثيرين لم يكن
معقولا بل محسوسا ويكون العلم به متغيرا او جزئيا ومتى لم يستند الى مشار اليه بوجه
من الوجوه بل علم بواسطة اسبابه كما اذا علمت مقدار ما بين كسوفين بالاسباب
لم يتغير العلم به سواء كان موجودا او معدوما وكان ادراكه تعقلا كليا وفي الادراك
مباحث غير هذه ستاتي بعضها في اثناء مباحث اخرى مستقلة ومن هذه الكيفيات
اللذة والالم فاللذة ادراك ونيل لوصول ما هو عند المدرك كمال وخير من حيث
هو كذلك والالم هو ادراك ونيل ايضا ولكن لوصول ما هو عند المدرك آفة
وشر من حيث هو كذا والنيل هو الاصابة والوجدان لذات الشيء لا لصورته
فقط فان ادراك اللذيذ لا يكون لذة الا اذا ادرك وصوله الى الملتذ وحصوله
له مع اعتقاد كماليته وخيريته سواء كان في نفس الامر كمالا وخيرا او لم يكن
والكمال هو ما من شأنه ان يكون للشيء والخير ما يكون مؤثرا عنده وقد يكون الشيء كمالا
وخيرا باعتبار وغيرهما باعتبار آخر وقيد الآفة والشر والالتذاذ بالكمال والخير
مخصص بالجهة التي هو منها كمال وخير وبهذا يعرف فوايد القيود المذكورة في تعريف
الالم وهذان التعريفان انما هما لتمييز القدر المشترك بين كل حالة من الحالات الملذة
والمولمة وضبط ما ينضم اليها من المخصصات لا لتعريف ماهيتهما فانهما مما عدهما عند
الحالات المذكورة من نفسه فهما مستغنيان عن التعريف واذا كانت اللذة والالم

ما يعرض للشعور فاذا فقد فقدا واذا ضعف ضعفا ومن الكيفيات المذكورة الحيوة
والارادة والقدرة فالحيوة هي كون الذات بحيث لا يمتنع عليها ان تعلم وتفعل والارا ده
هي كون الفاعل عالما بما يفعله اذا كان ذلك العلم سببا لصدوره عنه مع كونه غير
مغلوب ولا مستكره والقدرة هي كون الحي بحيث يصح منه الفعل والترك بحسب الدوا ع
المختلفة وهذه هي القوة الاختيارية واذا انضمت الارادة واعتبرت بها فانه ينبغي ان
يعتبر بها في تحصيل الفعل واما ما لا ينبغي وجب حصول الشيء عنها ومن حيث المجموع يكون
قوة على شيء واحد ولا تتقدم على الفعل فان الذي له فطرة سليمة لا ينكر انه في حالة القيام
قادر على القعود وقد يكون القدرة هي العلم بعينه وذلك اذا كان العلم بالشيء كافيا
في صدوره عن العالم كما يتصور وجها يميل اليه نفسه حركة بعض الاعضاء او يتصور
امرا يتبعه تغير وجهك من غير استعمال آلة او من مملكة شهوة وشوقا والاخلا ق
من جملة هذه الكيفيات ايضا والخلق ملكة تصدر بها عن النفس افعال بسهولة
من غير تقدم روية واصول الفضائل الخلقية ثلثة الشجاعة والعفة والحكمة ومجمو عها
هو العدالة ولكل واحد من ثلثة طرفا افراط وتفريط هما رذيلتان فالشجاعة
محتوشة بالتهور والجبن والعفة بالفجور والجمود والحكمة بالجربزة والغباوة وتفر ع
من هذه فروع كثيرة ولها احكام وذلك كله مستوفى في كتب الاخلاق ولا يليق
هنا اكثر من هذا القدر منها والصحة والمرض من قبيل ما ليس بمحسوس من الكيفيا ت
والصحة عبارة عن الكيفية التي بها يكون بدن الحي بحيث يصدر عنه الافعال اللائقة به
سليمة والمرض ما يقابلها ومن هذا القبيل ايضا الفرح والغم والغضب والفزع والحزن
والهم والخجل والحقد وهي ظاهرة لكونها وجدانية والسبب المعد للفرح هو ان يكون
حامله الذي هو الروح الحيواني المتولد في القلب على افضل احواله في الكم والكيف اما
في الكم فلان زيادة الجوهر في المقدار يوجب زيادة القوة لانه اذا كان كثيرا بقي قسط وافر

فالمبدا او وسط واف للانبساط الذي يكون عند الفرح لان القليل يتحلل به الطبيعة وعكسه
عند المبدا فلا ينبسط واما في الكيف فان يكون معتدلا في اللطافة والغلظ وشديد الصفا
ومن هذا ظهر ان المعد للغم اما قلة الروح كما في الناقهين والمنهوكين بالامراض والمشايخ واما
غلظه كما للسوداويين واما شبيه الفاعل فالاصل فيه تحصيل الكمال والكمال راجع الى العلم والتنعم
ويندرج فيها الاحساس بالمحسوسات الملائمة والتمكن من تحصيل المراد والاستيلاء على الغير والخروج
عن الالم وتذكر اللذات ومن هذا يعلم السبب الفاعل للغم ويتبع الفرح امران احدهما معونة الطبيعة
ويتبعه اعتدال مزاج الروح وحفظه عن التحلل وكثرة تولد بدل المتحلل ولهذا يتبعه تحلل الروح
المستعد للانبساط للطف قوامه والثاني انصباب الغذاء اليه لحركة الانبساط الى غير جهة
الغذاء والغم يتبعه اضداد ذلك والغضب يتبعه حركة الروح الى الخارج دفعة والفزع يتبعه
حركتها الى الداخل دفعة ايضا والحزن يندفع معه الروح الى داخل يسيرا والهم يندفع معه لا
تمسه في وقت واحد لكونه يوجد معه غضب وحزن والخجل ينقبض به الروح اولا الى الباطن
ثم تخطر ببال صاحبه انه ليس مما يخل به كبير ضرر فينبسط ثانيا وما ذكر من احوال الروح
المتعلقة بهذه الامور فانما عرف من طريق التجربة والحدس والحقد يعسر في تحقيقه بغضب
ثابت والالم يتفرد بصورة الموذي في الخيال فلا يشتاق النفس الى الانتقام وان لم يكن الانتقام
في غاية السهولة والا كان كالحاصل فلا يستند الشوق الى تحصيله ولذلك لا يشتد الحقد مع الضعفاء
وان لم يكن في غاية الصعوبة والا كان كالمتعذر فلا اشتياق اليه ولذلك لا يشتد مع الملوك
ولنقتصر على هذا القدر من الكلام في هذه الكيفيات هاهنا وربما ابان منها فيما يستانف ما
لم اذكره في هذا الموضع

الفصل السادس ه في الاضافة ه

معرفة المضاف البسيط من حيث هو مضاف بسيط هي معرفة فطرية لا تحتاج الا الى تذكر
وتنبيه والتعريف ومن المركب فيه جزء من مقولة اخرى كالاب فانه جوهر في نفسه لحقته الابوة
والكيف الموافق فانه فرق بين ان يقال كيف موافق لكيف وبين ان يقال موافقة الكيف

فان الاول اشير فيه الى الكيف المركب مع اضافة هي الموافقة والثاني اشير فيه الى اضافة هي
الموافقة مخصصة بالكيفية وهي المشابهة الممتازة بذلك التخصص عن المساواة التي هي
موافقة في الكمية ولا يبعد ان يرجع عن الموافقة في الكيفية مثلا تخصصها بها فتحصل منه ذات
الموافقة وتعرف بها التخصيص بالكمية او غيرها وهي هي بعينها فليس للاضافة جعل
ولتخصصها بما تخصصت به جعل آخر فالتخصص بالموضوع عبارة عن كل اضافة اخرى وليس
معنى هذا التخصص ان يوجد الاضافة المخصوصة عبارة عن المجموع من المعروض ولاحقه
بحيث يكون نفس المعروض هو المميز لها اذ المميز لها هو تخصصها به ومعنى هذا التخصص على
التحقيق هو اضافتها اليه فتميز الاضافة اضافة اخرى ولولا انها من الاعتبارات التي فيه
تلزم من هذا الحال كالتسلسل في الاضافة الى مشخص لا ينقضي تشخص الاضافة لقولنا ان
زيد اذ لا يمتنع من الحمل على كثيرين نفس المفهوم ومن المضاف نفس ما ينعكس ان راسا
بالتساوي كالاخوة فان كل واحد منهما اخ للاخر وليست اخوة واحدة هي قائمة بهما جميعا
بل لكل واحد اخوة اخرى وليست الابوة والبنوة لذا فان احدهما اب للاخر والاخر خر
ليس ابا له بل ابنا والمضاف الحقيقي لابد له من انعكاس الطرفين بالتكافؤ ولهذا
المركب اذا اخذ الطرفان على التعادل فان الاب اب لابن والابن ابن لاب واذا
مثل السكان سكان للسفينة والراس راس لحيوان لا يصح ان يقال السفينة سفينة
السكان والحيوان حيوان الراس وانما يحقق التعادل اذا قيل الراس لذي الراس
والسكان لذي السكان ومما على تعادلهما ان يوجد احدهما بالفعل والاخر بالقوة كان
العلم علم بشيء والشيء الذي هو معلومه اذا كان خارجيا قد يوجد دون العلم ولكن
لا من حيث هو معلوم وقد يكون الاضافة بين امرين ذهنيين فاحدهما الذهن
حاصر من مخصص الاضافة بينهما في الذهن وهو كالمتقدم والمتاخر ومتى كان احدهما
فقط حاضرا في الخارج فلابد من حصول صورته في الذهن حتى يصح الحكم بينهما والاضا فد

المطلقة بازايها اضافة مطلقة كالابوة والبنوة المطلقين واذا حصلت لموازيها يحصل
ايضا والاضافة امر زايد على مفهوم المضاف وان كانت امرا اعتباريا فان الابوة مثلا لو كانت
نفس الانسانية او نفس الشخص الذي يقال له اب لكان ذلك الشخص يمتنع وجوده اصلا
الا وهو اب ولما صار ابا بعد ان لم يكن فالابوة ليست ذاته ولا انسانيته كيف والابوة
لا يعقل الا مع بنوة والانسانية والشخص الانساني يعقل دون القياس الى بنوة او اب وقد
يتعدد بحاذاه جسم لجسم وكان ان حل غير محاذ ثم وليس الا محاذاة بينهما امرا محصلا
حتى يكون المحاذاة مثلها وعدمها والاضافة قد تعرض للجوهر كالاب والابن وللكم
كالطويل والقصير والقليل والكثير وللكيف كالاحر والابرد ولاضافات اخرى كالاقرب
والابعد والاعلى والاسفل والاقدم والاحدث والاشد انحنا واستصابا والاعرى
والالتى وللحركة كالاقطع والاسرع والاشد تسخينا وتبريدا ومن اقسام المضاف
المتتالي والمتتابع والمتماس والمتداخل والاتصال والالتصاق وامور اخرى بعضها
قد سبق وبعضها سياتي ولا حاجة الى استقصا جميعها فالمتتاليان هما امران ليس
بين اولهما وثانيهما شي من جنسهما سوا كانا متفقين في تمام النوع كبيت وبيت
او مختلفين كصنف من حجر وشجر وربما خص التتالي بالجسمين اللذين هما بهذه الصفة
والمتتابعان هما اللذان لا يتماسان وليس بين اولهما وثانيهما شي من نوعهما كنقطة
ونقطة والمتماسان هما اللذان يختلف ذاتاهما في الوضع ويتحد طرفاهما فيه واذا
اتحد ذاتاهما في الوضع مع ذلك كانا متداخلين والمتصلان هما اللذان يتلازم طرفاهما
كالخطين المحيطين بالزاوية وقد يطلق الاتصال على معان اخر لا حاجة الى ذكرها هنا
والملتصقان هما اللذان يماس احدهما الاخر بحيث ينتقل بانتقاله ومن الاضافة ما يسمى
بالاين والمتى والوضع والجدة فالاين هو كون الشي في المكان وليس هو للكون العرض في محله
كما عرفت والحقيقي منه هو كون الشي في مكانه الخاص الذي لا يصح ان يكون معه فيه غيره

وغير الحقيقي منه هو مثل كون الشي في السوق والعام منه كالكون في المكان مطلقا
والخاص كالكون في الهوا والشخص كالكون في هذا المكان المشار اليه وفيه تضاد كعلو
واسفل وفيه اشد واضعف كالاين فوقيه من غيره والمتى هو كون الشي في الزمان
وحاله في اقسامه حال ما قبله ويقال ان للامور الواقعة دفعة متى ولكن اما بال
لوقوعها في امر له تعلق بالزمان وذلك بالاشتراك والوضع هو كون الشي بحيث يكون
لاجزايه بعضها الى بعض نسبة في الجهات المختلفة كالقيام والقعود وهذا فقد يكون
بالقوة كما اذا توهم قرب دايرة قطب الرحا من القطب ونسبتها الى الطوق
ولا دايرة بالفعل ولا وضع الا بالوهم وقد يكون بالفعل اما بالطبع كوضع الارض من
الفلك او ليس بالطبع كحال ساكن البيت من البيت وفيه ايضا تضاد كانسان
قايم رجلاه الى الارض وراسه الى السما او راسه الى الارض ورجلاه الى السما
وكالاستلقا والانبطاح وفيه شدة وضعف كالاتم استقامة وانحنا والجدة وقد
يعبر عنها بالملك وله هي كون الجسم في محيط بكله او ببعضه بحيث ينتقل المحيط بانتقال
المحاط به وهو اما طبيعي كحال الحيوان بالنسبة الى اهابه او غير طبيعي كالتسلح والتقمص
والتختم وما هو مثال كون القوى للنفس والفرس لزيد وان اطلق عليه هذه
الاسما فهو باصطلاح غير هذا وقد تعد هذه الاربع اعني الاين والثلثة بعده اقساما
خارجة عن الاضافة بان يجعل امورا غير النسبة يلزمها النسبة وهو خلاف الظاهر
وتلك الامور لم اصد رها ما على ثبوتها ولو ثبتت لكانت هيات من اقسام الكيف
وان عرضت لها اضافة فجعلها داخلة تحت الاضافة اولى واحق

الفصل السابع في الحركة

اجود ما عرف به ماهية الحركة
انها خروج الشي من القوة الى الفعل لا دفعة وايضا انها هيئة يمتنع ثباتها لذاتها والا
دفعة ليس بزمان حتى لا يكون تعريفها بالزمان المعرف بها فيكون دورا بل هو امر

يلزمه الزمان فتصور الدفعة واللادفعة بديهي ويلزم من ان لا خروج الى الفعل دفعة دون
امتناع ثباتها انها ابدا تكون توسطا للمتحرك بين المبدا الذي منه الحركة والمنتهى الذي اليه الحركة
بحيث اي حد يفرض في ذلك الوسط لا يكون المتحرك قبله ولا بعده فيه والتوسط بهذه القيود
المذكورة هو صورة الحركة والمتحرك كون المتحرك متوسطا لانه في حد دون حد بل لانه على الصفة المذكورة
ولا يجوز ان يورد هذا القول تعريفا للحركة لانه قد اخذ فيه القبل والبعد للعارض بالزمان
والمعروض الحركة والمتحرك واستعمل فيه اللفظ المشترك وهو المبدا او المنتهى فانه قد يكون
بالقوة كما في الحركة المستديرة وبالفعل كما في المستقيمة ففيه وجوه من الخطا الرابع في التعريفات
والحركة امر ممكن الحصول للجسم فهي كمال له لكنها تفارق غيرها من الكمالات بانه لا حقيقة لها
الا التادي الى الغير ولو كانت مطلوبة لاجل انها حركة فقط لما اختلفت حركات الاجسام في
الجهات وغيرها لانه ترجيح من غير مرجح فهي كمال مطلوب ممكن الحصول لتادي اليه وما دام
ذلك التوجه فقد بقي شي بالقوة فان المتحرك انما يكون متحركا اذا لم يصل الى المقصود فالمتحرك
اذا كان على حالة ويمكن له حالة اخرى ففيه امكانان امكان الحصول على تلك الحالة وامكان
التوجه اليها وهما كمالان والتوجه منهما متقدم على الوصول والا لكان الوصول دفعة لا
تدريجا فالحركة كمال اول لما بالقوة لا من كل وجه بل من الجهة التي هو باعتبارها بالقوة ولا
يراد بالكمال ههنا ما يلائم الشي فان الحركة قد تكون الى غير ملائم بل ما يمكن للشي كيف كان
والمراد بالكمال الثاني هو نفس التوجه ولو جعل هذا ايضا تعريفا لها لزم ان يكون تعريف
الشي بنفسه او بما لا يعرف الا به او بما هو اخفى منه وهو ايضا من قبيل ايضاح الواضحات
ان كان التعريف تعريفا يراد به تمييزها عما سواها لا تصور ماهيتها فان كل عاقل يميز بين
كون الجسم ساكنا وبين كونه متحركا ولو لم يكن تمييز الحركة عما عداها معلوما له بالضرورة لما كان كذلك
والمنبه على تصور ماهيتها باحد الوجهين المذكورين اولا كاف ويتعلق بالحركة ستة
اشياء ما منه وهو مبداها وما اليه وهو منتهاها وما فيه والمحرك والمتحرك والزمان

113

وليس تعلق الحركة التي منها الزمان وهي التي هو تابع لها ومعلول لها كتعلق سائر الحركات
به فانها واقعة فيه ويتقدر به وربما كانت من بعض الوجوه تابعة له لا مستوعبة وانقسام
هذا الكون في الوسط الى اكوان انما هو انقسام بحسب فرض وتوهم وهو في نفسه شي
واحد متصل على قياس المسافة والزمان فيما يفرض فيهما من الحدود لئلا يلزم تركب الحركة من
اجزاء لا تتجزا وهو محال ومما يدل على بطلانه انه لو كان للحركة جزء لا يتجزى لكانت السرعة والبطو
اما بتخلل السكنات والتالي باطل فالمقدم مثله ووجه اللزوم انه لو تحرك سريع وبطي
ع وقطع السريع جزءا فالبطي ان قطع مثله هكذا دائما تساويا او اكثر منه انقلب الابطا اسرع
او اقل انقسم والا نقسم فلم يبق الا ان البطي يسكن وهذا يوجب ان تسبه السكون الى الحركة
كنسبة البطو الى السرعة واما بيان بطلان التالي فلانه لو كان كذا لكان السكون في بعض
المتحركات اضعاف الحركة فيها فيكون سكونها محسوسا مع انا لا ندركه حسا هذا الخلف
ثم السهم اذا لم يكن له مانع في خرق الهوا وسهله مشابه فلم يذهب زمانا ويقف زمانا ولو
وقف في الهوا لما نزل بنفسه او وقوفه يكون لبطلان القاسر الموجب لحركته فيكون سكونه
طبيعيا حينئذ فلا يفارقه الا بالقاسر والجسم الثقيل اذا تحرك وفرض فيه تخلل سكنات فكلما
كان الثقل كان تخللها اقل ويزيد الثقل حتى يزول السكون فاذا اضيف ما زال سكونه الى
ما هو اثقل منه حصلت سرعة وبطو لا بتخلل سكنات ويتبع هذا التوسط حركة بمعنى القطع
ن بحرم وهي الحركة المتصلة المعقولة من المبدا الى المنتهى ولا حصول لها في الاعيان لان المتحرك
ما دام لم يصل الى المنتهى فالحركة لا توجد تماما واذا وصل اليه فقد انقطعت واما هذا
التوسط المستمر الذي لا يجتمع متقدمه مع متاخره له وجود في نفس الامر وان كانت هذه
المتصلة لا حصول لها الا في العقل وبهذا الاعتبار مطابقة للزمان واما من حيث انها من القوة
والفعل فليست ماخوذة مع مقدار واتصال لمطابقة الزمان بل انما تطابقه من حيث
حق انه يلزمه اتصال او قطع وبوقوع هذا التوسط بالفعل لم يلزم ان يكون المنقضي واللا

غير حاصلين كون الحركة غير حاصلة مطلقاً ثم من نفس العفى واللحوق يلزم حصول ما قال المقتضي ما
كان وفات واللاحق ما هو بصدد الكون ومن ادعى ان الجسم الساكن في حيز ملا يحصل في
آخر من غير حركة فقد انكر الضروريات والحركة تنقسم الى ما تقتضيها قوة الجسم او امر خارج
عن الجسم ونحوه والاول ما يشترط فيها كونها بالادراك والارادة وهي الارادية كحركة
الحيوان اولا يشترط فيها ذلك وهي الطبيعية سوا اقتضتها القوة على وتيرة واحدة ابدا
كحركة الحجر الى اسفل او اقتضتها على وتاير مختلفة كنمو النبات والثانية هي القسرية ان لم
يكن المحرك جزءا من المحرك او كان المحرك مكانا له كحركة المدر الى فوق والاولى العرضية كحركة
الجالس في السفينة بحركتها والحركة قد تتصور في الاين كالانتقال من مكان الى آخر وفي
الوضع كحركة جرم داير على مركز نفسه لا على ما خرج منه فان لكله حركة ولم يخرج بالكل عن مكانه
وجميع الاينية والوضعية انهما انتقال بالنسبة الى امر خارج عن الجسم وهاتانه وفي الكم
اما من مقدار الى ما هو اكبر منه وهو النمو ان كان بورود مادة والتخلخل ان كان بدون
ذلك واما الى ما هو اصغر منه وهو الذبول ان كان بانفصال مادة والتكاثف ان لم يكن
وفي الكيف كتحرك الجسم من السواد الى البياض ومن الحموضة الى الحلاوة شيئا فشيئا على
سبيل التدريج والتغير في هذه قد يتصور من غير حركة كعلم او ارادة تتبدلان غيرهما دفعة
والعمل وان كان يتصور في الكم والكيف حركة فنفي بعض الامر لا حركة فيها لان المراتب فيها بين
ما منه وما اليه بما لكل واحد منها عن الآخر بالفعل بخلاف الامور التي لا قسمة فيها ولا
امتياز الا بالقوة والنسبة اليها اعتبارية فلو كان فيهما حركة لكان الوسط بين ما عنه الحركة
فيهما وما اليه الحركة اما ان يكون واحدا او كثيرا فان كان واحدا فلا حركة وان كان كثيرا فلابد
الكثير سوا كان اختلافها بالنوع او بالعدد اما متناهية او غير متناهية فان كانت متناهية
لزم تركب الحركة من امور لا تقبل القسمة اذ لو قبلت الانقسام لانقسمت الى امور متناهية
ويعود الكلام الى كل واحد منها وهلم جرا فيكون ما فرض متناهيا غير متناه هذا خلف

وتركبها مما لا يقبل الانقسام بالمحل لما علمت وان لم يكن متناهية مع انها محصورة بين حاصرين
وممتازة بالفعل فهو باطل ايضا وكذا الكلام في الحركة في الجوهر وان كانت الحركة فيه لا يكاد يتصور
بازن الجسم عند ما يتبدل عليه الكيفيات وعند استحالته من كيفية الى اخرى فكل واحد من الاجزا
التي فيما بينهما يوجد في زمان والا لزم تتالي الانات فلزم في الجسم الاجزا التي لا تتجزأ وسيعلم
بطلانه وتنقسم الحركة ايضا الى مستديرة ومستقيمة ومركبة منهما كحركة العجلة وكل منها الى
سريعة وبطيئة وايضا فانها واحدة بالشخص ويجب ان يكون موضوعها وزمانها وما هي فيه
واحدا اما وحدة الموضوع فلانه لو تعدد لكانت الحركة التي لهذا مغايرة بالشخص التي لهذا
واما وحدة الزمان فلاستحالة اعادة المعدوم بعينه واما وحدة ما هي فيه فلانه يمكن
ان يكون جسم ينتقل من مكان الى مكان وهو مع ذلك يتحرك على مركز نفسه حركة وضعية بحيث
يكون ابتداؤها من الحركتين وانتهاؤها واحدا فيتحد الموضوع والزمان من غير اتحاد
الحركة ولا تعتبر وحدة المحرك لانا لو قدرنا محركا حرك جسما وقبل انقضاء حركته او
معه يوصله محركا آخر كانت الحركة واحدة بالاتصال وان كانت كثيرة باعتبار تكثر النسبة
الى المحركات ومن غير هذا الوجه ووحدة المبدأ والمنتهى غير كافية لان السلوك من
احدهما الى الآخر قد يكون بطرق كثيرة بل وحدتهما لازمة لوحدة الامور الثلثة
المذكورة ومنها واحدة بالنوع ولا يحصل الا عند اتحاد ما منه وما اليه وما فيه اما
اتحاد ما منه وما اليه فلان الحركة من الارض الى السما تخالف الحركة من السما الى
الارض بالنوع مع اتحاد ما فيه الحركة واما اتحاد ما فيه فلان الحركة من نقطة الى اخرى
بالاستقامة تخالف الحركة منها اليها بالاستدارة مع اتحادهما فيما منه وما اليه ولا
شيء من الحركات يقتضيها مجرد الجسمية والا لدامت بدوامها وما صح وجود جسم ساكن
لان ما بالذات يستحيل زواله بعارض ولما كانت الحركات مختلفة بالسرعة والبطؤ
والاستقامة والاستدارة وكونها من المركز واليه وعليه لتساوي الاجسام في

في طبيعة الجسمية وما كان مقتضاه غير مختلف فهو لا يختلف وايضا فالجسم من حيث هو جسم
موجود ثابت ولا شيء من مقتضى الحركة الغير الثابتة بثابت فلا شيء من الجسم من حيث هو جسم بمقتضى الحركة
ولان الجسم من حيث جسميته متشابه الاحوال والذي هو مقتض للحركة فانه يطلبها وبعضها بعضا
متساو ولو اقتضى الجسم الجزء الاول من الحركة لدام بل دام عليه ثم وجد الجزء الذي بعده فكان الجزء
غير حركة فما خلف واذا كان مع الجسم جميع ما يلائمه فلا يتحرك فان الحركة لطلب الملائم وما
لا يلائم ولا يرجح وجوده بالنسبة الى اقتضاء الماهية الجسمية على عدمه فلا يتحرك طبعا اليه فالحركة
لا يقتضيها طبيعة الجسم من حيث هي تلك الطبيعة فكيف والطبيعة ثابتة والحركة ليست بثابتة
وما يقتضيه طبيعة انما وقعا على مغادرة غير طبيعية فالطبيعة توجب الحركة بشرط زائد وذلك
الشرط هو حالة غير طبيعية فلعلة فاعلة الحركة التي هي طبيعية جزئيات هو الطبيعة وآخر
غير ثابت وهو الوصول الى حيثيات وانبيات غير ملائمة على سبيل البدل والتجدد وان
كانت المسافة في نفسها موصولة فالحركة الطبيعية مبنية على القسرية ولا يصدر الحركة عن
مجرد القوة الصورية والا ما تخلفت عنها بل لا بد من مرجح يرجح جانب الحركة على جانب السكون
تصدر عنها التحريك وذلك هو الارادات والدواعي في الخلقية وما يحرك الجسم بحركة
متوسطة يسمى ميلا ووجه الافتقار اليه فيما يوجد فيه ان الحركة لا تخلو عن حد ما من السرعة
والبطوء وهما قابلان للشدة والضعف والمحرك الواحد للجسم من حيث هو واحد كالطبيعة
الواحدة لا يقبلهما فلا يكون صدور حركة منه بعينه اولى من غيرها الا بامر آخر قابل
للشدة والضعف قبول الحركة لهما اي سرعتها وبطوها وذلك هو الميل واستعداده
وضعفه انما هو بحسب اختلاف الجسم في كميته واندماج اجزائه وانفشاشها ورقة قوام
ما فيه الحركة وغلظه ونحو ذلك وهو محسوس في مثل الزق المنفوخ المسكن تحت الماء قسرا
فان فيه مدافعة صاعدة مع عدم الحركة وهو قد يكون طبيعيا كالميل الذي للحجر المسكن
قسرا في الجو وقد يكون نفسانيا كما يعتمد الحيوان على غيره وقد يكون قسريا كالسهم

المرمي الى فوق قسرا ولا ميل في الجسم حال كونه في الحيز الطبيعي لانه ان مال اليه فهو
طلب الحاصل وان مال عنه كان المطلوب بالطبع متروكا بالطبع ولا يجتمع الميل الطبيعي
مع القسري الى جهتين مختلفتين بالذات لان احدهما مدافعة الى الحيز الطبيعي والاخر
مدافعة عنه والمدافعة الى الشيء مع المدافعة عنه لا يجتمعان لكن جاز اجتماع مبدأيهما
لان الحجرين المرميين الى فوق من يد واحد بقوة واحدة قد يختلفان في السرعة والبطوء
عند اختلافهما في الحجم ولو لم يكن مبدأ الميل الطبيعي المعاوق في الاعظم موجودا او اقوى
لما كانت الاختلاف المذكور لكونه ترجيحا بلا مرجح وقد يجتمع الميل الطبيعي مع الميل القسري
الى جهة واحدة كما اذا دفعنا الحجر الى اسفل بقوة شديدة فان الحركة حينئذ تكون
اسرع مما اذا كان يتحرك بطبعه فقط وكما يجوز اجتماع حركتين الى جهتين احداهما
بالذات والاخرى بالعرض فكذلك يجوز في الميلين كحجر يحمله انسان يمشي وكما لا
يجمع في الة حرارة وبرودة بل يكون فيه كيفية متوسطة بينهما اما مع الميل الى احدهما
او مع التعادل منهما لذلك الميل الطبيعي والقسري الى جهتين وكلما كان الميل
الطبيعي اقوى كان امتناع الجسم عن قبول الميل القسري وكانت الحركة بالميل القسري
اضعف وابطأ وليس كلما كان ابعد عن قبول الميل القسري كان ميله الطبيعي اقوى
فان ذلك قد يكون لا للميل الطبيعي كالتبنة الصغيرة وما يجري مجراها فانه ليس لها
بنفسه مستعد لقبول ذلك وما لا يسعد اصل طبيعي فيه فانه لا يتحرك لا طبعا
ولا قسرا اما اذا فرض يتحرك طبعا فقد اعرض معه ميل طبيعي وان فرض حركة من
قسر فالقاسر بارادة او غير ارادة اما ان يطاوعه الجسم على التحريك المستقيم او المستدير
او لا يطاوعه فان طاوع فلا شك انه يختلف عليه بآثار الاقوى والاضعف مع التساوي في
الامور الخارجية ولولا انه تفارق الضعف معاوقة ما والا لكان تأثير القوي فيه كتأثير ما
هو اضعف منه من غير تفاوت وليست المعاوقة للجسم بما هو جسم بل هي لامر به يطلب

الفاعل حاله من امكان الطبيعي والوضع وهذا هو المبدا الذي يحرك في شانه وان لم يطاوع
القاسر ففيه مقاومه ما ففيه مبدا ميل والحركه النفسانيه كالنفس في التي يحدد حالها
من السرعه والبطو المختلفين بحسب الملايمه واختلاف الدواعي والحركه الطبيعيه معاودتها
المعاوق امر من خارج الجسم كرقه قوام ما يحرك فيه وغلظه ولا يمكن ان يكون من داخل
لانها لا يقتضي الشي ويقتضي ما يعاوق عنه وكلما اشتد الخارجيات بعينت المعاوقه الداخليه
الميل وكلما اشتد الامور الداخله بعينت المعاوقه من خارج ولا يستحق الحركه من حيث
هي حركه زمانا معينا لذاتها فانها لا توجد الا على حد ما من السرعه والبطو فهي مجرده عنها
غير موجوده وما ليس بموجود لا يقتضي ما هو معين فليس التعين الا بامر غيرها هو الميل
ان كان داخليا او غيره ان كان خارجيا واذا بطل الميل القسري فليس يبطله ذاته ولا
لما وجد ولا يبطله المقسور ولا كل فيه قار فيه والالما استمر معها ولا الحركه القسريه
التي هي معلوله للقاسر فانها معلوله للميل والمعلول لا يبطل علته والمبطل امر من خارج
اما مبطله دفعه كمصادم يلقيه او تدريجا كمعاوقات ما يتحرك فيه ويختلف المعاوقه
كرقه ذلك وغلظه وبحسب ذلك يقل زمان ثبات الميل ويكثر ولا يزال يعاوقه شيئا
فشيئا وينتقصه حتى ينتعش الطبيعه ويتمكن من مقتضاها واذا كان الميل يحتش باماعد السكس
فليس يعرض الحركه واذا لم يتوقف عند وصول الجسم الى حيزه الطبيعي مع ان طبيعه الجسم
حينيذ مانعه فهو غير الطبيعه ولا يتصور وقوع الحركه في الان واذا اخذ السكون عبارة
عن عدم الحركه عما من شانه ان يكون متحركا فالجسم في الان الواحد لا يكون متحركا ولا ساكنا
ولا يلزم من ذلك ان لا يكون متحركا ولا ساكنا في شي ما كما انه لا يلزم من كونه غير متحرك
في السما ولا ساكن فيها ان يخلو عن الحركه والسكون مطلقا وان المتحرك في جميع حركته اين
واحد في الخارج ينقسم الى اين في الوهم متعدده واول القسمه فيه لا ينتهي كما سنحقق ذلك
في الجسم ويقابل الحركه المطلقه سكون مطلق ويقابل الحركه الخاصه سكون خاص وليس

السكون هو لا وجود اي حركه كانت لما من يتحول الا ويسلب عنه في حال الحركه حركات اخر ى
كثيره ولا يتصور وجود حركه لا ياتي ان يتصور اسرع منها فانها حينيذ تقع في زمان لا يجري
والا لكانت الواقعه في اقل من ذلك الزمان هي اسرع منها الى ان ينتهي الى النهايه في السرعه
هذا خلف هذا بحسب التصور العقلي واما في الاعيان فللسرعه والبطو حدان لا يمكن الزيا ده
عليها في نفس الامر وكل حركه طبيعيه فهي هرب بالطبع عن حال ولا شك انها حال غير ملايمه
ولا بد ان يكون ذلك على اقرب الطرق فيكون على خط مستقيم لانه ان لم يكن كذلك كان
الجسم في قصده الى مكانه الطبيعي عادلا عنه من حيث هو طالب له فلا يكون القصد اليه
اولا فكل حركه ليست بمستقيمه فليست بطبيعيه فالحركه المستديره التي لا يكون عن
قسر فليست عن الطبيعه ويدل على ذلك ايضا انه قد ثبت ان كل حركه بالطبيعه فانها هرب
الطبيعه عن حاله غير طبيعيه والطبيعه قد بين انه انما يعني بها ما لا يفعل بالاختيار الا انما
يفعل بالتسخير فلا يعقل حركاتها واما عليها فلا يقتضي الكون في وضع والهرب عنه فلو
فرضنا الحركه الوضعيه بالطبيعه لكان بعينها الهرب عن الوضع غير الطبيعي والمهروب عنه
غير مطلوب فانه لو كان مطلوبا لما كان مهروبا عنه لكن الحركه المستديره متوجهه الى
حيث كان منه الهرب فهي اذن عن اختيار واراده واذا كانت غير متخالفه فذلك لعدم
اختلاف الدواعي والارادات ولو كان المقصود بالحركه المستديره حصول وضع معين
فذلك الوضع اما بالفعل او لا بالفعل والذي ليس بالفعل بوجه لا يحدث عنه ما يبر بالفعل
ولا يتصور بعينه فهو اذن بالفعل وذلك الفعل اما بحسب الوجود الخارجي لوجد بالفعل
نفسيات لا نهايه لها ليس بعضها اولى بان يخرج الى الفعل من بعض فما حركه مستديره ثم لو
كانت تلك الاوضاع موجوده بالفعل لما كانت مطلوبه حتى ان يكون متوهما بحسب الذهن
وذلك التوهم اما موثرا او غير موثر فان لم يكن موثرا فسواء كان او لم يكن بل يكون بتعينه

تبديل المحاذيات المختلفة التي لا تجب لا حدها ان صير الجسم مستتما بالفعل بل التوهم اضعف من ذلك فهو توهم موثر في الحركة فهو ادون توهم المتحول وهو المطلوب ويعالج هذا الوجه الى مناقضة حدس وكيف يصح عندي قطع تسليمه ان يوجد حركة دورية مع انه لا وضع اقل من وضع اذا لم يكن هناك سبب مرجح لوجود احد الاوضاع من دون اخر مثله ولكن الا التوهم او تصور والحركة المستقيمة وان كان الجسم الذي يتحرك بها يقصد جزا من المسافة ثم يهرب منه الى اخر فليس يتوجه اليه هرب ليس يتوجه عنه بخلاف الحال في المستديرة واما فان المتحول بالاستقامة بغير ميوله الى الشدة في الحركات الطبيعية والى الضعف في القسرية على الاتصال ويكون بعض كل منهما غير بعض الاخر وقد عرفت ان الحال مثل هذه الطبايع يختلف بتقدير المسافات وليس كذلك حال الحركة المستديرة وهذا ما بان ان اذكر من الاعراض ومن هنا اشرع في ذكر الجواهر وما يخص كل واحد منها من هذه الاعراض وغيرها ٥ ان شاء الله تعالى

الباب الرابع في الاجسام الطبيعية ومقوماتها واحكامها

الفصل الاول في مقومات الجسم الطبيعي واحكامه العامة دون ما يختص جسم جسم

٥ وجود الجسم الطبيعي معلوم من جهة الحس وهو اما مركب من اجسام مختلفة الطبايع كبدن الانسان او غير مركب كالهوا وكيف كان فهو قابل للانقسام والانقسامات الممكنة اما حاصلة بالفعل او غير حاصلة لذلك وعلى كل التقديرين اما متناهية او غير متناهية هذا بحسب القسمة العقلية لكن كون الجسم في الخارج مركبا من اجزا كل واحد منها لا يقبل الانقسام لا بالفعل ولا بالفرض هو محال سوا تناهت او لم تتناه وكذا كون الجسم المتناهي في الخارج مركبا من اجزا غير متناهية بالفعل سوا قبل كل واحد منها الانقسام الفعلي او الفرضي او لم يقبلهما ويتبين بطلان الاول من وجوه

كثيرة اذكر منها ثلثة احدها لو تالفت الاجسام ذوات المقادير منها فاما ان تداخل او لا يتداخل فان تداخلت فلا يتالف منها بمقدار وان لم يتداخل فكل وسط منها بين اثنين يلقى باحد طرفيه غير ما يلقيه بطرفه الاخر فانقسم فرضا هذا خلف وكون المركز محاذيا لجملة اجزا الدايرة ليس كالملاقاتين المذكورتين لان ما يتعلق به تلك المحاذيات المتكثرة واحد وما يتعلق به المماسات غير واحد فان ما يماسه من جهة لا يقع على موضع تماس ما يماسه من جهة اخرى وثانيها ان الرحا اذا تحركت وكان فيها اجزا لا يتجزى فاما ان يتحرك جزء من جنبه لا يقع في حيز يجاوره فاذا تحرك من دايرة الطوق جزء فاما ان لا يتحرك من دايرة القطب شيا او يتحرك اكبر منه او مثله او اقل من جزء فان لم يتحرك من القطبية سيما وان الطوقية قد يكون اضعافها مرارا كثيرة وجب ان يرى سكون دايرة القطب رؤيته اتم من رؤية حركتها وليس كذا فانا نراها مستمرة الحركة من غير ان نجد فيها سكونا اصلا وان تحرك منها اكثر منه او مثله صحت القطبية مثل الطوقية فلا بد وان يتحرك من دايرة القطب اقل من جزء فينقسم ما لا ينقسم وثالثها الشكل المربع يجب ان يكون قطره وهو الذي تقطعه مثلثين متساويين اطول من كل واحد من اضلاعه فلو كان مركبا من اجزا لا تتجزى وجب ان يكون القطر مساويا للضلع وهو ممتنع وتظهر صحة ذلك عند التامل والاعتبار واما بطلان الثاني وهو تركب الجسم المتناهي من اجزا غير متناهية بالفعل فلانه انا اذا اخذنا من تلك الاجزا عددا متناهيا فان لم يزد بالتاليف من كل الجهات مقدار لم يتالف الجسم منه وان افاد فقد حصل جسم له نسبة الى الذي فرضت اجزاؤه غير متناهية ونسبة العدد الى العدد كنسبة الحجم الى الحجم اذ بازدياد العدد يزداد الحجم فهو متناه ونسبة الحجم الى الحجم كنسبة متناه الى متناه فنسبة العدد الى العدد كذلك فالجسم الذي فرض ان اجزاؤه غير متناهية بالفعل هو متناهية بالفعل وهو المطلوب وبهذا ايضا

ان حركة الجسم وزمان حركته لا تتألف من اجزا لا تتجزى ولا الذي يعرض منهما متناهيا يتألف
من اجزا غير متناهية بالفعل لمطابقتهما للمسافة ولو قطع ما لا يتجزى من الحركة قدر ان المسافة
فان لم يتجز ذلك القدر فقد تركبت المسافة مما لا يتجزى وان تجزى فما يقطع به نصفه هو
نصف ما يقطع به كله فينقسم من الحركة ما فرض انه غير منقسم ولذا نسبة الزمان الى الحركة
فان زمان نصفها نصف زمان كلها لان الحركة الى نصف المسافة نصف الحركة الى كلها فكل
واحد من الثلثة منقسم بحسب انقسام الاخر وقد ظهر مما مر ان الجسم اذا كان منقسما
بالفعل بل يكون قابلا للانقسامات العرضية او الوهمية الى غير النهاية بالقوة من غير ان يخرج
تلك الانقسامات الى الفعل البتة فكل جسم فهو قابل للانفصال وذلك الانفصال ان ادى
الى الافتراق فهو الفك والقطع وان لم يؤد اليه فان كان لامر في الخارج فهو الذي باختلاف
عرضين في الجسم والا فهو بالوهم او الفرض وكون الاجزا غير متناهية بالقوة لا يمنع من
كونها محصورة بين طرفي الجسم ولا من كونها يقطعها قاطع بالحركة بل انما يكون ذلك ممتنعا لو كانت
الاجزا موجودة بالفعل وكل جسم طبيعي فلا بد وان يكون مركبا من مادة وصورة وذلك لانه
لا يخلو من اتصال في حد ذاته وانه قابل للانفصال حال كونه متصلا وقوع قبوله حاصلة حال
الاتصال ونفس الاتصال لا يقبل الانفصال اذ ما يقال انه قابل لشي على الحقيقة لا بد
ان يكون باقيا عند حصول المقبول لكن الهوية الاتصالية تعدم عند طريان الانفصال فلا
يكون قابلا له فاذن للجسم شي غير الاتصال به يقوى على قبول الانفصال وهو الذي يتصل
تارة وينفصل اخرى وذلك هو المسمى بالمادة والهيولى وهو ثابت للجسم وان لم ينفصل بالفعل
لان نسبته له لا بواسطة الانفصال نفسه فقط بل وبواسطة القوة عليه ولهذا كانت الهيولى
ثابتة حال الانفصال وقبله وبعده وليس لها في ذاتها انفصال ولا اتصال ولا وحدة ولا
تعدد والا لم يكن موضوعه لهذه الاشيا واذا كان كلما هو جسم فاما متصل او منفصل واما
واحدا ومتعدد فليس ما هو قابل لشي من ذلك للجسم الا القابل لذلك هو الهيولى والاتصال او

الوحدة هو الصورة واذا رجع كل عاقل الى نفسه علم ان الهوية الاتصالية من حيث هي متصل
وليست شيئا قائما بذاته ولا يعقل ماهية الجسم بدونها فهي من مقوماته فهو مركب منها
ومن قابلها ويعبر عنهما بجوهر وان كان الاتصال على اصطلاح هذا الكتاب ليس بجوهر لقيامه
بالهيولى لا بذاته والمراد بالانفصال الذي اثبت الهيولى بواسطة قبول الجسم له هو
الانفصال الانفكاكي وكل جسم فهو قابل له من حيث طبيعته الجسمية وان امتنع قبول بعض
الاجسام له فذلك لامر خارج طبيعة الجسم من حيث هو جسم ودليل ذلك ان القسمة في الجسم
وان كانت غير انفكاكية فلا بد وان يحدث في المقسوم اثنينية ما ويكون طباع كل واحد من
الاثنين طباع الاخر وطباع الجملة وطباع الخارج الموافق في النوع وما يصح بين كل اثنين منها
يصح بين اثنين اخرين فيصح اذن بين المتباينين من الاتصال الرافع للاثنينية الانفكاكية ما يصح بين
المتصلين ويصح بين المتصلين من الانفكاك الرافع للاتحاد الاتصالي ما يصح بين المتباينين وهذا
كله انما هو باعتبار التشابه في طبايع تلك البسايط فان الطبايع المتشابهة انما تقتضي حكما
شيئا واحدا غير مختلف فيجب في الجميع اما امتناع قبول الانفصال والانفصال الانفكاكي او
امكان قبولهما ولما لم يكن الاول حقا تعين الثاني وهو امكان قبول الجميع للاتصال والانفصال
الرافع له من حيث طبيعة الامتداد الجسماني المقول على الامتدادات الفلكية والعنصرية على
اختلاف اقسامها بمعنى واحد وتشترك اعداده في انها متصلة بذاتها وقابلة للانفصال ولو
بحسب الفرض واما الامر هو ثبوتها الامتدادية عند وجود الانفصال لا في الخارج ولا في الذهن
وهذا القدر معلوم ومشترك فيه ويعرض للجسم بالاحتياج الى القابل مع جميع ما عداه مما يعلم
وبما لا يعلم وهو غير مانع من الانفصال الانفكاكي من حيث طبيعته كما قد بين ويقبل الجسم
لا يوجد مجردة عن صورته والا فاما ان يصح الاشارة اليها او لا فيصح فان صحت فاما ان تقبل القسمة
او لا تقبلها فان لم تقبلها فهي نقطة حاله في غيرها والا كانت جزءا لا يتجزى فما منها الى جهة غير ما منها
الى اخرى فتنقسم واذا كانت حالة في غيرها وهو لا محالة ذو وضع فهو اما خط او سطح او جسم

ولكن كان من ذلك لم يكن تجرده عن الصورة الجسمية اذ الخط والسطح لابد من حلولهما
في الجسم وان قبلت القسمة فاما في جهة واحدة فيكون خطا او في جهتين فيكون سطحا
او في الثلث جهات فيكون جسما فاو هذه كانت في مقارنة للصورة وان لم يصح الاشارة اليها
وجب ان لا تقارنها الصورة لانها لو قارنتها فاما ان تقارنها في حيز او لا في حيز والاول
محال والا لكانت الهيولى في حيز فتكون قابلة للاشارة اليها وقد فرض خلافه والثاني
محال والا لقارنتها الصورة الجسمية لا في حيز فيحصل الجسم لا في حيز ثم ينتقل الى الحيز وهو
باطل ولان الصورة الجسمية لو قارنتها فاما ان يقارنها صورة اخرى او لا يقارنها فان كان
الاول كان ترجيحا بلا مرجح وان كان الثاني فلا جائز ان لا تحصل في حيز اصلا ولا ان تحصل
في كل الاحياز في حالة واحدة وهما ظاهرا البطلان فليس الا ان تحصل في بعض الاحياز
دون بعض وحينئذ يكون اختصاصه بذلك الحيز من غير مخصص لانه لا يكفي في اختصاص
الهيولى بحيز اتصافها بما لا يقتضي لها حيزا الا ان يشتبه مع تلك الاوصاف الى جميع الاحياز
واحدة وما يقتضي لها حيزا فقد فرضنا انتفاؤه لكن التخصيص من غير مخصص باطل واذا
بطلت الاقسام باسرها على تقدير تجردها عن الصورة ثبت تجردها عنها باطل ولو تجردها
جسمين عن الصورة ان يكون دون حيز فهو محال وان اعدنا بالاتصال والامتزاج وتركيب عن
وضعه الصورة الى من الاخر فلابد من عدمها معا ثم تخصص بعض الهيولى بصورة دون
البعض لكانت منقسمة ممانع الاجزا دون الصور والمحال لازم سوا اتصل البعض
بالبعض او انفصل عنه وهذا وما قبله فلابد لان على ان الهيولى لا تتجرد عن الصورة مطلقا
ولكن كان كل الاول منهما يدل على ان الهيولى المقترنة بالصورة لم يكن تجرده عن صورة
اصلا والثاني يدل على ان الهيولى المقترنة بالصورة لم يكن تجرده عن صورة اصلا والثاني
يدل على انها لا تتجرد بعد حصول الصورة فيها ولا يبعد ان يعرض من ذلك عدم تجردها عنها
مطلقا والصورة ايضا لا تتجرد عن الهيولى لان الاتصال من حيث هو اتصال لو كان غنيا لذاته

عما تقوم فيه لمعرض ذلك الاستغنا لذاته وقد بين انه ليس كذا ولا تخلو الهيولى ايضا
من صور اخرى تختلف بها الاجسام انواعا كالصورة الارضية والهوائية والفلكية وذلك
لان الاجسام مختلفة في اللوازم فانها اما ان تقبل الانفكاك والالتيام والشكل بسهولة كالا حسام
الرطبة او بعسر كاليابسة او لا تقبلها اصلا كالمحدد على ما ستقف والاختلاف في اللوازم
تقتضي الاختلاف في الملزومات فهذه الامور لا تقتضيها الجرمية المشاركة في جميع الاجسام
اذ لو اقتضت شيئا منها لكان كل جسم كذلك وليس كذا ولا تقتضيها ايضا الهيولى لانها قابلة لها والقابل ل
لا يكون فاعلا لما تقبله فلها علة غيرهما فان لم تكن تلك العلة مقارنة للاجسام كانت نسبتها الى
جميع الاجسام القابلة لها متساوية فتخصيص بعضها بصفة معينة دون بعض من غير استحقاق ف
ذلك البعض له تكون تخصيصا من غير مخصص وهو محال ثم ان الفاعل لا يعد الاثر الا بعد
للقبول وعدم القبول لا افادة ما يقتضيها فان الاستعداد انما هو للشي المستعد
لذاته لا بحسب الفاعل وان كانت العلة المقتضية لذلك مقارنة للجسم كانت هي الصورة
النوعية المذكورة وانما وجب تعلقها بالهيولى لوجوب تعلقها بالامور الانفعالية
ولعلك الحال في كون الهيولى لابد لها من استحقاق مكان خاص او وضع خاص وكون
الجسم بحسب تحقق اسا او كيفيا او غيرهما عن حصوله في ذلك الان وعلى ذلك الكيف
ولذلك قد يزول كونه على تلك الصفة ولا يزول استحقاقه لان يكون عليها وكل واحد
من الهيولى والصورة لا يجوز ان يكون علة مطلقة لوجود الاخرى ولا واسطة مطلقة
وجودها والا لكان متقدما بوجوده وبشخصه عليه ولا يجوز استغنا كل واحد منهما
عن الاخرى مطلقا والا امتنع التركيب منهما بل يحتاج كل واحد منهما الى الاخرى من
الوجه الذي لا يحتاج الاخرى اليها فيه لئلا يلزم الدور فيوجدان معا عن سبب غيرهما ولكون الهيو ل
في حد ذاتها لا مقدار ولا قبول قسمة لها لا بانها حلول المقدار والصورة الجسمية فيها وانما
كان يسمع ذلك ان لو كانت توجد ولا حال فيها ثم يوجد وقد حل فيها حلول الثريان فانه لا يحل

شبا ذو طول وعرض على الوجه المذكور في شي لا طول له ولا عرض كما عرفت اما اذا كان
محل يوجد فيه حال يستفيد المحل من ذلك الحال صفة فاذا ميز المحل من الحال في العقل يوجد
عاريا عن الصفة المستفادة في حد ذاته كالاسود اذا طرى في محل السواد فانه يكون في حد
ذاته ليس باسود لانه ذو لون مضاد للسواد وهكذا فانها تستفيد المقدار وقبول
القسمة من الصورة فاذا اخذت في العقل من حيث هي هيولى لا من حيث انها متصورة
بصورة او غير متصورة لا يكون لها في حد ذاتها مقدار ولا قبول قسمة لانها تستفيدها
من الصورة وهكذا الوحدة والكثرة وغيرهما وهذا المعنى من الحلول مغاير لمعنى الحلول
على الوجه المعمم وكل جسم فاما بسيط وهو الذي ليس فيه تركيب قوى وطبايع
بل طبيعته كله وطبيعة جزء شي واحد واما مركب وهو على خلاف ذلك وكلاهما اشتركا
الى متى خلى احدهما وطباعه من غير قاسر فلا بد له والحالة هذه من وضع وشكل ومقدار
هل بها معين والمقتضى لذلك اما امر خارج عن الجسم او غير خارج عنه والخارج فرض
بينه هواء وان غير خارج وهو اما مشترك فيه بين جميع الاجسام وهو باطل والا
لاشترك الجميع في ذلك المعنى من هذه الامور وليس كذا او غير مشترك بل هي امور
مختلفة يختص كل واحد منها بجسم من الاجسام وذلك هي طبيعة الجسم الذي اختص
به واقتضاء هذه الطبايع لما تقتضيه من هذه الامور المعينة اما ان يكون اقتضاء لا
يزيله مع وجودها قاسر او لا يكون كذلك والاول باطل لما نشاهده من ازالة القاسر
لها وعود الجسم الى ما تقتضيه طباعه منها عند زوال القسر فتعين الثاني وهو
ان يكون موجبه لها بل مقتضيه لا تستجابها ولا يلزم من كون كل جسم له وضع ان يكون
لكل جسم مكان فانا نعني بالمكان السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من
الجسم المحوى وعلى هذا فالجسم الذي يعرض اخر الاجسام له وضع وليس له مكان وكل
جسم له مكان فمكانه واحد اما ان كان بسيطا فلان الطبيعة الواحدة تقتضي من كل

الا
ما لا بد للجسم ان يلزمه واحدا غير مختلف بالاوقات والاحوال اذا منعها مانع فاذا فقد
المانع تقتضي من كل جنس مما يلزمها من الاعراض شيئا واحدا على نهج واحد واما ان كان
مركبا فان غلب احد اجزائه فمكانه مكان الغالب وان لم يغلب فان كان فيه اجزاء امكنتها
في جهة واحدة مع الغالبة على الباقية فمكانه هو ما تقتضيه الغالب فيحتسب ذلك اذ
لا غالب فيه مطلقا وان لم يكن فيه اجزاء بهذه الصفة فمكانه هو الذي اتفق وجوده فيه
عند تساوي الجاذبات فانه لو مال الى احد الامكنة المتساوية النسبة اليه لكان ذلك
تخصيصا بلا مخصص ولا مكانان طبيعيان لجسم واحد والا فعند حصوله في واحد منهما
ان طلب الاخر فمطلوبه هو الطبيعي دون ما هو فيه وان لم يطلبه فما هو فيه هو الطبيعي له وعند
مفارقته لهما ان لم يطلب لواحد منهما فليس شانهما طبيعيا له وان طلبهما معا امتنع توجهه
اليهما دفعة وامتنع توجهه الى واحد منهما دون الاخر لانه رجح من غير مرجح وان طلب
واحدا فقط دون غيره فذلك هو الطبيعي لا غيره والبسيط يقتضي طبيعته الواحدة من الاشكال
شكلا واحدا هو الكرة والا لاختلفت الهيئات عن قوة واحدة في مادة واحدة بدون المؤثر الواحد
من حيث هو واحد في القابل الواحد لذلك باثر مختلفا وبطلانه ظاهر ولا يكمل اسناد الشكل
الكري للجسم البسيط الى جسمية المشتركة لان ذلك الشكل لا بد وان يكون متمسكا بالمقادير
المختلفة فيلزم من حيث تعينه عنها فيستفيد من حيث هو لملك الى غير التقيد المشترك من
الجسمية واذا لم يحصل للجسم امر من الامور مع قيام مستوجبه فذلك لاسباب لا نعلمها
تفصيلا وهي اما راجعة الى العلة الفاعلة او الى العلة القابلية او اليهما معا ووجود جسم
غير متناه او اجسام مجموعها لا نهاية له وان كان كل واحد منها متناهيا محال والا لكان
لنا ان نعرض فيه او فيها بعدين خرجا من مبدا واحد كساقي مثلث لا يزال البعد بينهما يتزايد
بحسب تزايدهما في نفسيهما فلو كان البعدان المذكوران ممتدان الى غير النهاية لكان ما بينهما
ايضا الى غير النهاية لانا فرضنا ان بين ساقيها لتزايدهما فكانا لا محالة محصورا بين

حاصرين وهو محال وهذا الفرض واقع في نفس الامر فانا اذا قسمنا جسما ذا استدارة
كالكرة باربعة سطوح متساوية انقسمت سعة العالم الجسماني بحسب انقسامه فان كان
ما بين كل سطحين منها متناهيا فالكل متناه او غير متناه مع انحصاره بينهما فهو من البطلان وليس
خارج الاجسام ولا بينها خلا ونعني به بعدا ما قائما بذاته لا في مادة من شانه ان يملاه الجسم ولو
امكن خلو البعد المذكور من مادة لكان ذلك الفراغ له مقدار في جميع الاقطار وكان بعضه اصغر
واكبر من بعض فان ما اتسع جسما يفضل على ما هو اصغر منه ولا يتسع الاكبر فلا يكون ذلك الفراغ
عدما محضا اذ العدم المحض لا يقبل المساحة والتقدير ولا يقال ان بعضه اكبر من بعض او اقل
منه وابعاده اذا كان بين اجسام غير ابعاد ما هو بينها من الاجسام فان البعد الاخذ من الزاوية
العليا الى الزاوية السفلى مما يحاذيها ليس في ابعاد تلك الاجسام ما يساويه واذا لم يكن الخلا
معدوما فهو موجود اما قائم بذاته او بغيره فان كان قائما بذاته فهو متصل لمطابقته الجسم
المتصل وكلما طابق المتصل فهو متصل وكل متصل باتصاله في مادة فالخلا بعد في مادة ولا شي
مما هو بعد في مادة خلا فلا شي من الخلا خلا هذا خلف وان كان قيامه بغيره فهو في مادة ايضا
فيعود الخلف ثم كيف يتصور حصول الجسم فيه بحيث يكون بعده وبعد الجسم الحاصل فيه متداخلين
ملتقي كل واحد منهما كل الاخر ولا يزيد الاثنان على الواحد ولا الكل على الجزء وهل يمكن ان يكون المانع من
تداخل الجسمين بمعنى صيرورة احدهما في حيز الاخر الا البعد الذي له اختصاص بالحيز بذاته دون
ما لا اختصاص له بذاته بالحيز والوضع كالمادة وسائر ما يقوم بالجسم من اعراضه ولعلنا لا نعني
بالجسم الا الجوهر الذي يمكن فيه فرض ابعاد ثلثة متقاطعة على زوايا قائمة فجوهريته هي كونه قائما
بذاته وذلك واضح له وكونه شيئا من شانه قبول تلك الابعاد هو جسميته والابعاد المذكورة
عرضية هي الجسم التعليمي واذا نظرنا في الخلا وجدنا ذلك كله صادقا عليه فما فرض خلا
فهو جسم الجسم الان لا يكفي بما ذكر في تعريف الجسم وحينئذ يصير الخلاف لفظيا والخلا الخارج
عن كل الاجسام لو جاز وجوده لما امكن عدم تناهيه لمثل ما مر في امتناع عدم تناهي الاجسام

ولما امكن ايضا كونه متناهيا والا لكان حصول العالم الجسماني في حيزه دون ما عداه من
اجزائه مع انه في نفسه متشابه لا اختلاف فيه ترجيحا من غير مرجح اذ لا يمتاز الابعاد الذاتية
على الاتفاقات والفاعل متساوي النسبة الى شيء متشابه لا يخصص بعض اجزائه بشيء دون
بعض ودخول الاجسام الثقال ذوات التجاويف على الماء وانجذاب الشيء في المحجمة من
الامور المبنية على امتناع الخلا وقد ذكر في امتناع لا نهاية الابعاد وفي استحالة وجود الخلا
وجوه كثيرة غير التي ذكرته ولكنها غير ملائمة لقصد الاختصار وقد ظهر مما تقرر ان لكل
جسم مادة وصورة طبيعية واعراضا فمادته هي المعنى الحامل لصورته وصورته هي ماهيته التي
بها هو ما هو وطبيعته هي القوة التي تصدر عنها حركته او سكونه الذي يكون عن ذاته
واعراضه هي الامور التي اذا تصورت مادته بصورته وتمت نوعيته لزمته او عرضت له
من خارج

الفصل الثاني ٥

في العناصر واحوالها باعتبار الانضداد ∴ الجسم الذي من شانه ان يتحرك بحركة مستقيمة
ينقسم الى الكثيف وهو الذي يحجب ابصارنا عن ابصار النور بالكلية والى اللطيف وهو
الذي لا يحجبها عن ابصاره البتة والى مقتصد وهو الذي يحجب عن ذلك حجبا غير تام على
اختلاف مراتبه في ذلك الحجب وينقسم الجسم المذكور بوجه اخر الى حار خفيف وبارد ثقيل
وقد سبق بيان ذلك وهذا الجسم اذا جاز انفصاله عن كليه بنوعه فهو قابل للحرقة فهو له
لذلك ولينه ان كان يسهل قبوله فهو الرطب وان كان بصعوبة فهو اليابس وعن اذا تأملنا
بسائط الاجسام التي عندنا في عالم الكون والفساد لم نجدها خارجة عن اربعة الارض
ومنها من التقسيم الاول الكثافة ومن الثاني البرودة والثقل ومن الثالث اليبوسة والماء ومن ممر
من التقاسيم الثلثة الاقتصاد والبرودة مع الثقل والرطوبة والهواء ومنه من الثلثة اللطافة
والحرارة مع الخفة والرطوبة والنار ولها منها اللطافة والحرارة مع الخفة وفي يبوستها او رطوبتها
شك اما ما هو بحسب التقسيم الاول فظاهر لان في الارض والماء والهواء وضعفنا في النار

ويدل عليه فيها انا نرى النار كلما كانت اقوى كان لونها اقل فان كير الحداد اذا قوي النار
فيه ذهب لونها ونجد اصول الشعل وحيث النار قوية متمكنة من الاحالة التامة للاجزا
الارضية هي شفافة لا تقع لها ظل والاجسام الدخانية اذا صعدت الى قرب الفلك احترقت
ولو لم يكن هناك طبيعة محرقة هي النار والا لما كان ذلك دايما او اكثريا ولو لم تكن تلك النار
التي عند الفلك لطيفة لوجب ان تكون ساترة للسما والكواكب وشبه ان النار التي عندنا
انما كانت ساترة لما وراها لما يخالطها من الاجزا الارضية ولهذا كلما كثرت الاجزا الارضية
فيها قوي لونها وكلما قلت تلك الاجزا ضعف النار ومالت الى الشفافية فثبت ان النار
البسيطة شفافة كالهوا واما ما هو بحسب التقسيم الثاني فهو قريب من الموضوح الى
حرارة الهوا انما هي بالقياس الى الما لا الى النار ولذلك يشبه به الما يصير به حارا
اذا سخن ولطف ولو لم يكن اسخن من الما لم يكن اخف والطف منه واذا احسسنا في الهوا
المجاور لابداننا ببرودة فذلك لانه ممتزج بما يخرج اختلطت به من الما المجاور له ولولا
ان الارض تحمى بالشمس وتحمى بسببها الهوا المجاور لها لكان ابرد من هذا ولكنه تحمى الهوا
المجاور للارض الى حد ما فيصل البرودة فيكون ما فوقه ابرد الى حد ما ثم يرتقي الى ما هو حار
ولا كالنار ويحقق برودة الارض انها اذا لم تسخن بالرياح الحارة ولا باشعة الشمس والكواكب
ولا بغير ذلك ظهر فيها برد محسوس وكونها ابرد من الما او الما ابرد منها فمشكول ويؤكد
كونها ابرد من الما انها اثقل منه وليس بقطعي اذ جاز ان يكون لازدياد ثقلها سبب اخر
غير شدة البرد وكون الاحساس ببرودة الما اكثر لا يدل على انه في نفس الامر كذلك لجواز
كون ذلك لفرط وصوله الى المسام فان النار اسخن من النحاس المذاب مع ان الاحساس بسخونته
اشد من الاحساس بسخونة النار واما الذي بحسب التقسيم الثالث فهو واضح في الثلثة الاول
وفي يبوسة النار ورطوبتها تردد اما يبوستها فقد استدل عليها بان الحرارة الشديدة
تفني الرطوبة عن المادة وليس بدليل على الحقيقة فان ازالة الرطوبة انما هو للتلطيف والتصعيد

لا بانها يابسة في نفسها ثم انها تجعل الما سريع حارا او هوا ارطب مما كان واشد
ميعانا فعلى هذا كان يجب ان يكون رطبة واما رطوبتها فاستدل بعضهم عليها بانها سهلة
القبول للشكل سهلة الترك له وهو ضعيف ايضا لان التي نحسها كذلك هي النار التي
عندنا وجاز ان يكون ذلك لمخالطة اجزا هوايية لها ويحتمل ان يكون النار البسيطة فيها
يبس ما اذا انسبت الى الهوا والما وان لم يكن يابسة بقياسها الى الارض والنار هي الغاية لعله
في الحرارة والارض يبسها اشد من بردها والما برده اشد من رطوبته بل لو زال وطبعه
لكان جموده اذا لم يستحيله جسم حار الا انه ليس جموده كجمود الارض فهو رطب بالقياس اليها
لا مطلقا ولو كان برد الهوا هو الذي يجمد الما لكان الهوا ابرد من الما وقد يقتصر جلالا ودليل
على حصر العناصر في الاربع هو انها اما خفيفة او ثقيلة وكل واحد منهما اما مطلق او غير
مطلق والخفيف المطلق هو الذي في طباعه ان يتحرك الى غاية البعد الذي يمكن ان يصل
اليه هذه الاجسام مايل جهة السما وهو النار والخفيف الغير المطلق هو الذي
في طباعه ان يتحرك في ذلك البعد الى تلك الجهة ولكن لا الى غايته وهو الهوا والثقيل
المطلق هو الذي في طباعه ان يتحرك الى غاية البعد الذي يمكن وصولها اليه مايل
جهة السفل وهو الارض والثقيل الغير المطلق هو الذي في طباعه الحركة الى تلك الجهة
لا الى غايتها وهو الما وقد بان بان هذه الاجسام لم تخل عن الكيفيتين الفعليتين اعني
اعني المهيئين للتاثير والتحريك وهما الحرارة والبرودة وعن الكيفيتين الانفعاليتين اعني المهيئين تبين
للقبول والتاثر عنه وهما الرطوبة واليبوسة ولا يوجد منها ما هو حار فقط او بارد فقط
لان التقسيم الاخر يثبت عليه رطوبة او يبوسة وكذا لا يوجد منها رطب فقط او يابس فقط
واجتماع اربعة او ثلثة من هذه الكيفيات في بسيط واحد منها ظاهر الامتناع والهيات
الغير العامة لجميع الاجسام التي عندنا كاللون والطعم والرايحة يجوز ان يخلو عنها هذه
الاجسام فاما الاعدد للهوا لونا ولا طعما ولا رايحة الا ان يخالطه غيره وجاز ان يكون

لهذه الاجسام بعض ذلك او كله لا يعتبر به لضعفه فيها او لعدم شرط احساسه وحركات
الغبار الى اما كنها لو كان قسريا لما كان الاكبر من اجزايها يتحرك الى مكان طبيعه اسرع مما يتحرك
اليه الاصغر منهما فان فعل القاسر في الاصغر اقوى من فعله في الاكبر لكثرة الممانعة فيه
وهذه تستحيل بعضها الى البعض بعض وينقلب بعض اجزايها الى بعض اجزا الاخرا ما الاستحالة
فتشبيها فيما يعلم وان احتمل غيره مما لا يعلم فهو بمجاورة او مماسة او مقابلة او حركة كما يسخن الما
بمجاورة النار او مماستها او بمقابلة الشمس او بتحريكه بالخضخضة وليس يسخنه لان اجزا
نارية تفشت فيه والا لكان يسخن ما في كوز خزف اسرع من يسخن ما في قمقمة نحاس على شبه
تسويلهما وتساويهما اذا كان راس الانية مسدودا وهي مملوة فان للغاشي مكان المداخل
حتى يحل الما كله ولا تشاهد فيه الا الخارج وكيف يلطف الما ملاك الاجزا اشيا فيشا
ولو خالط المبرد اجزا جمدية لما برد الجمد ما فوقه اذ ليس من طبع الاجزا الجمدية الصعود
والخضخضة والمحلول يسخن بالحركة ولا نار هناك حتى تتشرف ولا يمكن ان يقال كانت
كامنة فاظهرها الحك والخضخضة فانها تسخن بالتحريك مع ان ظاهره وباطنه كانا
باردين ثم صارا حارين ولو كان هناك حرارة باطنة لاحسس بها قبل تحريكه ثم كيف يصدق
نار النارية المنفصلة عن الخشب والباقية فيه بعد تحرقه كانت كامنة ولم يحس بها عند
اللمس والرض والسحق وكذا التي في الزجاج الذايب مع انه لا يستتر ما في باطنه وكان
هذا مما لا يحتاج الى ايضاح لوضوحه وتستفيد هذه الاجسام بمقابلة المضي لقبول التسخن
من المبدا المعد له وتشتد حرارتها لشدة المقابلة وتضعف بضعفها ولهذا كان الحر في
الصيف اشد وليس لان الشمس يسخن بذاتها والا لكان الهوا الابعد عن الارض اسخن لانه
اقرب اليها لذا فان الجبال والاعم التي في الجو باردة في الصيف لبعدها عن مطرح الشعاع
واذا وضع في الشمس قارورة فيها ما انعكس منها من الضو ما ربما احرق قطنا او نحوه اذا
قرب منها ولو كانت حاليه لما فعلت ذلك لان الهوا لا يفعله النور والا لحجب يتناوبه

الانوار الشمسية كما يفعله السحاب وما يجري مجراه مع ان طبع الما التبريد لا التسخين وكذا
المراة المحرقة ذات التقعير التي ينعكس الاشعة من سطوحها الى وسطها فيحرق لاستعداد
الاضوا انعكاسها واما انقلاب بعض اجزا عنصر الى بعض اخر فيظهر لك من ان النار المنفصلة
عن الشعل لو بقيت نارا لرايت او لاحرقت ما قابلها على بعض الجوانب كما لو كانت في خيمة
فاذن انقلبت هوا وكما تشاهد صيرورة الهوا نارا بالنفاخات والطاس المكبوب على
الجمد يظهر عليه قطرات ما مع انه ليس من الرشح اذ ليس طبع الما الصعود ولو كان نحاسا
لكان ما يلقاه الحار اولى ولا لانه كان موجودا في الهوا فيحيل لان في الصيف لو حصلت
الاجزا المائية في الهوا لتصاعدت لفرط حرارة هوايه ولا تستحيل مجاورة للانا ولو تعب للزم
نفاذها سواء حصول الذي بعد تحته كل مرة ويتقطع مع كون الانا بحالة او سينا
كل مرة عما قبلها او تراخي ازمنة حصولها لتساعدها عن الانا وهذا كله على خلاف
الواقع ولا يلزم ان يحيل ذلك الما هوا احر لذلك الى ان يجري الما حر بالانا لان الما للطفه
يسرع انفعاله عن الهوا فيكسر برودته ولا لذلك جرم الانا الذي يعسر قبوله لكثفه
عرفيه ويشتد تكثيفه بها وحفظه لها عند حصولها ولو كان تركب القطرات على
الانا لكون الاجزا المائية المتبددة في الهوا اعدت اليه كان انجذابها الى اجسام عظيمة
تقرب الانا اولى ولو كان ذلك لان الاجزا الجارية في الهوا عند الاجياص والمستنقعا
اكثر لكان لا تساوي الحال في ذلك عند قرب الاجياص وعند البعد منها وقد تشاهد
في تلك الجبال ان الهوا الشديد البرد يجد سحابا لم يسبق من موضع اخر ولا انعقد من بخار
متصعد ثم نرى ذلك السحاب يهبط ثلجا ثم يصحى ثم يعود واذا لم يحصل ذلك مع شدة
البرد المحيل للهوا فلوجود مانع او فقدان شرط لم يطلع عليه وصيرورة الما هوا اشيا
من على الامر بحيث يلطف بالكلية ويزول عنها الانعقاد وكون الما يصير ارضا فقد
شوهد عيانا في بعض المواضع وليس ذلك لان الما كانت معه اجزا ارضية

تحجرت او انفصل الما وانعقدت فانه قد يرى الماء صفا وينعقد في زمان يسير حجرا يعلم
ان ليس فيه من الاجزا الارضيه بقدر الحجر الحاصل منه وانه لم تبخر الاجزا المائيه في ذلك
الزمان اليسير ولو كانت الاجزا من الارض فيه على تلك الكثره لشوهدت ولبس لذا وهذه
الانقلابات داله على ان العناصر هيولى مشتركه تخلع صوره وتلبس اخرى ولولا ذلك
لكان الانقلاب محالا فان صيروره الهويه هويه اخرى من الامتناع وذلك كصيروره السواد
بياضا لا الاسود ابيض بان يزول عن الشي سواد ويحصل فيه بياض وهذه العناصر تتخلخل
بالحراره وتتكاثف بالبروده وذلك معلوم بالتجربه والتخلخل اما بتباعد اجزا الجسم بعضها
عن بعض مع تخللها اجسام ارق منها لا تكون مناسبه لها كل المناسبه واما زياده مقدار
الجسم لا بانضياف ماده اخرى اليه بل لان الماده لا مقدار لها في حد ذاتها فلا يلزم ان تكون
دايما على مقدار واحد بل من حيث هي هي نسبتها الى المقدار الكبير والصغير سوا والتكاثف
ما يقابل التخلخل باحد معنييه والتخلخل قد يكون طبيعيا كما يحصل عند انقلاب الما هوا فانه
طبيعي للهوا وقد يكون قسريا كما يشعل الجر بالنار ويسمى التكاثف ايضا الى الطبيعي والقسري واذا زال
القاسر كل واحد منها عاد الى ما تقتضيه طبعه وهذه العناصر الاربعه هي على هذا الترتيب الارض
وفوقها الما وهما بمنزله كره واحده واذا ذكر قطر الارض فانما يراد به قطر يحويهما ويحيط بها
الهوا ويحيط به النار وليست كلها موجوده على محوضتها وذلك لان قوى الاجرام السماويه
تنفذ فيها فيحدث في النار دخانا اخلاطا فيصير بذلك دخانيه وبخاريه وتخلط بها ناريه وهوايه
فتصعد الى فوق اعني مائيه او دخانيه ارضيه تخلطها به فتكاد تكون جميع المياه وما يجاورها
من الاهويه مخلوطه ممتزجه وشبيه ان تكون للارض ثلث طبقات طبقه مائله الى المحوضه
وطبقه مختلطه من المائيه والارضيه وطبقه منكشفه عن الما يجفف وجهها الشمس وهي
البر والجبل ومكان الما الذي هو البحر وللهوا ايضا طبقات فان ما يلي الارض منه يسخن بمجاوره
الارض المسخنه بالشعاع وما بعد عنها يبرد فتكون طبقه الهوا الثاني فلطبقه حاره ويليها

طبقه حاريه بارده ثم يليها هوا اقرب الى المحوضه او محض او دخاني لان الدخان احف واعلو ى
نفوذا من البخار ويعد طبقه الهوا طبقه النار ولولا وجودها فنان الا لما كانت الاجسام
الدخانيه اذا تصاعدت احترقت ولعلها تكون حرقه لسرعه احالتها لما خالطها اليها وقد
بين في علم الهيه ان غايه ما يمكن ان تكون الانعكاسات مرتفعه عن مركز الارض هو الى اقرب بب
بعد القمر عنه وذلك ثلاثه نصف قطر الارض واحد وثلثه وثلثون مره وربع مره بالتقريب ع
وقد بين بعض فضلا علم الهيه ان منتهى الاجزا الغليظه القابله للضو ومهب الرياح وارتفاع
الغيوم وانعكاس الاشعه من الارض تكون ارتفاعه من سطح الارض احد وخمسين ميلا وخمسه
عشر دقيقه تقريبا ويستغرق مقدار الميل وهذه الكره تسمى كره البخار وهذه الاربع .
هي اسطقسات المركبات لانا اذا وضعنا المركب في القرع والانبيق حصل منه جوهر ارضي
ومائي وهوائي والما والارض اذا اختلطا فلا بد من حراره تطبخها والجوهر الطافي هو
النار ودايما الرطب واليابس ان تخمر الرطب باليابس يحصل المركب بواسطه الرطب
قبول الاشكال وبواسطه اليابس حفظها وفايده الحار الانضاج وفايده البارد التكاثف
الحافظ للهيه والتركيب وكان نار الحاوره للفلك متحركه بحركته ويؤكد ذلك الشهب
وذوات الاذناب على موافقه الفلك كما سيعلم ولكره الهوا ليست محيطه الاستداره
بمعنى المائيه الما والارض فيدخل في الوهاد والاغوار ويدخل فيه الجبال وغيرها
من المرتفعات ومجموع الما والارض قريب الى الاستداره وان لم يكن استدارته حقيقه ل
ولو لم يكن كذلك لكانت اما مستقيمه من المشرق الى المغرب او مقعره او محدبه والاول
باطل والا لكان طلوع الكواكب على جميع البلدان الموضوعه على ذلك السطح وغروبها عنها
في زمان واحد فما كانت تختلف اوقات الخسوفات في شي من البلدان والثاني ايضا باطل ا
والا لكان طلوعها على البلدان الغربيه قبل الشرقيه فهي اذن محدبه من المشرق الى المغرب ولكه
من الشمال الى الجنوب فانها لو كانت مستقيمه فيها لما ظهر ازدياد ارتفاع الكواكب

القريبة من احد القطبين والبعد وازدياد انحطاطها بحسب سلوك السالك الى الشمال
او الى الجنوب ولو كانت مقعرة فيها لازداد حما ما قرب من القطب الشمالي لما ازداد
التوغل في الشمال والمسكون من الارض يحدث من جميع الجوانب ويحدث منه ان لها كذا
لسما عند اعتبار استداره لظلها في الخسوفات لها فان انخساف القمر مستدير وهو
ظل الارض ولولا كرية الما لما كان السائر في البحر من اي النواحي والى ايها سار اذا
قرب من البر يرى ولا مع وجه الما رووس الجبال او المنارة فلما قرب يرفع له منها
كل شي كانها كانت غارقة في البحر فظهرت قليلا قليلا ولو كان سطح الما مستويا لرات
شموها دفعة واحدة والارض في وسط السما فان الشمس وغيرها من الكواكب اذا
غربت لم يرجع الى المشرق لها الاستمام حركة دورية ولو وجب قبل تمامها الطلعة من
مغربها وليس كذا ولو جاوزت الارض المركز الى اي جانب فرض كانت فاصلة العلو
وحولا يلاقيها ولو كانت الى موضع من السما اقرب لكان من شكل جبال ذلك الموضع ترى
من السما اقل من نصفها ومن يسكن بجبال البعد يرى الزيدة ولا قدر لها محسوس عند
السما والا لكان جميع من على الارض لا يرون من […] ابدا الا اقل من نصفها فقدر
تفاوت ما بين مركز الارض ومحيطها ونحن الذي يظهر لنا من السما هو نصفها لا تعادر
ذلك شيئا محسوسا ولولا ذلك لما كان الكوكب من الناسه يرى كالنقطة في السما
مع ان ارباب علم الهيئة يثبتوا انه اكبر من الارض باضعاف كثيرة والارض ليست
متحركة حركة دورية والا لكان من رمى الى ابي جهتين انقضا من سهام واحدة بعون واحد
تجاوز ارسهاما ماخذ المتعددين المستقيمين في مسافة المرمى مختلفين لكونهما
يوصلان مسافتين والتضاريس التي في سطح الارض بسبب الجبال والوهاد هي
بمنزلة خوسات في ظاهر بعض الكرات التي يصنعها بايدينا فلا يقدح في ان يكون جملة
كلها كرة بحسب الحس وان لم يكن كرة على حقيقة دورية التي هي مجموع الارض والماء على

ما امتحن بالسير في ارض مستوية حتى ظهر من جهة المسير درجة من الفلك وجد من
معالمها مثلها فكان حصة الدرجة من الارض ستة وستين ميلا وثلثي ميل هو اربعة
وعشرون الف ميل كل ميل اربعة الاف ذراع كل ذراع اربعة وعشرون اصبعا كل
اصبع ست شعيرات بطون بعضها الى ظهور بعض ذلك انما هو على وجه التقريب ومنه
يعلم مقدار قطرها ومساحتها تقريبا

الفصل الثالث في احوال هذه العناصر عند امتزاجها وتركيبها

اذا اجتمعت العناصر الاربعة او بعضها بحيث يفعل تلك الاجسام المجتمعة بكيفياتها
المتضادة حتى يحصل منها كيفية متوسطة متشابهة في جميع الاجزا فذلك هو امتزاجها
وتلك الكيفية المتوسطة هي المزاج والغرض من المزاج والفساد ان […] تبطل
الكلية والمزاج بوسط الصفحات والاجسام وان كان لها تاثير لا بالمماسة كتسخين الشمس
المقابلة وجذب المغناطيس للحديد الا ان ما يفعل منها بالمماسة كلما كثرت فيه المماسة
بسبب تكثر السطوح التي توجب تكثرها تصغر اجزاء المتماسين كان فعله اقوى ولهذا
كلما كان تصغر اجزاء العناصر اكثر كان امتزاجها اتم وانما يفعل كل واحد منها
يفعل بصورته وينفعل بمادته اذ الفعل والانفعال مختلفان لا يصدران من حيثية
واحدة متشابهة وهذا الحركة الجزا الى سفل فان المتحول مادته والمحول صورته النوعية
واذا لم ينته التفاعل من المختلفين الى حد التشابه في جميع الاجزا يسمى تركيبا لا امتزاجا جا
والمركب اعم من الممتزج واذا اجتمع الحار والبارد لم يبق كل واحد من الحرارة والبرودة
مكسورا بالاخر ولا يحصل في كل واحد من المختلفين حرارة فان اجتماعهما في محل واحد و لا برودة ؟
محال بل يبطل كيفية كل منهما ويحصل له كيفية اخرى متوسطة هي غير الطرفين بالنوع ع
من المبدا الفياض لها عند استعداد القابل لذلك الاجتماع بحصولها له […] بداد
الكيفيات وضعفها ان يبطل كيفيته ويحدث اشد منها او اضعف منها ولو كان استند اد

الكيفية انضمام اخرى مثلها اليها في المحل لاجتمع المثلان في محل واحد من غير فارق وهو محال
ولولا بقا العناصر في الممتزج لما تميزت عند وضعها في القرع والانبيق والممتزجات قد
يؤثر بنفس المزاج كتبريد ما غلب عليه البرد وتسخين ما غلب عليه الحر وتسمى ذلك التاثير
بالكيفية وقد يؤثر بنوع يتبع المزاج كتاثير السم في البدن فان اليسير منه يؤثر ما لا يؤثر
الكثير التام الكيفية كان القليل من الافيون يؤثر من التبريد ما لا يؤثر الكثير من
الارض والما ومما يتبع الامتزاج من الكيفيات هي الالوان والطعوم والروائح والاشكال
ولو كانت هذه بنفس المزاج لكانت ملموسة اذ المزاج يتوسط كيفيات ملموسة فيكون
ملموسا ولا شي من هذه بملموس والممتزج ان كانت مقادير القوى المتضادة فيه متساوية
فهو المعتدل الحقيقي والا فهو الخارج عن الاعتدال والمعتدل بالحقيقة ان لم يوجد لما
[illegible] من تفرق بسائطه لا يحصل لان البسائط المجتمعة لو تساوت فيه مقادير قواها
لكان ان مال الى احد احياز تلك البسائط كان تخصيصا بلا مخصص وان لم يمل كان الميل
[illegible] كل واحد منها الى حيزه الطبيعي مما لا يعوقه عائق فيتفرق فيعود كل واحد منها الى
حيزه الطبيعي والاسكان المطلوب بالطبع [illegible] من غير قاسر وهو محال فهو ان وجد
[illegible] عن التفرق والا فلا يوجد [illegible] ايضا هذا لو كان له مكان غير
مكان احد بسائطه اما اذا لم يكن له مكان خارج عن امكنتها فلا يمكن وجوده اصلا
لانه لو كان موجودا لكان له ميل طبيعي الى مكان ما اذ لا جرم عديم الميل ولا يتصور فيه
ميل الى مكان احد بسائطه فانه ترجيح من غير مرجح ولا مكان مشترك بين جميع البسائط
حتى يكون مكانا له يميل اليه بالطبع واذا لم يكن له بد من ميل على تقدير وجوده ولا سبيل
له على ذلك التقدير فلا يمكن وجوده فالموجود من الامزجة خارج عن الاعتدال الحقيقي وهو
اما مفرد وهو الذي خرج عن الاعتدال في كيفية واحدة وهو الحار والبارد والرطب
واليابس واما مركب وهو الخارج عنه في الكيفيتين معا وهو الحار الرطب والحار

اليابس والبارد الرطب والبارد اليابس فالممتزج الغير المعتدل لا يخرج عن احد هذه
الاقسام الثمانية والممتزجات قد تجتمع فيحصل منها امتزاج ثان وربما اجتمعت ايضا فيحصل
ثالث وما زاد كالسكنجبين من السكر والخل فان لكل منهما مزاج وليس تساوي الاجزا ولا عدم
تساويها شرطا في المزاج وقد تكون القوة فيما مقداره صغير اقوى من القوة فيما مقداره اكبر منه
يعرف ذلك من قوى الادوية وغيرها والانفعالات الحاصلة من الحار والبارد والرطب
واليابس كثيرة كالنضج والطبخ والاذابة والحل والعقد والتعفن والتكرج والاحصاف
والاسخان والانطراق والتلبد وغير ذلك مما هو مذكور في المطولات والمركب من يوجد فيه
من العناصر بكمياتها وكيفياتها القسط الذي يليق به يسمى معتدل المزاج وان كان في نفسه
غير معتدل حقيقي وان لم يتوفر عليه ذلك يسمى خارجا عن الاعتدال ولو كان في نفسه معتدلا
حسيا والمعتدل بهذا المعنى اما نوعي او صنفي او شخصي او عضوي وكل واحد منها
اما بالنسبة الى الخارج عنه او الى الداخل فيه والنسب المختلفة الواقعة في بسائط المركبات
لا سبيل لنا الى حصرها ولولا كثرتها لما كان ما يحصل بسببها من انواع الكائنات واصنافها
واشخاصها على هذه الكثرة المشاهدة التي يفوت احصاها كثيره وسببية المزاج لهذه المكونات
كما سبق انما هو من طريق تحصيل الاستعداد لوجودها لا من طريق انها اسباب فاعلية لها

الفصل الرابع في الكائنات التي تحدث منها من العناصر بغير تركيب

ما يكون من العناصر من غير ان يكون احدها جزا منه ينقسم الى ما يحدث فوق الارض والى
ما يحدث فيها اما ما يحدث فوق الارض فمنه ما سببه اشراق الشمس على المياه والاراضي
الرطبة فانها تحلل من الرطب بخارا ومن اليابس دخانا فاذا صعد البخار فربما تلطف وصار
هوا وربما بلغ الى الطبقة الباردة من الهوا فتكاثف واجتمع سحابا وتقاطر مطرا وقد
يكون السحاب عن تكاثف الهوا بالبرد الشديد وربما كان البرد اقوى من ذلك فجمد السحاب
قبل تشكله بشكل القطرات فنزل ثلجا او جمد بعد تشكله بذلك فنزل بردا وان لم

يبلغ الى تلك الطبقه فان كان كثيرا اصار ضبابا وان كان قليلا وتكاثف ببرد الليل فان لم يجمد
نزل طلا وان انجمد نزل صقيعا واذا اصعد الدخان مخلطا مع البخار وارتفعا معا الى
الهواء البارد وانعقد البخار سحابا واحتبس الدخان فيه فان بقي الدخان على حرارته قصد
الصعود وان برد قصد النزول وكيف كان فانه يمزق السحاب تمزيقا عنيفا فيحدث منه
الرعد فان اشتعلت النار لشدة المحاكه حدث منه البرق او الصاعقه او هما معا باختلاف
شرايط محلها واذا وصل الى كرة النار وانقطع اتصاله بالارض واشتعل وسرى فيه الاشتعال
وان كان كوكبا ينقذف به وان لم يشتعل لكنه احترق ودام فيه الاحتراق كان على صورة ذوابه
او ذنب او حيه او حيوان له قرون وقد يحدث فيه علامات هايلة حمر وسود وقد يقف
تحت كوكب ويدور مع النار بدوران الفلك اياما واذا لم ينقطع اتصال الدخان من
الارض الى ان يصل الى كرة النار فيشتعل وينزل اشتعاله الى الارض واذا انكسر حر
الادخنة ببرد الهوا ربما تكاثف وقصد النزول فيتموج بها الهوا فيحدث الريح وربما
كان حدوثها من كون الحركه الفلكيه برد الادخنه عند وصولها الى كرة النار وربما حدث
من تخلخل الهوا وحركته من جانب الى جانب وقد تلتقي ريحان قويان مختلفا الجهه فتستدير
فتحدث الزوابع والبخار الصقيل يرى على مناسبات المراى اشباح نور الشمس والقمر
وتلك المناسبات على التفصيل تعلم من علم المناظر والمرايا فاذا حدث في الهوا بين الرائي
والقمر غيم رطب رقيق لطيف لا يستر القمر عن الابصار انعكس ضوء البصر من اجزا ذلك الغيم
الى القمر لان الضو اذا وقع على صقيل انعكس الى الجسم الذي وضعه من ذلك الصقيل كوضع
المضي منه اذا لم يكن جهته مخالفة لجهة المضي فيرى ضو القمر ولا يرى شكله لان المراه اذا كانت
صغيرة لا تودي شكل المرائي وتودي ضوءه ولونه ان كان ملونا فتودي كل واحد من تلك الاجزا ضو القمر
فيرى داره مضيه وهي الهاله التي تودي القمر وشبحه جميعا وتودي الشبح يجب ان لا يكون على
الاستقامه بين الناظر والمنظور اليه فان ذلك يودي نفس الشي لا شبحه وما سوا المودي

من اجزا الغيم تحت القمر يرى مظلما كانه يحتاز غيم رقيق في وجه القمر فلا يرى فاذا
تجاوز عنه ظهر وقد يكون هاله تحت هاله وقد يكون للشمس ايضا هالة وهو اقل الوقوع ع
ومتى وجد في خلاف جهة الشمس اجزا مائية شفافه صافيه وكان وراها جسم
كثيف مثل جبل او سحاب مظلم حتى يكون كحال البلور الذي وراه شي ملون فينعكس
منه الشعاع وكانت الشمس قريبه من الافق فاذا وجهنا تلك الاجزا المائيه ونظرنا
اليها صارت الشمس في خلاف جهة النظر فانعكس شعاع البصر من تلك الاجزا الى
الشمس لكونها صقيله فادى كل واحد منها لكونه صغيرا ضو الشمس دون شكلها
ويكون ذلك اللون مركبا حسب تركب الضو مع لون المراه مع السحاب ويسمى ذلك
قوس قزح وسبب استدارة هذا القوس كون الشمس لو وصلت مركز دايرة لوجب ان
يكون القدر الذي يقع من تلك الدايرة فوق الارض يمر على تلك الاجزا ولو تمت الدايرة
لكان تمامها تحت الارض وكلما كان ارتفاع الشمس اكثر كانت القوس اصغر ولهذا
اذا كانت الشمس في وسط السما لم يحدث القوس المذكوره والشهاب والنيازك
هي من اشباح القوس ايضا او لانه يحصل عقيب الشمس غيم كثيف صقيل فيقبل ضو
الشمس في ذاته كما يقبله القمر والزرقه التي ترى كانها لون السما سببها ان الاجسام
الفلكيه شفافه فلا ترى وما لا يرى فهو مظلم والهباآت والاجزا الحاصله في
الجو مرئيه فكانه يرى شي ولا يرى شي فيتولد لون بين البياض والسواد هو الزرقه
وهو من ادق الالوان للابصار وذلك هو فايده واستضاءه الجو انما هي الهبا
المثبوت في الهوا لا الهوا نفسه وهذه الهباآت لصغرها لا تحرق الهوا فينزل ولو ف
كان الهوا ملونا قابلا للضو لما رايت الكواكب في الليل لان الارض اصغر من الشمس اضعافا
مضاعفه كما شهدت به مباحث علم الهيئه فلا يكون خارج من الشمس ومن ما شاهده

من السما في الليل وليس ذلك الا لان السما لا تقبل الاضاءه لعدم تلونها ولو سالا
لشاهد الكواكب في النهار هو ان حس البصر اذا اشتغل برويه ضو كبير فانه لا يرى
ما ضعف عنه كثيرا كما اذا كان مشاعل كبيره في الليل فلا يرى الكواكب ومن بعد
عن تلك الاضوا راها فهكذا الجو لعدم تلونه على صرافته لا يستضي الا بما لطه ماله لون
وقد عدت من جمله ماده الشهب السموم مع انه قد يكون ايضا من عبور الريح على ارض
غلب عليها السخين واما ما يحدث في الارض فهو اما على وجهها او تحتها فمن ذلك ارتفاع الجبال
التلال وسببه ان الحر العظيم اذا صادف طينا كثيرا لزجا اما دفعه او على مرور الايام عقده
حجرا عظيما وذلك الطين قد يجي مختلف اجزاوه في الصلابه والرخاوه والمياه القويه الجري
او الرياح العاصفه تحفر الرخو فيبقى الصلبه مرتفعه لكون الرياح والسيول لا تزال
تغوص في تلك الحفر وقد يكون الجبال من تراكم عمارات خربت في ازمنه متطاوله ومن
غير ذلك وسائر الجبال كثيره فان كثيرا من العيون والسحب والمعادن يكون فيها او
فيما يقرب منها فانها لصلابتها لا ينفصل الابخره عنها بل يحتقن فيها فيصير مددا للعيون كما
سيعرف ويشبه ان يكون مستقر الجبال ماها وقد سبب الجبال لا باس والاراضي
التي تحتها بالعروق والعيون بالادنات والبحار والاوديه التوابل وفي باطن الجبال من البداوات
ما ليس في سائر الاراضي وهي بسبب ارتفاعها ابرد فيبقى على ظواهرها من الانداء والثلوج
ما ليس في غيرها والابخره المتصاعده يحتبس فيها فلا يتفرق ولا يتحلل وكل ذلك مما يوجب تكون
السحب ويكون مواد المعادن وهي الابخره الباقيه مده مديده في موضع واحد يوجد فيها كما
كانت المعادن فيها كثيره ومن سبب ارتفاع القدر المكشوف من الارض هو ما يحصل في
بعض جوانبها من الجبال والتلال وغير ذلك من الاغوار والوهاد لاسباب لا يطلع الا بما يتصل
الما بالطبع الى المواضع العميقه ويكشف المواضع المشرفه ويختلف المواضع المتكونه من

الارض في الحر والبرد والرطوبه واليبوسه وغير ذلك من احوالها بسبب اوضاعها
من السماويات وعلى حسب مسامته الشمس لها وقربها وبعدها من مسامتها وبسبب
مجاوره البحار والجبال والبعد عنها وباسباب اخرى لا يكاد ينضبط لكاثر وقد
ذكر ما عرف منها في كتب الطب ولا يليق ذكره ههنا وربما اختلف ذلك او يبدل
بحسب تبدل الاسباب الموجبه له من المسامته وغيرها فلا يتشابه حال الموضع الوا ص
في جميع الاوقات والادوار والحركه التي يعرض لجزء من اجزا الارض وهي الزلزله وسببه
ما عرفت انه يحرك ما فوقه فانه اذا تولد تحت الارض ريح او بخار او دخان او ما
يناسب ذلك وكان وجه الارض متكاثفا عديم المسام او ضيقها جدا وحاول
ذلك الخروج ولم يتمكن لكثافه الارض تحرك في ذاته وحركها وربما يشق الارض لقوته
وقد ينفصل منه نار محرقه او اصوات هايله وقد يكون تحت الارض تنقب واسعه
ومواضع مثل العمران فانهدمت وانهد ما فوقها من الجبال والبلاد وقد يحدث
الزلزله في الصيف والكسوفات ربما كانت سببا للزلازل لفقدان الحران الكا ه
عن الشعاع دفعه وحصول البرد الحاقن للرياح في تجاويف الارض بالحصيف بغته
والبرد الذي يعرض بغته بخلاف الاستحاله العارضه بالتدريج والابخره التي يحدث
تحت الارض ان كانت كثيره واعلت مياها انشق منها الارض فان كان لها مدد حصل ب
منها العيون الجاريه ويجري على الولا لضروره عدم الخلا اذ ليس للهوا مدخل بين ما خرج
وما يتبعه فانه لما استحال ما في باطن الارض من الاهويه والابخره المحتبسه ما يناسب
ما يعرض لها من جهه البرد جرت تلك المياه من الاعالي الى الاسافل ويجذب الى الهوا ضوها
هوا او بخارا اخر وان لم يجد ما يجذبه لذلك لتبقى خاليه ثم يبرد ذلك الهوا او
البخار بالبرد الحاصل هناك فينقلب ماء ثم يجري فيستمد هوا او بخارا غيره

ولا يزال الامر كذلك الا ان يمنع منه مانع ويحدث تدريجًا او دفعة ومتى لم يكن لتلك
الابخرة والادخنة منفذ حدث منها العيون الراكدة وان لم يكن الابخرة قوية وارتفع عن
وجهها ثقل التراب صادف منفذًا واندفع اليه فان كان لها مدد حدث منها القنوات
الجارية والانهار وقد يكون سبب العيون والقنوات وما يجري مجراها ما يتسبل من
الثلوج ومياه الامطار لانا نجدها تزيد بزيادتها وتنقص بنقصانها ولو كان سببها
هو الاول فقط مع ان باطن الارض في الصيف اشد بردًا منه في الشتاء لوجب
ان يكون هذه في الصيف ازيد وفي الشتاء انقص والتجربة دلت على خلافه وهذه
الامور التي حكم بانها اسباب لما يحدث من العناصر بغير تركيب منها ما يسهل تكونه
شبيها بالتجربة والحدس وقد نجد امثالها مشاهدة كما نرى في الحمام من تصاعد
الابخرة وانعقادها وتقاطرها وما نراه من تكاثف ما يخرج من الانفاس في البرد
الشديد كالثلج وكرؤية سبعة الوان قوس قزح في قطعة كاغد وما يجري مجراها
اذا كانت موضوعة على ما ذكر وكانت الشمس على قرب احد الافقين وغير ذلك من
احوال المرايا وما يرى فيها من الصور والالوان وهذا كله وامثاله من الحادث يحكم
انها اسباب وانما يتحقق ذلك بما ينضم من القرائن والاحوال التي توجب الحدس
المفيد لليقين وقد يختلف ذلك بحسب اختلاف احوال الناس فيحصل اليقين بذلك
لبعضهم دون بعض وما ذكر من الاسباب لهذه التي لا يحدث بتركيب لا مانع ان يكون
في نفس الامر لها اسباب غيرها لجواز ان يكون للواحد بالنوع علل متعددة وجاز
ان يكون حدوث ذلك النوع عن بعضها اكثريًا وعن بعضها اقليًا وقد يكون في جملة
ما ذكر من الاسباب ما هو صالح للسببية فقط وان لم يكن سببًا في الواقع ويجب
ان يعلم ان من الاسباب المذكورة لهذه ما علم الحدس بانه غير تام السببية يحتاج

الى انضمام قوى روحانية لولاها لما كانت كافية في ايجاب ما هي اسباب له فان
من الرياح والزوابع ما يقلع الاشجار العظام ويختطف المراكب من البحار ومن الصواعق
ما ينزل الى قعر البحر فيحرق ما يمر به من الحيوانات التي فيه وربما وقع على جبل فدكه
دكًا وقد يكون جرم الصاعقة رقيقًا مثل حد السيف فيقطع ما يصادفه من
الاشياء الصلبة بنصفين ولا يكون بمقدار الانفتاح الا قليلا هذا مع ان مادتها
قد قيل انها تكون لطيفة جدا اشد نسجها واللطافة توجب شدة الانفعال
لا قوة الفعل لا سيما مثل هذه الافعال العظيمة وقد ينفذ في الثياب والاشياء الرخوة
ويصدم الاشياء الصلبة كالحديد والذهب فيذيبها حتى يذيب الذهب في الكيس
ولا يحرق الكيس ويذيب ذهب المراكب ولا يحرق المسمر من الكواكب ذوات
الاذناب ما يبقى شهورا عديدة وقد وجد فيها ما له حركات طولية وعرضية والاسباب
المادية والفاعلية التي ذكرتها لا تكفي في هذه وامثالها بل لا بد من القوى الروحانية
حتى تتم هذه الامور وما يجري مجراها وليس في قوة من شاهدناه او سمعنا به من
البشر ان يعرف العلل التامة لكل واحد واحد من هذه المكونات على التفصيل بل ولا
ان يحصرها فضلا عن ان يحيط بعلة كل واحد منها واذ لا سبيل لنا الى استقصاء ذلك
فالاقتصار على هذا القدر منها هو احرى واولى

الفصل الخامس فيما يكون من العناصر بتركيب منها وهو المواليد الثلاثة

المعدن والنبات والحيوان ؛ كل مركب من العناصر ذي صورة فاما ان لا يتحقق لنا
كون صورته مبدا الحس والحركة الارادية او يتحقق لنا ذلك والاول ان لم يتحقق في صورته
مبادئ التغذية والنمو والتوليد فهو المركب المعدني وان تحقق لنا ذلك فهو المركب النباتي
والثاني هو المركب الحيواني فهذا هو وجه الحصر في الثلاثة وانما قلت اما ان لا يتحقق
لنا كذا او يتحقق ولم اقل اما ان لا يكون كذا او يكون لتجويز حس او حركة ارادية للنبات

او منه ونمو وتوليد للمعدن وان لم نعلم ذلك ولا نحققه ومن المحتمل ان يكون لكل
سكون من الاجسام شعور ما فان الطبيعة لو لم تعص لذاتها شيئا كان ما سلا لما حركت
الجسم اليه لمقتضاها امر ثابت دال على وجود ذلك الشئ لها بالقوة قبل وجوده بالفعل
وجاز ان يكون ذلك كالوجود الذهني الذي لنا فيكون لها شعور ما بذلك الشئ ويكون
هو العلة الغائية لفعلها وذكراه قد شوهد بعض الاناث من النخل يتحرك الى جهة بعض
الذكور منها دون بعض في حال يكون الريح فيها الى خلاف تلك الجهة ولذا تميل عروقها
الى الصوب الذي فيه الماء في النهر واعوانها وصعودها عن الجدار المجاور لها وهو
مما يؤيد ان للنخل من النبات شعورا ما وادراكا وان كان لا يوجب الجزم بذلك
وللمبدا القريب له بل في المبدا البعيد المدبر نفسا كان او عقلا ممكنا كان او
واجبا وشيئا بك تحقيقه ولكل واحد من المعادن والنبات والحيوان حتى لانواع
لا تحصر لنا الحصرها والمزاج المعد لكل جنس منها له عرض من جنس لا يحاوزهما
ويشتمل عرضه على امزجة نوعية كل منها من جنس لا يحاوزهما النوع ولذلك
يشتمل المزاج النوعي على امزجة صنفية والصنفي على امزجة شخصية ولكل واحد من
المواليد صورة نوعية مقومة هي كماله الاول منها تنبعث لنفسه المحسوسة
وغيرها من كمالاته الثواني ويكون المعادن هو من امتزاج الابخرة والادخنة المحتبسة
في باطن الجبال والارضين امتزاجا على ضروب بحسب اختلاف الامكنة وحصول
الشمس والمواد فان في بعض الاراضي قوى مولدة لمعادن بخصوصها ولهذا لا تتولد
كل في اي بقعة اتفق ولذلك حال الازمنة بسبب مسامتة الشمس واعراضها
عن المسامتة واحوال اخرى لا نطلع عليها وما غلب فيه البخار على الدخان وانعقد
انعقادا تاما اما كان منه جواهر غير منطرقة غير الذوب او ممتنعة كالبلور
والياقوت ونحوهما والكبريت يحصل من بخار امتزج مع دخان وهو امتزاجا تاما حتى

حصل فيه دهنية والزيبق من بخار ممتزج مع دخان كبريتي امتزاجا محكما لم ينفصل عنه
وقد سببه لكونه قطرات الماء التي تغشاها اجزاء ترابية كالغلاف لها فاذا لاقت
قطرة منها قطرة انخرق الغلاف وصارتا قطرة واحدة لانه من مائية خالطتها ارضية
لطيفة كبريتية مخالطة شديدة حتى ان كل جزء صغير منها يغشاه شئ من تلك اليبوسة
لانها حاجبة لذلك الجزء المميز وسبب بياض الزيبق هو صفاء مائيته وبياض ارضيته
اللطيفة وممازجة هوائيته له واذا امتزج البخار والدخان امتزاجا اقرب الى الاعتدال
كان منها الاجساد المنطرقة الصابرة على النار الذائبة بها دهنيتها كالذهب والفضة
والنحاس والحديد والرصاص ومنها ما لا تقبله الا بالحيلة كالحديد ولعل هذه السبع
مركبة من الزيبق والكبريت ولهذا ترى الزيبق متعلقا بها ومندرجا فيها اذ شبهها
واذا انعقد الزيبق برائحة الكبريت كان كالرصاص ويشبه ان يكون اختلاف هذه
بسبب ان الزيبق والكبريت اذا كانا صافيين وكان انطباخ الزيبق بالكبريت
انطباخا تاما فان كان الكبريت احمر وفيه قوة صباغة لطيفة غير محرقة يتولد الذهب
وان كان الكبريت ابيض يتولد الفضة واما ان كانا نقيين وكان في الكبريت قوة صباغة
لكن قبل استكمال النضج وصل اليه برد عاقد يتولد الخارصيني وان كان الزيبق نقيا
والكبريت رديئا فان كان في الكبريت قوة احراقية يتولد النحاس وان كان الزيبق غير
جيد المخالطة للكبريت يتولد الرصاص الابيض وان كان الزيبق والكبريت رديين فان
كان الزيبق متخلخلا ارضيا وكان الكبريت مع رداءته محرقا يتولد الحديد وان كانا مع
رداءتهما ضعيفي التركيب يتولد الرصاص الاسود وهو الاسرب وما يذوب من المعادن
ولا ينطرق كالزجاج لغلبة مائيته وقلة دهنيته وارضيته وما لا يذوب ولا ينطرق
وبعضه بالحيلة لغلبة الارضية فيه وقلة المائية والدهنية كالمرتشيا والطلق
وما ينطرق ويذوب فللدهنية المخلوطة الغير التامة الانعقاد والمائية الخارجة وما

يستعمل فيه النار وفيه علته هوائيه او ناريه وكما ينعقد بالحر ينعقد بالبرد كالملح وما
ينعقد بالبرد يذيبه الحر كالشمع والحجاره يكون من طين يطبخه الحراره واذا غلب الدخان على
البخار تولد جواهر غير منطرقه ولا ذائبه بالنار وحدها مثل النوشادر والملح ولهذا قد يجد
النوشادر من حمام الاتون بالتصعيد والملح من الكلس والرماد بان يطبخ في الماء ويصفى ويطبخ
حتى ينعقد ملحا والنوشادر يقرب بكونه من الملح الا ان الناريه فيه اكثر ولذلك لا يبقى
عند التصعيد شي منه واستقل ويحصل هذا يستدعي تطويلا ويكتسب منه صناعات
كثيره وقد ظهر مما ذكر ان الجواهر المعدنيه اما منطرقه كالاجساد السبعه او غير منطرقه
وهي اما ان يكون عدم قبولها للتطرق لغايه صلابتها كالبلور والياقوت او لغايه لينها
كالزيبق والتي في غايه الصلابه اما ان تحل بالماء كالملح والنوشادر واما ان لا تحل به
كالكبريت والزرنيخ وفي بعض المعدنيات نوريه ممتزجه كما في الياقوت والذهب واكثر
احكام هذه المعادن في تركبها وغيره يعرفه الحدس والتجربه على صاحب ما مر من الاثار
العلويه والسفليه ويكون النبات هو من امتزاج العناصر اتم من الامتزاج الواقع في
المعدنيات واقرب الى الاعتدال وابعد عن غايه التضاد في الكيفيات الممتزجه فلهذا
يستعد لقبول صوره اشرف من صورها حتى يحصل فيه من الاثار ما لا يحصل في تلك او
ما هو اقوى واظهر مما فيها كالتغذيه والنمو والتوليد التي يذكر احكامها عند الكلام
في النفس واما احتياج الى التغذيه ليحفظ اذا كان كاملا واحتاج الى النمو ليكمل مع
ذلك اذا كان ناقصا وكلاهما بحسب الشخص واحتاج الى التوليد بحسب النوع ليستبقى
بحصول امثاله وفي هذه النبات تقسيمات كثيره وفيه الات تجري مجرى الات الحيوان
كالعروق لتاديه الغذا وكالقشور الخارجيه تجري مجرى الجلد وكالشوك والشكل الحاري تجري
مجرى القرون والمخالب التي هي كالسلاح للحيوان يدفع به بعض الافات الخارجيه واصله الذي
في الارض تجري مجرى الراس ولهذا اذا قطع بطلت قواه والكلام في النبات طويل وقد

افردت له كتب ذكر فيها ما يوقف عليه من احكامه وفي علم الطب ذكر كثير من قواه
وافعاله في بدن الانسان ولا يلائم هذا الكتاب ذكر شي من ذلك ويكون الحيوان هو من
مزاج اقرب الى الاعتدال واحسن واتم من الامزجه النباتيه ولهذا استعد لقبول
كمال هو اكمل من الكمال النباتي ولاجل ذلك ظهر عنه افعال القوى النباتيه وزياده
افعال قوى اخرى كالحركه الاراديه والادراكات التي ليس للنبات مثلها البته وان كان
له شي منها فهو اضعف بكثير مما للحيوان واخفى بحيث هو كمن لم يكن حاصلا الى حد ت
السلب فيه كما مر واما كان المزاج الاعدل اقبل للكمال للتجربه ولان انكسار تضاد الكيفيات
واستقرارها على كيفيه متوسطه وحدانيه هو نسبه ما لها الى مبداها الواحد ونسبتها
يستحق لان يفيض عليها صوره او نفس يحفظها فكلما كان الانكسار اتم كانت النسبه اكمل
والنفس الفايضه بمبداها انسب ولهذا كانت الارواح التي تقرب الاجزا الثقيله والخفيفه
فهام السادس هي اول شي معلق النفس به وهي التي تحمل القوى النفسانيه والحيوانيه
والطبيعيه ولاجله كان اذا وقعت سده في موضع من البدن يمنع من نفوذ الروح المذكوره
الى عضو يعدم ذلك العضو الحس والحركه الاراديه الى ان يمكن الروح من النفوذ اليه
والطلاق لفظه الروح عليه وعلى النفس الناطقه بالاشتراك ومن وقف على هذا علم
علما يقينيا بالحدس ان لاعتدال المزاج تاثيرا قويا في ازدياد الكمال الفايض على المواد لبيد
العنصريه من المبدا الفاعل له وينقسم الحيوان الى الناطق واعجم فالناطق ما يحقق له ادراك ن
كلي كالانسان والاعجم ما لا يحقق له ذلك وان جاز كونه له في نفس الامر لكن لم يحقق
لنا ذلك ونحن فلم نشاهد من الناطق الا نوع الانسان لكنا سمعنا بانواع اخرى كالجن وغيرهم
واما الحيوانات العجم فانواعها كثيره تفوت الاحصاء وتحت الانواع اصناف وتحتها اشخاص ص
وقد تكلم في هذه الاقسام كلاما طويلا في الكتب المختصه به وكذلك في تشابها ومنفعه
عضو عضو منها لا سيما مما يختص الانسان في كتب الطب وغيرها ومشهور في علم

النفس وبيان حكمة البارى جل جلاله فى مخلوقاته كلاماً يتعلق بهذا الموضع اخرته
لكون ذكره هناك انسب وانفع

الفصل السادس فى اثبات الحدود للجهات وذكر لوازمه

وجود الاجسام السفلية المتحركة حركة مستقيمة دليل من حيث مشاهدة حركتها على ثبوت جهتين محدودتين مختلفتين بالطبع ولولا اختلافهما بالطبع لما كان كون بعض الاجسام متوجها الى احديهما وبعضها متوجها الى الاخرى كالنار والارض مثلاً باولى من العكس ولو كان خلاء نقط او ابعاد مفروضة او جسم واحد غير متناه لما امكن ان تكون للجهات المختلفة بالنوع وجود البتة فلا يكون فوق واسفل ويمين ويسار وخلف وقدام ولا يمكن ان تكون الجهة ذاهبة الى غير النهاية لان كل جهة موجودة فالها اشارة ولذاتها اختصاص وانفراد عن جهة اخرى وذاتها لا تخلو اما ان تكون متجزية او غير متجزية فان كانت متجزية فالابعد من جزئها عن المشير هو الجهة فلا تكون الجهة بكليتها جهة بل بعضها هو الجهة ويلزم ان تكون لها امتداد فى جهة فلا يكون بعضها جهة وان كانت غير متجزية فلها وضع لا محالة والا لم يكن اليها اشارة وكلما له وضع وهو غير منقسم فهو حد ونهاية لا يكون ما وراءه منه فالجهات محددة باطراف وما لا نهاية لا حد فيه بالطبع بل يعتبر ان يكون فيه ذلك اوله بالفرض وكل حد يفرض فيه فلا يخالف الاخر الا بالعدد لان كل الحدود والاطراف المفروضة فيه هى فى طبيعة واحدة فليس بعضها بالفوقية وبعضها بالسفلية اولى من العكس واذا فرض الجهات المتقابلة فى جسم واحد متناه على انها فى سطحه او فى عمقه فذلك غير جائز ايضا لان سطحه ان كان كريا لم يكن ما يفرض فيه مختلفا بالنوع وان كان مضلعا فليس ذلك بطبيعى له فانه قد سبق ان الشكل الطبيعى للبسيط هو الكرى والجهات الطبيعية لا تلزم الامور الخارجة عن الطبع ورد فيه زيادة بيان ومع ذلك فان اختلفت بحسب تقابل السطوح او اضلاعها فاختلافها بالعدد لا بالنوع وان اختلفت بحسب ان الذى على النقطة خالف ما على الخط او الذى على الخط خالف ما على السطح فلا يقع بسببه غاية الاختلاف الواقع فى مثل العلو والسفل وكذا لو فرضت الحدود فى عمقه وان كان حد فى سطحه واخر فى عمقه فالحد فى العمق يجب ان لا يكون على اى نقطة اتفقت من العمق بل التى هى فى غاية البعد عن السطح وتلك هى المركز لا سيما ان كان الشكل طبيعيا وهو المستدير فلا يتحدد جهتا العلو والسفل بالجسم الواحد الا بالمحيط والمركز فاما اذا كانت الاجسام كثيرة فان اتفق نوعها لم يحصل بسببها الجهات المتضادة وان اختلف نوعها وجب ان يكون تحدد الجهات بتحددها اللهم الا ان يكون يحدد ذلك لا الاختلاف المطلق لكن اختلاف معين ولا جائز ان يكون ذلك مقيسا على اختلاف الطبيعتين من غير اختلاف الوضعين والا لم يكن عليه ايضا الجهات لان احدى الجهات اذا تعينت تعينت الاخرى وكانت على بعد محدود ولم يمكن ان يتوهم زايلة عن حدها ولو لم يعتبر اختلاف الوضع لكان التضاد بين الجهتين كيف كان وضع احدهما من الاخر وبعده منه فكانت الجهة ينتقل بانتقال احد الجسمين وليس كذلك بل اذا تعينت احدى الجهتين تعينت الاخرى فى حدها وبعدها ولم ينتقل البتة فلابد مع اختلاف طبيعتى الجسمين من وضع محدود وبعد مقدر ولا يمكن ان يكون هذا ايضا الا على سبيل مركز ومحيط والا فاذا فرض احدهما عاشرا الاجرام لم يكن اختصاصه بذلك الجانب لطبيعته والا لكان ذلك الجانب مباينا لسائر الجوانب لا بسبب هذا الجسم اذ لو كان بسببه لكان حيث يكون بحاله مع هذا الوضع بعينه واذا لم يكن طبيعة يقتضى ذلك الاختصاص بل اوجب اى بعد كان مما هو مساو لهذا البعد فان كان ذلك الجسم محيطا كان هذا محاطا به ويكون محاط ذلك الجرم وعلى تمام مركزه اذ نعنى بالمركز ههنا كل محاط لا نقطة بعينها وان كان غير محيط فالبعد المساوى منه كيف كان هو متحدد لا محالة محيط بذلك الجسم فان الخلا لا تحدده وقد فرض هذا غير محيط وعلم ان اختصاصه بذلك من جهة ما له ان

يحصل فيه فهو عن سبب خارج ويجوز مفارقته لذلك الموضع بعينه فهو حاصل فيه قبل
حصول هذا الجسم فيه فلا يكون بسبب تحدده وقد كان فرضنا انه يحدد له وهذا محال
ومتى كان الجسم المحدد محيطاً لزم تحديد الجهتين لان الاحاطة تثبت المركز فيتعين غاية البعد
منه وغاية القرب من غير حاجة الى جسم آخر ولو فرض المحدد حاصلا عند غاية القرب
ولم يحدد البعد فلم يكف لتحدد الجهتين والا لكانت جهة البعد متحددة بالخلاء بل لابد من
جسم محيط لتحديد الجهة الاخرى واجمال هذا الكلام هو ان يقال ان المحدد انما يكون
جسما مستديرا والاجسام مستديرة لان المحدد يجب ان يكون جسما بسيطا ولو كان المحدد
جسمين او اكثر لزم ان يكون قد تحددت الجهة من قبل الجسمين او الاجسام وان يكون
تلك الاجسام يصح عليها مفارقة احيازها قبل تحدد الجهات كما ستعرف لا يصح عليه مفارقة
مكانه ولو كان المحدد جسما واحدا مستديرا من حيث هو واحد ويتحدد منه سطح القرب
وسطح البعد لزم ان يكون شيء واحد مطلوبا ومهروبا عنه فيجب ان يكون الجسم المستدير
المحدد محدداً بمحيطه ومركزه وههنا وجه آخر في اثبات محدد مبني على تناهي الابعاد
وتقريره ان الاشارة الحسية لكون الابعاد لابد وان يكون متناهية كما مر غير ممكن
ذهابها الى ما لا نهاية له وكذا المتحرك القاصد جهة والجهة المشار اليها والمقصودة
بالحركة لابد وان يكون موجودة في نفسها والا لم يصح تلك الاشارة والقصد فانه
لا يستحيل ما عرض حركة مكانية كحال ما يحل من كيفية الى كيفية مثلا فان الكيفية المتحول
اليها متحصلة بنفس الحركة وليست الجهة كحركة الاينية لذلك ولكون الاشارة اليها حسية
وجب ان يكون ذات وضع وكل ذي وضع فاما جسم او جسماني فالجهة اما جسم او جسمانية
ولا جائز ان يكون جسما لانه لا شيء من الجهة بقابل للتجزية وكل جسم قابل لها فلا شيء من الجهة
بجسم وبيان الصغرى ان وضع الجهة في امتداد ما خذ الاشارة والحركة ولو كان وضعها
خارج عن ذلك لما كانتا اليها فلو انقسمت في ذلك الامتداد فالمتحرك الواصل الى ما فرض

لها اقرب الجزئين منه ان وقف مما وصل اليه هو الجهة لا ما وراءه وان لم يقف
فاما ان يكون متحركا الى الجهة او عنها او فيها وهذا الثالث يرجع الى الاوليين فان
عه الحركة في المستقيم لابد وان يكون اما الى جهة او عن جهة والا لكانت المسافة المقطوعة
بالحركة هي الجهة وهو ظاهر البطلان واذا كان متحركا اليها او عنها فعلى التقديرين
يكون جزء الجهة هي كلها وذلك ممتنع فالجهة جسمانية وهي حد في الامتداد المذكور
غير منقسم ولا ما لا يقع وكل جهة يشتمل على ما حد من حدود والجسم المحدد لها لا يجوز ان
م يتركب من اجزاء مختلفة لكون تلك الاجزاء حينئذ بحسب كونها مختلفة الجهات وجهاتها
متقدمة عليها لا محالة وهي متقدمة على الجسم المركب منها والمتقدم على المتقدم متقدم
فتقدم الجهات على تحددها هذا خلف فاذن المحدد يكون بسيطا في نفسه ويكون
شكله هو الكرة اذ هو الطبيعي لكل جسم بسيط كما عرفت ولو لم يكن ذي الشكل
لا يمكن عوده اليه عند فرض زوال القاسر وتغير الشكل لا يخلوا من حركة مكانية
من جهة الى جهة فيكون الجهة قبل تحددها فيعود الخلف المذكور وايضا لو لم
يكن كريا لكان بعض اجزائه اعلى من بعض مع انه لا اولوية في تعين بعض اجزائه
للعلوية وبعضها للسفلية وهذا الذي لا يمكن ان يحدد ما هو خارج عنه لاحتياجه
في التعلق بما هو خارج عنه الى الجهة فيكون متقدما عليه وهو محال واذن يحدد ما
هو داخل فيه ولا يتعين التمييز فيما هو داخل فيه باعتبار الجهة لا بالمركز والمحيط
فيحدد به جهتان هما ما اخذنا امتداد واحد لا غير ومن تأمل ما قيل بالملاحظة فلا
يشك في وجود جسم هو منتهى الاشارات الحسية محيط بكل الاجسام غير مركز وغير
متحرك بالحركة المستقيمة والا لكان لحركته جهة متقدمة على المحدد غيره وسيأتي لذلك
مزيد تقرير والمحدد يتعين به اوضاع الاجسام واماكنها ويتقدم على جميع الحركات والسكون
الطبيعية والقسرية بالطبع وان كان وضعه يتعين بما تحته لا بمعنى ان يتعين وضع كل

واحد منهما بعين وضع الآخر والالزم الدور بل بمعنى ان يعين وضع الاجزاء وضع كل واحد
منهما بوجود الاخر وبذاته لا يعين وضعه والمحدد ليس بعض اجزائه المفروضة فيه اذ لا
جزء له بالفعل كما سبق اولى بما هو عليه من الوضع والمحاذاة من غيرهما فكل وضع معين له فهو من
الاحوال الممكنة اللحوق به وكل ممكن اللحوق ممكن التبدل باعتبار ذاته وان جاز ان يمنع من تبدله
امر خارج عن موضع المحدد ممكن التبدل ولا يتأتى تبدله الا بالحركة ولا يتصور حركته الا بتبديل
نسبته اما الى داخل فيه او الى خارج عنه واذ لا خارج عنه والا لكان محدد الجهة بما فوقه
فلا يكون محددا لكل الجهات وكلامنا انما هو في المحدد فكانها بعين تبدل النسبة الى الداخل
وهذه النسبة لا تتبدل على تقدير ان يكون هو وجميع ما فيه متحركا لانه يلزم ان لا يتعين لتلك
الحركة صوب ولا يتصور تمام دور الا اذا وصل المفروض جزءا الى حيث فارق ومتى لم يكن في
داخله ما هو ساكن لم يكن ذلك الاستتمام وحركاهما لو تساويا وتماما لم يتصور تبدل النسبة
ولو فضلت احديهما على الاخرى فالذي فضلت حركته متحرك والاخر في حكم الساكن فاذا
عرفت المحيط فيجب سكون شيء مما في حشوه فان بحركته يتبدل نسبة كل واحد منهما الى
الاخر ولو كان للجسم الاول مع سكون من الاول وليس يكون لاحدهما اختصاص باختلاف
النسب من دون الاخر فلا يكون هناك حركة خاصية لاحد الجسمين واما الساكن فلا
تختلف النسب فيه الا الى المتحرك فلا بد مع وجود الحركة الوضعية من وجود جسم ثابت
فانه ما لم يكن وضع لم يكن حركة وضعية كما انه اذا لم يكن اين لم يكن حركة في الاين ولا سكون
فيه وما لم يكن جسم ثابت لم يكن وضع يختلف معه نسب الحركات وكما لا بد من وجود
جسم مستدير حتى يوجد الحركة المستقيمة فكذلك لا بد من وجود جسم ثابت حتى يوجد
الحركة المستديرة الوضعية والحركة المستقيمة ممتنعة على محدد كل الجهات اذ لو تحرك
لذلك لكان له حيز طبيعي من شانه ان يفارقه ويعاوده فيكون وضعه الطبيعي متحدد الجهة
لا لاجله لانه قد يفارق موضعه ويرجع اليه وهو في الحالين ذو جهة موضعه الطبيعي

جسم غيره وما لم توجد الجهة لا تمتنع الحركة نحوها فتلك الجهة اما يستقل به عليه او بجهة
وكيف كان يلزم ان هو محددها فلا يكون محدد الكل الجهات وفرض محددا لها هذا
عه
خلف وايضا فلو صح عليه الانتقال بالحركة المستقيمة لكان لا يخلو اما ان يقتضي طبعا
الكون في تلك الجهة او لا يقتضي فان لم يقتض فكيف عدد به الجهة مع جواز ان لا
يكون هناك وان اقتضى طباعه الكون فيها وهو جائز المفارقة لها وطالب لها الطبع
وجب ان يكون حاصلة حتى يطلبها بكليته واجزائه فلا يكون الجهة متحددة بالذات به بل
بجسم آخر على انك تعلم انه لو تحرك حركة مستقيمة لوقعت الحركة الى صوب وهو محال
ب
وبهذا ظهر ايضا انه لا يجوز ان يتركب من اجسام مختلفة الطبايع وان كان مر سبق
بيان ذلك بوجه آخر فانه لو تركب منها لكانت بسايطه قابلة للاجتماع يصح عليه الاعا
ت
من جهة الى جهة ويلزم من كونه لا يقبل الحركة المستقيمة ان لا يقبل الخرق والالتيام
فانهما لا يتصوران الا بها ولا يقبل التخلخل والتكاثف لما عرفته واذ هو لا يحول الى غ
ولا الى التشكل فهو لا ثقيل ولا خفيف ولا حار ولا بارد واذ لا يقبل الانفعال اصلا لا
ث
يشهوله ولا يعرض فهو لا رطب ولا يابس ولا يقبل الكون والفساد اي لا يخلع مادته
صورته ويلبس صورة اخرى طالبة لحيز آخر اذ لو كان كذلك لها فالصورة الكائنة ان وجد
في حيز الغريب بحسبها ووقعت فيه كان حيز الغريب طبيعيا وهذا محال وان كان
يتحرك عنه الطبع فهو حركة مستقيمة وان كان في حيز الطبيعي بحسب الصورة المكونة
نوع
فان يكون فيه وهو حال لم يكن الكلا ممتنعا بعد انطلاقه وان يكون فيه وليس حال فان
لم يدفع ذلك الجسم عن ذلك الحيز لزم تداخل جسمين وهو محال فان دفعه فالدافع والمد
كلاهما قابل الحركة المستقيمة واما كونه هل يخلع صورة ويلبس اخرى طالبة لنفس ذلك
الحيز وهل يستحيل استحالة لا تؤدي الى جوهره فذلك مما ننبه على الحق فيه مما يرد في
المستأنف وكذلك كونه هل يصح عدمه او لا يصح والمحدد ان كان فيه ميل مستدير

فهو ميل ارادي اذ ليس حركته بالطبيعة الى بعض الجوانب اولى من حركته الى غيره لتساوي
اوضاعه والجهات الغير الطبيعية لا نهاية لها ولكن بحسب حركة الحيوان تسمى جهات فان
الذي اليه اول حركة الشيء يسمى فوق وما يقابله تحت واذا عني بالفوق ما يلي راس
الانسان وبالسفل ما يلي قدمه فهو مما يتبدل بتبدل الوضع ثم ان الارض كرة والجانب
الذي يلي راس الواقف على موضع منها يلي اخمص الواقف على الجانب الاخر منها في مقابلته
وبالعكس ولا يتبدل الفوق بمعنى القرب من الفلك والسفل بمعنى البعد عنه فان ذلك
لا يختلف باختلاف الازمنة والامكنة واما اليمين وهو الذي منه مبدا الحركة واليسار
وهو مقابله والقدام هو الذي اليه الحركة الاختيارية طبعا والخلف وهو المقابل له فظاهر
انها تختلف بحسب اختلاف الاوضاع ولا يجوز وجود محددين لا يحوي احدهما بالاخر فانهما
لا يتلاقيان بل يكون بينهما فرجة فاما ان لم يملاها جرم ودفع الخلا وهو محال وان ملاها جرم فهو جرم مستقيم
لا محالة وله طرفان فاستدعى محددا فوقهما فلم يكونا محددين لكل الجهات وهو على خلاف ما فرض

الفصل الثاني في سائر الافلاك والكواكب وذكر جملة من احكامها

ما يتحرك من الاجرام السماوية على الاستدارة ففيه ميل مستدير لاستحالة
وجود الحركة بدون الميل وليس هو قاسرا والا لكانت حركاتها على موافقة القاسر
فيلزم استواها في السرعة والبطو وهو على خلاف الواقع وليست حركاتها طبيعية
لان الحركة المستديرة لا تكون بالطبيعة كما عرفت فهي بالارادة ويستنبط عنه
اذا كان في طباعها ميل مستدير امتنع ان يكون في طباعها ايضا ميل مستقيم لان
الطبيعة الواحدة لا تقتضي امرين مختلفين ولا تقتضي توجها الى شيء باحد الميلين وهربا
عنه بالاخر وليس الحكم في ذلك كالحكم في اقتضا الطبيعة الحركة والسكون فانها انما
اقتضت استدعا المكان الطبيعي فقط فاذا اخرج الجسم عنه بالقسر عادت اليه بالحركة
واذا كان فيه حفظته بالسكون فاقتضاها في حالتي الحركة والسكون واحد ولا كذلك

اقتضا الميلين المذكورين فان اقتضا الحركة المستديرة ليس لاستدعا المكان الطبيعي اذ في
الامكنة مكان طبيعي تطلبه المتحرك على الاستقامة وليس في الاوضاع وضع طبيعي تطلبه المتحرك
على الاستدارة ولذلك استندت احدى الحركتين الى الطبيعة دون الاخرى وهذا الحكم ما هو
بسيط منها ويلزم منه ان لا يحترق ولا ينحل ولا يتكاثف وان لا يكون ثقيلا ولا خفيفا ولا حارا
ولا باردا ولا رطبا ولا يابسا ولا قابلا للكون والفساد على قياس ما عرفت في المحدد واما
هل يجوز ان يكون في سائر الافلاك [illegible] وان كان فيها ذلك فهل حكمه في امتناع احكام
الميلين وغيره مما يلزمه هذا الحكم الذي هو لبساطتها ففيه نظر والذي يجب ان
تحققه ههنا انه لو كانت السماويات او شيء منها غير دائم الوجود او كان يجري اجزا
العالم او شيء من احوالها غير ثابت لافتقرت الى فلك او افلاك اخرى تتحرك على
الدوام حركة دورية لا تتغير في شيء من ذلك لما ستعلم ان الحادث لا يوجد الا وهو متصل
من الحركة الدورية واما الاعراض الاضافية التي تتغير فانه يجوز اختلافها
فيها فان حركاتها المختلفة يحصل بسببها اختلاف اضافات كالتثليث والتربيع والتسديس
والمقارنة والمقابلة واصناف من الاختلاف في مطارح شعاعاتها وامتزاجات تقع بينها
ليس في قوة البشر استقصا جميعها وبذلك حصلت الاستعدادات المختلفة في هذا العالم
والكواكب المشاهدة في السماء يجدها سبعة سيارة لا تثبت نسبة اوضاع بعضها من بعض
وتجد باقيها نسبة اوضاع بعضها الى بعض محفوظة لم تتغير بحسب الحس في الازمان المتطاولة
ولا في شيء من التواريخ التي نقلت الينا ووجد لهذا الباقي حركة بطيئة تظهر منها القليل في
السنين الطويلة وهو على ما وجد المتاخرون في كل مائة سنة قريب درجة ونصف من دور
الفلك الذي مجموع دوره مقسوم ثلاث مائة وستين درجة وسميت السبعة بالمتحيرة وهي
القمر وعطارد والزهرة والمريخ والمشتري وزحل والباقية سميت الثوابت وهي كثيرة تفوت
الاحصا ويحتمل ان يكون المجرة منها لكنها كواكب متقاربة الوضع فرايت كلطخة واحدة وكذا سائر

من المحرم لسامت الثوابت وتحول منها نحو المشرق واما الثوابت فلان كوكبا من
المتحيرة لما سامت كوكبا منها في ناحية من المغرب وعاد اليه في مدة معلومة ومضت عليه
مدد متطاوله وحدث مسامتته له في الجانب الشرقي من ذلك الموضع فدل على ان
الثوابت تتحرك نحو المشرق ثم كل واحد للمتحيرة واكثر الثوابت المشاهدة تتحرك من المشرق
الى المغرب في كل يوم بليلة دورة واحدة وهو دال على وجود فلك محيط بكلها يحركها فلك
الجملة ولو كانت الكواكب كلها مركوزة في فلك واحد تحول بحركته الى المغرب وتحركها الفلك
المحيط الى المشرق لتساوت حركتها الى جهة المغرب في السرعة والبطوء ولم نجد الامر كذا
فهي في عدة افلاك يحيط بعضها ببعض وقد وجد القمر تحت فلك عطارد والشمس وفلك
عطارد تحت فلك الزهرة ولما كانت الزهرة كاسفة للمريخ والمريخ كاسفا للمشتري والمشتري
كاسفا لزحل وزحل كاسفا لبعض الثوابت علم ان فلك الكاسف تحت فلك المكسوف واحتمل
كون الثوابت في فلك واحد او في افلاك متعددة متساوية الحركة والفلك المدير
للكل تسمى منطقته معدل النهار ومحوره محور العالم وقطباه قطبي العالم وحركته
المنسوبة الى الافاق اعني الدواير الموهومة التي تفصل في كل موضع بين الظاهر من الفلك
والخفي منه وتقطع معدل النهار على نقطتين متقابلتين تسمى احديهما شرقية والاخرى غربية هي
على ثلثة اقسام اما دولابية وهي في خط الاستوا واما رحوية وهي في المواضع المسامتة
لقطب العالم واما حمايلية وهي في غيرهما من المواضع ووجدت الشمس في المنازل التي يدور
الفلك فيها دولابيا مايلة الى الشمال تارة والى الجنوب اخرى ويبلغ قرب نصف السدس في
احد الجانبين وقرب بعضها في الجانب الاخر فاذا توهمنا خطا يخرج من مركز الارض ويمر
الى سطح الفلك الاعظم مارا بجرم الشمس ودارت الشمس بحركتها الخاصة بها دورة
تامة فانه يرسم في سطح ذلك الفلك داير عظيمة مقاطعة لمعدل النهار يسمى فلك البروج
ونقطة التقاطع منهما التي اذا جازتها الشمس حصلت في الشمال هي نقطة الاعتدال

الربيعي وتنتصف ما بين نقطتي التقاطع في الجهة الشمالية هي نقطة الانقلاب الصيفي وفي
الجهة الجنوبية هي نقطة الانقلاب الشتوي واذا توهم انقسام ما بين كل نقطتين من النقط
الاربع بثلثة اقسام متساوية وتوهمنا ست دواير تمر كل واحدة منها على نقطتين منها ملس
من النقط الاثني عشر انقسم سطح الفلك الاعظم باثني عشر قسما كل قسم منها يسمى برجا
واذا كانت الشمس فيما بين نقطتي الاعتدال الربيعي والانقلاب الصيفي كان الزمان ربيعا
واذا كانت في الربع الذي يليه من الجهة الشمالية كان صيفا واذا كانت في الربع الثالث
كان خريفا واذا كانت في الربع الرابع كان شتاء والمساكن المسامتة لمعدل النهار يحصل
للشمس فيها سمت رؤوسهم في نقطتي الاعتدالين الربيعي والخريفي وكل واحد من الوقتين
هو عندهم صيف وبعد كل صيف خريف وشتاء وربيع فيكون لهم ربيعان وصيفان وخريفان ن
وشتاءان وان كانت كل هذه من الازمان المتشابهة عندهم بحسب مسامتة الشمس واما ف
هذه المواضع يمر كلها على قطبي العالم ويقطع معدل النهار والدواير الموازية لها من القطب
الى القطب بقسمين متساويين على زوايا قايمة فيكون لكل كوكب هناك طلوع وغروب
ويتساوى زمان المكث فوق الارض وتحتها ويتساوى الليل والنهار هناك ابدا
ويقاطع الافاق معدل النهار في المواضع المايلة عنه لا على زوايا قايمة ويرتفع هناك احد
قطبي العالم عن الافق وينحط الاخر عنه ويكون بعض الكواكب ابدي الظهور وبعضها ابدي
الخفاء ويكون الافق قاطعا للدواير الموازية لمعدل النهار بقسمين متفاوتين واذا كان
القطب الشمالي ظاهرا كانت القوس الظاهرة من الدواير الشمالية فوق الارض اعظم
من التي تحتها وفي الجنوبية بخلاف ذلك ويكون النهار اطول من الليل اذا كانت الشمس
هناك في البروج الشمالية واقصر اذا كانت في الجنوبية والمواضع التي فيما بين دايرة البروج
ومعدل النهار يمر الشمس بسمت رؤوسهم في كل دورة شمسية دفعتين والتي في

مسامته الانقلاب الصيفي ينتهي الى سمت رؤوسهم دفعه واحده فقط وما جاوز ذلك
له ينتهي الى سمت الراس والمواضع التي تكون مدار نقطه الانقلاب الصيفي فيها الذي
ظهور والشمس فيه في الدوره الواحده فوق الارض عند وصولها الى تلك النقطه
ويظهر لها بعد ذلك طلوع وغروب واذا انتهت الى نقطه الانقلاب الشتوي ينقى
في دوره واحده تحت الارض والمواضع التي ينطبق فيها قطب فلك البروج على
سمت الراس ينطبق فيها فلك البروج على الافق فاذا مال القطب نحو الكوكب
ارتفع نصف فلك البروج عن الافق دفعه وانخفض نصف الاخر دفعه والمواضع
التي ينطبق فيها قطب العالم على سمت الراس ينطبق الافق على معدل النهار ويكون
محور العالم قايما على سطح الافق وتدور الكره حركه دوريه رحويه ويبقى نصف فلك
البروج ظاهرا ابدا ونصفه خفيا ابدا ثم تكون السنه كلها يوما وليله ثم بعضها
يكون نهارا وبعضها يكون ليلا واما كان قريبا من النصف لا النصف منه بسبب
ما نظهر من بطوء حركه الشمس في بعض الفلك وسرعتها في بعضه وحركه الشمس ليست على
محيط فلك مركزه مركز العالم والا لما اختلف بعدها عن جميع المواضع المسامته لفلك
البروج فما كانت تختلف اثارها في تلك المواضع ولما وجدت اثارها التي من مقتضيات
شعاعها كتسخين الارض وتوليد الاعراض في ناحيه الجنوب اكثر واقوى من وجودها في ناحيه
الشمال دل ذلك من طريق الحدس مضافا الى ما وجد بالرصد من اختلاف حركتها في نصفي
منطقه البروج السريعه والبطوء من كون جرمها في الكسوفات في اواسط زمان البطوء اصغر
قليلا منه في اواسط زمان السرعه على كونها في البطوء ابعد في مركز العالم وفي السرعه
اقرب اليه فتكون حركتها اذا لم تكن خارقه الفلك اما على محيط كره ساملة للارض بل
مركزها خارج عن مركز الارض فيقرب تاره من الارض ويبعد اخرى وابعد بعدها الشمي

الاوج واقرب قربها يسمى الحضيض ودلت المشاهده على ان القمر في حركته من المغرب
الى المشرق يقع تاره في وسط اخرى من غير ان يختص ذلك بموضع معين من الفلك بل يقع
في جميع اجزائه وهذا اذا لم يعرض لحركاته البسيطه اختلاف ولا عرض لحركه الفلك
هو دليل على انه يتحرك على فلك يدور بحركته تاره الى المغرب وتاره الى المشرق في غروب
له السرعه والبطوء ولما صار تاره شماليا عن الشمس واخرى جنوبيا علم على دلالة الاصل
ان فلك يدور لا يتحرك في مسامته فلك البروج بل على محيط دايره مايله عنه قاطعه
للدايره المرسومه على كره القمر الموازيه لفلك البروج على نقطتين متقابلتين يقال
لاحديهما الراس وهي التي اذا جاوزها القمر حصل في الشمال والاخرى الذنب وهي
التي اذا جاوزها حصل في الجنوب ولما وجدنا انه اذا سامت القمر الشمس في احدى
النقطتين ووقع هناك الكسوف ثم عادت الشمس بحركتها الخاصه بها الى تلك النقطه
ووقع فيها كسوف احتمل ان لا يكون الكسوف الثاني في ذلك الموضع من الفلك بعينه بل كان في
موضع اخر مايل عنه الى جهه المغرب استدللنا بذلك على ان فلكا اخر يسير بنقطتي الراس
والذنب الى جهه المغرب ويسمى ذلك فلك الجوزهر ثم القمر كلما قرب من تربيع الشمس وكان
سريع السير فان ازدياد سرعته يكون اشد من ازديادها في موضع اخر وهو دليل على انه
اذا قرب من التربيع كان اقرب الى الارض مما اذا كان في موضع اخر ولذلك يدل على ان فلك
التدوير يتحرك على محيط فلك خارج المركز ليقرب من الارض تاره ويبعد اخرى وقد استدل
على وجود فلك اخر يحرك بعده الابعد بسبب موافاته كل واحد من الاوج والحضيض في كل
دوره مرتين كل ذلك على تقدير عدم الاختلاف في الحركه البسيطه وعدم اختلاف الافلاك واختلاف
هيات تشكل النور في القمر بسبب اختلاف اوضاعه من الشمس دل على انه لا نور له في نفسه
وانما نوره من الشمس فاذا قارنها كان وجهه المظلم مواجها لنا فلا يرى مضيا واذا مال
تحت بحرف وجهه المضي الينا يرى هلالا واذا صار البعد بينه وبين الشمس مقدار ربع

ل

ف

دائرة ترى صفحته مضيئا واذا صار مقابلا لها كان وجهه المضيء كله الينا فنرى تام
النور واذا انحرف عن المقابلة انتقص نوره وازدادت ظلمته الى ان يجتمع بالشمس فلا
يبقى لنا من نوره شيء واذا حصل القمر في مقابلة الشمس ووقع في ظل الارض انحجب نور
الشمس عنه بالارض فبقي على ظلامه الاصلي فان لم يكن له ميل عن مسامتة الشمس انخسف
كله وان كان له ميل اقل من مجموع نصف قطر القمر والظل انخسف بعضه اما اذا كان
الميل مساويا للمجموع نصف القطرين او اكثر لم يقع في الظل المذكور ولم ينخسف وهذا دليل
على ان جرم الشمس اعظم من جرم الارض ولولا ذلك لوجب انخساف القمر في الاستقبالات
كلها وذلك اذا توهمنا خطوطا تخرج من طرفي قطر الشمس الى طرفي قطر الارض خارجا كذلك
بالاستقامة فانها تتلاقى على نقطة ولكون الارض جرما كثيفا مانعا من نفوذ الشعاع
وجب ان يقع لها ظل محصور فيما بين تلك الخطوط على شكل مخروط ومتى ما صار القمر
في نقطة التقاطع من منطقة الفلك المائل ومن فلك البروج وكانت الشمس مسامتة
لنقطة التقاطع ايضا ولم يكن للقمر ميل عن مسامتة الشمس فيصير حائلا بيننا وبينها فنرى
وجهه كانه سواد في صفحتها وذلك هو كسوف الشمس الكلي وان كان له ميل عن مسامتة
الشمس وكان الميل اقل من مجموع نصف قطر الشمس والقمر انكسف بعض الشمس وان
كان الميل اعظم او مساويا لم ينكسف والكواكب الخمسة من المتحيرة وهي التي هي غير الشمس والقمر
قد يعرض لها ان ترى تسير جهة المشرق وترجع الى المغرب ثم تستقيم ولا يختص ذلك بموضع
معين بل يقع في جميع اجزاء فلك البروج فحركتها ان لم تعرض لا تستقيم منها افلاك ولم تجر بما
الفلك في محيط فلك تدوير وما يرى حركة منها في بعض مواضع الفلك اسرع وفي بعضها
ابطأ ففلك تدويره تقرب من الارض وتبعد عنها ولها فلك خارج المركز حول فلك التدوير
ولما نرى بعض من الشمس مختلف القدر في مواضع الفلك فان قربه يوجب رؤيته البعد
اعظم وبعده يوجب رؤيته اصغر والذي يرى بعده المذكور لذلك هو عطارد والزهرة

وقد استدل على ان اوج عطارد وحضيضه تقرب من الارض وتبعد وهو يحوج الى
خارج مركز اخر له ولجميع الكواكب حركات اخرى اخفى من المذكورة وخارج عن الاصول
السابعة الى افلاك اخرى تستند الى هيئة العالم اعرضنا عن ذكرها وقد ذكر بعضها في الكتب المبسوطة
وكل حركة قلت انها محتاجة الى فلك فمعناه كذا فانا اعني بذلك احتياجها اليه او الى
ما يقوم مقامه واحدا كان ذلك القائم مقامه او اكثر واذا قلت فلك الكواكب فاريد
فلك فلكها او افلاكها فانه لم يمتنع كونها في فلك واحد وجملة ما قد حصل من احوال
هذه الاجسام السماوية ان منها افلاك سماوية ومنها كواكب مضيئة والافلاك ليس
منها ما مركزه موافق لمركز الارض مصمتا او مجوفا ومنها ما مركزه خارج عن مركزها
وهو اما محيط بها وهو المسمى بالخارج المركز او غير محيط بها وهو فلك التدوير واما
الكواكب فاكثر من ان تحصى والذي عرف منها بالرصد سبعة متحيرة والف ونيف وعشرون
كوكبا ثوابت وهذه المذاهب البرهانية على ان السماويات لا يعرض لها انفصال بعد وطرو
ولا انخراق والتيام ولا تخلخل وتكاثف ولا ذبول ولا انعطاف ولا ازدياد ولا خروج من
حيز ويلزم من ذلك ان الكواكب لا تنتقل حول الارض بل يحركها اجرام الافلاك بل اسافلها
بسبب حركة الافلاك المركوزة فيها وان يلحق الحركات المختلفة في الرؤية مستندة الى ما
يقتضي تناسبها وتلك المختلفة لا يمكن ان تكون حركة بسيطة بل يجب كونها من جملة بسائط كل
منها متشابهة وكل حركة تختلف زواياها او قسيها في الازمنة المتساوية يعني في ... ولنفتش كل
حركة لذلك فان كانت هذه الاصول واحدة فتفتش الامر ولا بد تحصل لكل ... من هذه افلاك
لحركاته المتشابهة وان لم تجد واحدة فالحدس يحكم بوقوعها في السماويات في الاغلب وسائر افلاك
كل كوكب وحضيض اكثرها ذكرته الارض لكن تحدس العين من جوانبها مراكز تدوير القمر وعطارد
اوجيهما في دورة مرتين وكذا حضيضهما ان فلك التدوير لها لا يقطع الحامل حركته وحده
بل هو متحرك بحركة الفلك الحامل له ولكن يحدس من بعد القمر عما كان اكثر بعدا من الارض

كان جسوفه اقل منها على ان الظل يستدق كلما بعد عنها وعلى ان الشمس اكبر منها وربما
يختلف باختلاف الاشخاص الجرم بذلك على حسب ما ينضم من القرائن العلميه والاعتباريه
من احوال الحركات وغيرها واعلم ان الجسم الواحد من هذه ومن غيرها لا يجوز ان
حركتين للجسمين من حيث هما حركتان بل يتحرك حركة واحده مركبه منهما واذا رايت الحركات
ذوات الجهه الواحده متساويه تفضل البعض على البعض او تساويا ان لم يمر فضلا وان كانت
في جهات مختلفه احدثت حركه مركبه الى جهه متوسطه تلك الجهات على نسبها والحركات
المختلفه تكون بالقياس الى متحركها الاول بالذات والى غيرها بالعرض ولا يكون جميعها
بالقياس الى متحرك واحد بالذات ولا يلزم من كون الجسم متحركا حركتين حصوله دفعه
في جهتين ويدل على ذلك ملازمة المتحرك لمكانه من المحرك ولونه منه كالجزء الكل
يتحرك مع حركته وسائر اجزائه بحركته مثل حركة ساكن السفينه ثم انه مع ذلك يتحرك
بنفسه حركته الخاصه به كساكن السفينه اذا تردد فيها الى اي جهه شا تنبيه اعلم ان
تفهيم الحال في حركات الاجرام السماويه المختلفه التي يتحرك بها كل جرم منها والكلام في الاجرام
العلويه وما تحويه من السفليه من حيث كمياتها واشكالها واوضاعها وحركاتها اللازمه
لها طويل والعلم المختص به هو علم الهيه ومباحثه كثيره ومتشعبه وهو من العلوم الدقيقه
الداله على عظمة المبدع جل وعلا وقد حقق فيه الفاضل مؤيد الدين العرضي رحمه الله
تعالى ما لم يحققه من قبله ممن تقدمه ومن ان اصغر الكواكب التي ترى في السما هو عطارد
ونسبة جرمه الى جرم الارض كنسبة الى اثنين وعشر الفا وثمان مايه وتسعة عشر وان
الشعرا هو اكبر ما يرى من الكواكب الثابته ونسبة جرمه الى جرم الارض كنسبة اثنين
وثلثين الفا وثلثمايه وتسعه وثلث الى الواحد ومن ان اكبر من جرم اربعين من الارض
وان الشمس نحو من مايه وسبع وستين مره كالارض وان الزهره اكبر من اربعه
عشر من الارض بعوضا وان جرم المريخ مثل جرم الارض سبع مرات وسدس مره وان

نسبه جرم المشتري الى جرم الارض كنسبة اثني عشر الفا وثمان مايه وثلثه عشر الى
الواحد بالتقريب وان نسبة زحل اليها كنسبة سته عشر الفا وماتين وثمانيه وستين
وثلث الى واحد وان اصغر الكواكب الثابته هو كالارض تسعه الاف وخمسمايه وثلثه
وستين مره وتسع دقايق ومن ان اقرب قرب القمر وهو غايه ما يمكن ان يكون اربعا
الاسطقسات بابه نصف قطر الارض ايضا الف ومايتان واربع وستون مره ومن
البعد الاقرب والاوسط والابعد عن مركز الارض لكل واحد من المتحيره حتى انتهى الى
كره الثوابت ومن ان القدر الذي علم من بعدها وهو ضعف بعدها عن مركز الارض
هو مايه واربعون الفا ومايه وسبع واربعون مره بمايه قطر الارض واحد وان
قطر الارض بالتقريب هو سبعه الف وستمايه وسته وثلثون ميلا واثنان وعشرون
دقيقه كل ميل ثلثه الف ذراع كل ذراع اربعه وعشرون اصبعا كل اصبع ثماني شعيرات
ملصق بطون بعضها الى بعض والاشهر ان الاصبع يكون ست شعيرات بهذه الصفه
وعلى هذا يكون الميل اربعه الاف ذراع ولا مشاحه في الاصطلاح فقط في المقدار
واحد والثر دلك منه على انه اقل ما يمكن ويقطع به من جانب القله ولم يقطع به من
جانب الكثره وعلى هذا فابعد ما وقفنا عليه من فلك الثوابت يقطع من المسافه في كل
من تسع مايه جزء من ساعه مستويه مايه وعشره وخمسين الف ميل وتسع مايه
ومايه عشر ميلا وربع بالتقريب بموجب ما يقتضيه المساحه والحساب والله اعلم بما
فوق ذلك من الافلاك وعجايبها ومن اراد تحقيق ذلك على اصول علم الهيه فعليه بمطالعه
كتب هذا الفن وانما ذكرت هذا القدر منه لما فيه من الامر العجيب الدال على عظمه هذه
الاجرام وحكمه صانعها وعظيم قدرته التي تبهر العقول وبعد ان تكلمت في الاجسام
اهدي الكلام في الحركات وما يتعلق بها ومن الله سبحانه الهدايه والتوفيق ٥

الباب الخامس في النفوس وصفاتها واثارها ٥

الفصل الاول في اثبات وجود النفس وبيان ان معقولها لا يمكن
حصولها الا في بدنه وانها مستغنية في التعقل الذي هو كمالها الذاتي عن البدن
قد تبين ان المراد بالنفس هو جوهر ليس بجسم ولا جزء ولا حال فيه وله علاقة
بالجسم من جهة التدبير له والتصرف فيه والاستكمال به فيحتاج الان الى بيان وجود
موجود هذا شانه وبيان ذلك بما يتضح صادرا عن الانسان من الادراك والتحريك
فانه لو كان لجسميته لكان كل ما له الجسمية متحركا بالارادة ومدركا مثل حركته وادراكه
ككثير العناصر والجمادات كذلك وهو على خلاف الوجدان ولو كان ذلك لمزاج جسمه
لتشبه عناصره او مجموع بدنه مع ان بعد المزاج دائم التبدل وبتبدله يتبدل
تشبث العناصر وجملة البدن لما كان للانسان شعور بانانيته شعورا مستمرا وهو
يتحقق انه هو الذي كان منذ سبعين سنة او اكثر والمتبدل غير ما ليس بمتبدل بالمتبدل
ما عرض هذه الاشياء ثم المزاج كيفية واحدة لا يصدر عنها افاعيل مختلفة والنفس الانسان
ليست لذا ودي المزاج مانع الانسان كثيرا حال حركته في جهة حركته كالصاعد الى
موضع عال فان مزاج بدنه لغلبة العنصرين الثقيلين فيه يقتضي حركته الى الاسفل وقد يمانع
في نفس الحركة كالماشي على الارض فان مزاجه يقتضي السكون عليها ولو كان مزاجه
هو المحرك لما تحرك البتة الا الى اسفل ولو كان المدرك منه هو مزاجه لما ادرك باللمس
ما يشبهه لانه لا ينفعل عنه ولا بد في الادراك من الانفعال ولا ما يضاده لانه يستحيل
عند المضادة ولا يبقى معه موجودا فكيف يلمس به وهو معدوم وكيف يلمس بالمزاج
المجدد ونحن نعلم ان اللامس اولا هو اللامس ثانيا والعناصر بطباعها متداعية
الى الانفكاك والذي يجبرها على الالتيام والاجتماع هو غير ما يتبعهما ولا شك ان
المزاج تابع لهما وللانسان ما يعيد مزاجه السيء الى حالته الملايمة عند التمكن من ذلك
مع ان المزاج المعدوم لا يمكن ان يعيد نفسه او مثله وليس الجامع للعناصر الوالدين والا

لما امكن في بعض الحيوانات ان يتولد ويتولد كالفار ولو كان مجموع العناصر في بدن الا نسان
او مجموع الاعضاء هو النفس لما بقي الشاعر بذاته مع فقدان عضو وعن عدم انفسنا
انا لو كنا قد خلقنا دفعة على كمال من عقولنا من غير ان يستعمل حواسنا في شيء منا وفي غير نا
وحصلنا لذلك لحظة مائلي هواء غير ذي كيفية نشعر بها واعضاؤنا متفرجة لا تتلامس
لكنا في مثل هذه الحالة نغفل عن كل شيء سوى انيتنا فنعلم ان الاجسام والاعراض التي لم س
نغفل عنها مع هذا الفرض هي غير اعضائنا الظاهرة والباطنة وغير جميع الاجسام والحوا
والقوى والامراض الخارجة عنا وانت ربما تغفل عن ذاتك في حال من الاحوال مع غفلتك
عن هذه الاشياء كحال ذلك في العلم بان ذاتك مغاير لها ولهذا اشير الى ذاتك
انا واشير الى كل جرم وعرض فيه بهو وهي وغيره بانه هو وثبت لك وجود شيء
يصدق عليه ما قيل في تعريف النفس الا الجوهرية فاذا ثبت انه جوهر فذاك هو
النفس المعرفة فثبت وجودها ويدل على جوهريتها انه لو كان عرضا لكان موضوعها اما
جسم او غير جسم فان كان جسما كان الحال فيه منقسما بانقسامه لكن المدرك منا بسيط
لا يقبل الانقسام والا لتوقف العلم به على العلم بجزئه لكن العلم بجزئه يتوقف على العلم به لانا
لا نعلم شيئا من الاشياء الا ونعلم انا عالمون به فنعلم ذاتنا مع العلم به بالضرورة فلو علم الجز كب
ذاته للزم الدور وان كان غير جسم فهو اما جوهر او غير جوهر فان كان جوهرا فاما ان يكون ب
له تعلق بالبدن بعرض فيه فهو النفس ايضا فان الاعراض التي تعرض لذواتنا فتوجب
صدور افعال عنها بحسبها كالقدرة والارادة وسائر الدواعي لا تستند الافعال اليها
بل هي منسوبة الى ذواتنا التي تعمل بها وان كان غير جوهر فلابد من انتهائه الى الجوهر ويعود
الكلام فيه وهذا الجوهر هو محل الصور العقلية ولا شيء من الجسم بمحل الصور العقلية مع
الالم بل مشتركة بين ذوات الاوضاع المختلفة ولا حال في جسم او في ذي وضع فهو
ذو وضع فليس من هذا ايضا ان المدرك منا ليس بجسم ولا حال فيه ويدل على ذلك

ايضا انا ندرك الكليات المنطبقة على كل واحد من جزئياتها كما ندرك الحيوانية المطلقة
التي يشترك فيها البقة والفيل فلو كانت في جسم او في شي حال في جسم او كان لها نسبة
الى احدهما بالحضور عنده ان لم يصدق عليها الانطباع لكونها على جميع هذه المقادير وضع
خاص ومقدار خاص فلم يكن مطابقة للمختلفات في هذه وادرك كانت ذلك مجملها
لشي بمقدار ولا بذي وضع كيف كان ولذا اذا عقلنا مفهوم الواحد المطلق الرفع
خصوص مقدار ووضع ولذلك مفهوم الشيئية فانها لو انقسمت بانقسام محلها لكل
جزء من اجزائها ان كان شيئية بحسب لم يكن فرق بين الكل والجزء وان كان شيئية مع بادد
لخصوص مقدار وغيره فقد زاد الجزء على الكل وان كان لا هذا ولا هذا فالشيئية جزء
هو لا شي وكل هذا محال ومن المعلوم ان محل المعقول الغير المنقسم هو محل ساير المعقولات
ولذا الذي يحضر عنده مدرك غير ذي وضع هو الذي يحضر عنده ساير المدركات
فالمدرك منا لذي وضع ولغير ذي وضع هو غير جسم ولا جسماني في ذاته ومن
تامل المدركات التي لا تحيا بالجزء الا صالة كالشجاعة والجبن والتهور وملكة
الفطنة والعلم علم انها لا تحصل للجسم ولا لعرض شائع فيه ولا تقسمت بقسمة الاشياء
ولا تحصل ايضا لجزء من الجسم ولو جاز كونه في ذاته جا لا يحيا والا لكانت هذه الاشيا
باثرها ذوات اوضاع وادراكها لذاتها لا يتوقف على ذاتها فان الكل لا ينبغي الشعور
به دون الشعور باجزائه وكما استمر شعور الانسان بذاته مع الغفلة عن اجزاء بدنه كـ
قلبه والدماغ وغيرهما فلذلك يستمر شعوره بذاته مع غفلته عما يعرض فضلا للنفس
مجهولا ولو كان يشعر بذاته لصورة يحصل في ذاته من ذاته لكان مشارا اليها هو لا انا فليس
ادراكه لذاته بامر زايد صورة كان او غيرها وجوديا او غير وجودي وعدمها عند ما
يشعر بذاتها وعند ما يشير اليها لا يحدث ذاتها الا امرا يدرك ذاته وما يعرض من
سلبه موضوع او محل او اضافة بدن او امر اخر اي شي كان فهو عرضي خارج عنها

ولو كان لها فصل مجهول مع انها مدركة لذاتها بغير صورتها وذاتها كما هي غير غائبة عنها
لكانت مدركة له فلم يكن مجهولا هذا خلف ولا يحدث وجوديا في ادراك مفهوم انا الا
الحس التي هي وجود الشي عند نفسه فهي مفهوم انا او دون ما وراها وجوديا كان
كان او عدميا لازما او مفارقا ولا يلزم ان يكون الحس حاصلة لشي لا حس له في حد ذاته
كالاجسام فانه لو كان وجودها هو بعينه كونها بحيث تصدر عنها افعال الحس
لكان مفهوم الجسم هو مفهوم الحس الحاصلة له فكان كل جسم حيا سلب الحس وان كان
لها ذلك لانها اجسام مادية تخصصت بامر وبما الشي يحيا ولا يمتنع ان يكون وجوده
بعينه كونه بهذه الصفة والحيوة ليست ما به يكون الشي حيا بل حس الشي حسه على قياس
ما قيل في الوجود والنفس الانسانية ليس لها من الحس الا ادراك ذاتها واما ادراك
غيرها وافاعيلها بالقوى البدنية ونعوتها العقلية فاذن حسها بما يرد من ذلك
حس ناقصة يعرض لها الكمال تارة ويفقده اخرى ويختلف النفوس في مراتب الكمال بها
والنقصان بحسب ذلك ولو فرض النفس انسانية تدرك ذاتها بمعنى ان يكون ادراكها لذا
تها صفة هي غيرها لتقدمت ذاتها على الادراك فكانت مجهولة وهو محال واذا لم يزد
ادراكها لذاتها على ذاتها ولا تصور ان يغفل عن ذاتها البتة واذ قد ثبت وجود النفس
وثبت ايضا انه لا يجوز ان يحل معنى لانها في جسم فهي غير متصلة بالبدن بل ولا بجملة
العالم الجسماني ولا منفصلة عنه بمعنى الانفصال الذي يقابل الاتصال مقابلة العدم
للملكة ولذلك معقولاتها لا يتصور عليها الاتصال بالاجسام والانفصال عنها بذلك
المعنى ولا يتقدح في ذلك قول القايل مشيرا الى نفسه دخلت وخرجت وصعدت ونزلت
مع ان الدخول والخروج والصعود والنزول من خواص الاجسام والجسمانيات فان المتصل
بمجرد الالفاظ لا حاصل له وسبب الاطلاق فيه كون الامور العقلية لا تكاد تعرى عن المحاكاة
الخيالية والوهمية والخيال والوهم لا يتصور ان يجرداتها فالاشارات القولية العرفية لا تعول

العقليات دون مصاحبة امور جاليه واذا كانت مشوبة بذلك فلا بد وان يقع
الى البدن ايضا فتضاف امور الى النفس وهي للبدن وامور الى البدن وهي للنفس للعلاقة
المتاكدة بين النفس والبدن والملكة الحاصلة للنفس من مشاهدة الموجودات مفارقة للمحسوسات
والمعقولات هي الموجبة لاستيلاء الوهم حتى حكم بعضها بالوجود فيها ومزاولة العلوم البرهانية
ورجوع الانسان الى تامل حال نفسه هو الداعي لذلك والموجب للاعتراف بوجود
المفارقات وفيها امور اقناعية هي وان لم يكن كل واحد منها موجبا للنفس في تجرد
ذاتها واستغنائها في التعقل عن البدن فقد يكون مجموعها موجبا عند بعض الناس
ثم اقنعه فمنها انها لو ادركت بالبدن لما ادركت ذاتها كما ان سائر القوى البدنية لا تدرك
ذاتها كالبصر لا يبصر نفسه والسمع لا يسمع نفسه والخيال لا يتخيل نفسه فان هذه لا آلات لها
الى آلاتها ولا الى ادراكاتها ولا تفعل لها الا بآلاتها والقوة العقلية بخلاف ذلك فانها
تدرك ذاتها وادراكها وجميع ما يظن انه آلة لها ومنها ان النفس لو كانت جسمانية
في ذاتها او نعرضها لكانت تكل بتكرر الافاعيل القوية لا سيما اذا لم يقع التراخي بين
الافعال ولكان ذلك التجربة وعلته ان الافاعيل بالقوى القائمة بالابدان تنفعل عنها
موضوعات تلك القوى والانفعال لا يكون الا عن قاهر يقهر طبيعة المنفعل ويمنعه عن
المقاومة فيوهنه فتوهن القوة القائمة به معه والقوة العقلية بادراك المعقولات
تزداد قوة واذا عرض للنفس ملال عند التفكر في المعقولات فانما ذلك باعتبار القوى
الجسمية ولو كان ذلك لكلال النفس لما كان موجبا كلالها بحيث قوتها ومن تلك الحجج الاقناعية
انها لو كانت جسمانية لما ادركت الضعيف عقيب القوي كالادراك الرائحة الضعيفة اثر
القوية ولا المنور الضعيف بعد القوي والقوة العقلية ربما قواها ادراك القوي على ادراك
الضعيف فضلا عن انه لا يضعفها عنه ومما يحتج به ايضا انه لو كانت النفس جسمانية لكلت بعد
سن الوقوف عند الانحطاط وبعد ذلك في الاغلب بعد الاربعين وكان يلزم اختلال الشعور

بذاتها وبمعقولاتها وليس كذا ولو كان الجرم لكلال النفس لاطرد في كل شيخ وملكات الافكار
المؤدية الى العلوم تضعف بضعف الدماغ ونحن نجد كثيرا من المشايخ تضعف جميع قواه الا العقلية فانه
يكون اما ثابتا واما في طريق الازدياد بحسب بعض المشايخ في فعل نفسه لا لانه لا فعل له في نفسه
وقد ذكر في بيان هذين المطلبين ادلة كثيرة لم ار التطويل بذكرها على ان بعض ما ذكرته كان
في بيانهما فان البرهان على ان المدرك منا للشيء شيء ما لا ينقسم يغني عن بيان انه ليس بمزاج الدماغ
ولا نسبة الخاص وبعض ما مضت به ذلك يغني عن كله ولكن لما كان بعض النفوس يتيسر له
التصحيح من برهان وبعضها لا يتيسر له من ذلك البرهان بل ربما اتضح له من غيره لاختلاف
النفوس في الاستعداد لقبول التصديقات وغيرها لا جرم كان تكثير الادلة على مطلوب واحد
خادم الغاية ولكل دليل اخرى فانه ان لم يستعد النفس لقبول النفس من دليل فربما استعد لقبوله
من مجموع ادلة ما ذكر في الاقناعيات ومن حصل له النفس برهان واحد استغنى به عما سواه في

الفصل الثاني فيما يظهر عن النفس من القوى النباتية وهي التي لا تشترك في

انه يشترك فيها الانسان والحيوان الاعجم والنبات قد علمت ان اصول القوى النباتية ثلثه
اثنان لاجل الشخص وهما الغاذية والنامية وواحدة لاجل النوع وهي المولدة وهذه فلا تشك في
حصولها للنبات ولهذا سميت نباتية بخلاف الادراك والحركة الارادية فانهما مسلوبتان عن حصولها
القوة الاولى الغاذية وهي التي تحيل الغذاء الى مشابهة المغتذى لتخلف بدل ما يتحلل وهي مع
ذلك للتربية والنمو والتوليد فعلها قوة الاستحالة الى مشابهة المغتذي وتحلل ذلك الفعل هو
الغذاء وغايته هو الخلاف بدل المتحلل مما في الهيئة المذكورة ويخدم هذه قوى اربع منها الجاذبة وهي
التي تجذب ما المغتذي وهي موجودة في كل عضو من الحيوان اما في المعدة فلان جذبها الغذاء من الفم الى المعدة
ارادية والاكال الغذاء اضطرارا ولا طبيعية والا لم يحصل الازدراد عند الاستلقاء فهي ادنى قسرية بدع
بدفع من فوق بل بجذب من العضو لما يحتاجه من جذب المري والمعدة للطعام من الفم عند الجاذب السد
من غير ارادة الحيوان ولان المعدة تجذب الطعام اللذيذ الى قعرها ولهذا يخرج الحلو بالقي

اعني ان كان الانسان من سار بالماسه مما وله شربها من الاغذيه واما في الرحم فلانه قد حصر
معها للاحتياج الى الفضول اذا انقطع الطمث عنها وحبست الفضول واما في سائر الاعضا فلان الاخلاط
الاربعه التي هي الدم والصفرا والبلغم والسودا مختلطه في الكبد وتميز كل واحد منها وتسيل الى
العضو ممتنع فلولا ان العضو جاذب لذلك الخلط بعينه لما اختص كل عضو بخلط خاص به ومنها
الماسكه للمجذوب وفعلها في المعده الاحتوا على الغذا ولو كان يطلها فلا يستقر في الاعصاب حتى يتم
هضمه وفعلها في الرحم الانضمام على المني ومنعه من النزول وان كان طبعه ثقيلا ولذا امساك سائر
الاعضا ومنها الهاضمه وهي التي تحيل الغذا وتعده لقبول اثر الغاذيه وهو احالته الى ما يلتصق
بجوهر الحيوان والانسان وظهر اعمالها في الانسان عند المضغ اولا ولهذا كانت الحنطه الممضوغه
تفعل في انضاج الدماميل ما لا يفعله المطبوخه ثم في الكبد ثانيا وهو ان يصير بحيث يحصل منه
الاخلاط الاربعه ثم في العروق ثالثا وهو صيرورته بحيث يصلح ان يكون جزا من العضو ومنها
الدافعه للثقل وغيره عند الامتلا وعند الضرر كما انها تنزع من موضعها لدفع ما فيها الى
اسفل ومن الاحشا ما يحمل الى اسفل وقد يتهيا الفضل لسهوله خروجه فيقوى اخرى لعلها
الهاضمه اسبابا كتلطيف الغليظ وتخفيف الرقيق وامثال ذلك واما الغاذيه فالاحاله والتشبيه والالصاق
القوه الثانيه النامية وهي قوه توجب الزياده في اجزا المتغذي على نسبه طبيعيه محفوظه في
الاقطار ليبلغ الى تمام النشو فيخرج بقيد الزيادات الصناعيه وما هو كالورم والسمن ودون
بعض الاعضا مع سقوط القوه كما في الشيخ وقد يوجد الهزال مع النمو كما في الصبي وقد يكون النامية
في الغاذيه فان كلاهما يقتضي تحصيل الغذا والنامية تشبهه فان كانت هذه الافعال على قدر ما يتحلل
فهو الاغتذا وان كان زائدا فهو النمو الا انه في الابتدا يكون قويا جدا والماده مطيعه فيكون ايضا
بازاء المتحلل والزياده وعند ذلك تضعف فلا تقوى الا على ايراد المثل فقط القوه الثالثه المولده
وهي قوه تفصل من البدن طبيعه وافاده اجزائه هيات سابقها ما يصلح لمبدا شخص اخر من نوعه
او جنسه وهي في الانسان وكثير من الحيوان تجذب الدم الى الانثيين من الاعضا فتفعل الاثار المتعلقه

بالتوليد بتغيير بعضها بعد الحصول صوره النطفه ثم تحمر عنه بعد الماده التركيبيه
تلبس صوره وتلبس اخرى وادامه لبقاء النفس بما تعهدها مزاج غير الذي كان في الماده بعد لقبول
اثار النفس وتتم المولده الى حيث ما تحصل حيوانا في الفعل بعد الهضم التام لتصير مبدا لشخص اخر
من نوعه او جنسه وما يتبع ذلك من استحاله الصور والقوى والاعراض الحاصله للنوع الذي انفصل
عنه البذر او يخص ذلك النوع والماده التي تعمل فيها المولده من الحيوانات التي تعرف هو المني دا
وهو فضل الهضم الاخير وذلك انما يكون من خير الدم في العروق ويصير [illegible] مستعدا لاستقرار
اما الان صورته وهي الاعضا ولذلك [illegible] يحصل من مستنقع المني [illegible] تعمل
من ستخلع اسالته من الدم لا [illegible] جواهر الاعضا الاصليه وتخرج القوى
التي في النبات فقال له القوى الطبيعيه [illegible] والقوى [illegible]
تلطف ووزن المواد [illegible] والرطوبه [illegible] الشكل والخط والسرعه
حفظ الشكل وغيره [illegible] الحيوانات [illegible] الرطوبه
بها القوى من تصلب الرطوبه وحمل العظام والعصا [illegible] ما اكلا منها [illegible] الرطوبه
وكانت الحراره اقويه على حلها [illegible] الرطوبات [illegible] على جمعها تمرت ذلك
الحيوان لموته اسباب اخرى مذكوره في كتب الطب والغاذيه تخدم النامية وهما تخدمان المولده لو
وفي الانسان تبقى الغاذيه بعد الموت وتبطل المولده بعد الغاذيه والنامية وتبقى الغاذيه والمولده
بعد النامية وقد تكون هذه القوى في الحيوانات والنباتات عباره عن استعدادات تابعه لها بان الذا ن
من امور سماويه او ما يجري مجراها وربما كان مبداها امرا واحدا في الحيوان والنبات تفاوت الامور
السماويه على حسب الهيات والاسباب الخفيه وتصرفه الى فعل على ما يتم به نوعه او جنسه
وبطلان التوليد والنمو ربما يعلل في بعض الاشخاص والاوقات ببطلان استعداد مزاج مناسب
لذلك الفعل وقد تختلف امزجه الانسان اختلافا يوجب الاستعداد لقوى مختلفه عن مبدا واحد
ويمكن لتلك القوى او بعضها والمبدا باق ويكون البطلان راجعا الى بطلان استعداد القابل

وجاز ان يكون ذلك المبدا هو النفس وجاز ان يكون غيرها لكن لا يحصل الا عند تعلقها بالبدن
بما ادى اليه التجربة في الانسان وغيره وبهذا الاعتبار نسبت هذه القوى الى النفس وجعلت
من اثارها ويدل على ارتباط هذه القوى بالنفس ما يعتري من استشعار الخوف من سقوط الشهوة
وفساد الهضم والعجز عن كثير من الافعال الطبيعية ولهذا اذا انصرف النفس بالكلية الى
امر مهم كتعلم او عبادة او التفات الى معشوق ضعفت الافعال الطبيعية المذكورة او صعبت
ولكن من هذه القوى اصنف انها افعال لا يصح الا من ذي شعور وادراك وكيف حسن الترتيب
العجيب الذي في ابدان الحيوانات وخاصة الانسان الى قوة عديمة الشعور والادراك
حاصلة في جسم متشابه في الحس وهو المني ولو كان المبدا الحدوث خلقة الاعضاء وصورها قوة
تكون في نطفة المني … النطفة اما متشابهة في الحقيقة كما هي متشابهة في الحس او ليس
فان كانت النطفة اما متشابهة في الحقيقة وجب ان يكون الشكل الحادث من تلك القوة في تلك
المادة الكرة لان القوة التي تفعل بلا شعور اذا كانت سارية في المادة وكانت المادة متشابهة
يجب ان يكون الاثر الواحد اعني متشابها وان لم يكن النطفة متشابهة مع انها سيالة رطبة رقيقة لزم
ان لا يحفظ فيها ترتيب الاجزاء ولا نسبة بعضها الى بعض فكان يجب ان لا يبقى ترتيب الاعضاء وصورها
على نسبة واحدة في الاكثر وليس الامر كذلك لانه لا بد في النمو من ورود مادة وحينئذ يحصل في الورود
عليه وحركات الوارد لا تنتهي الى جهة واحدة بل الى جهات مختلفة بحسب الاعضاء وهي في كل
عضو الى اصواب في الطول والعرض والعمق فليست هذه الحركات مما يصح صدورها عن قوة
واحدة متشابهة الحال وكذا الحال في التغذية عند سد ما يتحلل والصاق الغذاء بالاجزاء
المختلفة وبدون الادراك لا يصح هذه الحركات المختلفة والالصاقات ونحن نعلم قطعا ان هذا
الادراك المذكور ليس للنفس الانسانية فان افعال هذه القوى دائمة في البدن والنفس غافلة
عنها وعدمت حدسنا موجبا للتيقن ان الحيوانات العجم ايضا لا تدرك افعال هذه القوى في ابدانها
فاذن هو ادراك موجود اخر معتنى بهذه الانواع في عالمنا وتتمة البحث فيه سياتي في الموضع الاليق به

الفصل الثالث في قوى الحس والحركة الارادية وهي التي تصدر عن نفس

الانسان ولا نشك في انها حاصلة لباقي الحيوانات ما يصدر عن الارادة من الحركات له مبادي
اربعة مترتبة اولها الادراك وهو ابعدها عن الحركة فانا اذا احسسنا او تخيلنا او توهمنا
او تعقلنا في شي من الاشيا انه نافع او ضار سوا كان ذلك مطابقا لما في نفس الامر او غير مطابق
له انبعث من ذلك الادراك شوق اما الى طلبه ان كان ادراك نافعا واما الى الهرب منه او دفعه
عنه ان كان ادراك ضارا وهذا الشوق هو المرتبة الثانية ويدل على مغايرته الادراك في جماعة
يختلف الشوق فيهم والاشتياق الى طلب ما يحقق نافعا او لذيذا تسمى قوة شهوانية والى دفع
المكروه والمؤذي تسمى قوة غضبية ويتبع هذا الشوق اجماع على الطلب او الهرب وهو المرتبة الثالثة
والدال على مغايرته للشوق ان الشوق قد يكون حاصلا ولا اجماع وقد يقع تعادل بالاشتهية
ويسمى بالارادة … وكماله كمال الشوق ولا كرواه لان الشوق قد يكون ضعيفا ثم يقوى حتى
يصير اجماعا وهذه المراتب الثلاث هي الباعثة على الحركة واما الفاعلة المباشرة لها فهي المرتبة الرابعة
وهي قوة منبعثة في الاعصاب والعضلات من شانها ان تشنج العضلات بجذب الاوتار والرباطات
وارخائها وتمديدها ويدل على مغايرتها لما قبلها من المبادي ان المشتاق المجمع قد لا يقدر على
التحريك ويكون غير المشتاق قد يقدر عليه وهذه هي الحركة على الحقيقة وغيرها تقال له محرك
بالمجاز وحكم الثلاث الاول حكم الامر المخدوم وحكم هذه حكم المامور الخادم ثم الاحساس
الموجود في الانسان وغيره من الحيوان اما احساس بالحواس الظاهرة واما احساس بالحواس الباطنة
والحواس الظاهرة على حسب ما وجدناه لا على وجه الجزم بانه لا يمكن غيرها او لم يوجد خمسة الحاسة
الاولى اللمس وهو اهمها للحيوان اذ لا يصح ان … ويكون حيا فيما بعد وذلك لان الحيوانات التي
تشاهدها مركبها الاول من الكيفيات الملموسة ومزاجه منها وفساده باختلالها وانحلال الجسم
طبيعة للنفس ويجب ان يكون للطبيعة قوة تدل على ما يدفع به الفساد ويحفظ به الصلاح وذلك
هو الحواس ويبعد ان يكون حيوان له حس اللمس ولا قوة محركة فيه لانه ان احس بالموافق والطبع وان

حس اللمس قريب منه ومدركاته هي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والملاسة
والخشونة والخفة والثقل وما يتبع هذه كالصلابة واللين واللزوجة والهشاشة وغير ذلك
وجاز ان يكون قوى اللمس كثيرة فيدرك كل صنف من هذه بقوة وجاز ان يكون ادراك الثقل
والخشن والصلب وغيرها بضرب من ضروب اتصال او انعصار اله لكن ادراك الحرارة
والبرودة لا يجوز ان يكون كذلك والا لما دفع الاحساس بهما احساسا مشابها من جميع مواضع
اللمس بل كان يقتصر على موضع التفرق ولا يتم التفرق عضوا واحدا على التشابه وهذه القوة
موجودة في جميع جلد البدن لشدة الحاجة اليها ولا يتم اللمس الا بالمماسة والمؤدي له الى الاعضاء
هو العصب كما يشهد به المباحث الطبية وليس متعلقا بالعصب دون اللحم الا لكان الحساس
شيئا مستترا كاللحم بل هو قابل ومؤد وما كان من امزجة الملامسات اقرب الى الاعتدال
كان الطف احساسا ولا يشعر بما يشبهه مثل كيفية العضو المدرك فان الادراك لا يتم
الا بانفعال والانفعال لا يتم الا عن ضد اذ الشي لا ينفعل عن ذاته او عن مشابهه
الحاسة الثانية الذوق والته في الانسان وما نعرفه من الحيوان هو العصب المفروش
على سطح اللسان وهو تال للمس في المنفعة ويشبهه في الاحتياج الى الملامسة ويفارقه
بان مس الملامسة لا يؤدي الطعم بل المؤدي له فيما يعرف في الانسان هو رطوبة عذبة
عادمة للطعم ينبعث من الالة المسماة الملعبة فيؤديها الطعوم صحيحة لكنها ربما
لا تخالطها طعم كما في بعض الامراض وانت تعلم انه قد يتركب من الطعم واللمس شي واحد
لا يتميز في الحس فيصير ذلك كطعم يحصل كالحرافة فانها تفرق وتسخن وينفعل عنها سطح الفم انفعالا
لمسيا ولها اثر ذوقي ولا يتميز ادراكها اللمسي والذوقي الحاسة الثالثة الشم وهي في
الانسان ضعيفة وشبيه رسوم الروائح في حس الانسان ادراك ضعيف البصر شبحا من بعيد
وكثير من الحيوانات الاخر هي اقوى ادراكا لذلك من الانسان والانسان لا يحصله منها
الا بان الروائح الكامنة وجد الاحساس الشمي محتاجا الى انفعال الهوا ولا يكفي تحلل البخار

من ذي الرايحة فان المسك اليسير استحال ان يتبخر تبخرا يحصل منه رايحة منتشرة انتشارا
يمكن ان ينتشر منها في مواضع كثيرة روايح كل واحدة منها مثل التي احس بها اولا فالحق ان
الهوا المتوسط يتكيف بكيفية ذي الرايحة ويؤديها الى الالة الشامة وحامل هذه القوة في
الانسان هو الزايدتان النابتتان في مقدم الدماغ الشبيهتان بحلمتي الثدي والمتنفس الى
الهوا فقط من دون ان يكون في الجسم الذي يضاف اليه فان العقل السليم يشهد بانه لو لم يكن
في العنبر مثلا رايحة ما كانت تزداد بتحريره ولما كان للانسان يحال في صون البخار وينبعث
البدد ويتعدى الى بصر منه الى العضو الشام وهذا يدل على ان للتبخير مدخلا ما في ادراك
الروايح الحاسة الرابعة السمع وهي قوة مرتبة في الانسان وحيوانات اخر في العصب المنتشر
في سطح الصماخ يدرك صورة ما يتأدى اليه بتموج الهوا المنضغط بين قارع ومقروع مقاوم
له انضغاطا بعنف يحدث منه صوت ويتحرك ما يتأدى تموجا الى الهوا المحصور الراكد
في تجويف الصماخ ويحركه بشكل حركته وتماس امواج تلك الحركة تلك العصبة وقد يحس
الكلام في كيفية ادراك الصوت والحرف الحاسة الخامسة البصر وهي قوة مرتبة في الانسان
في العصبة المجوفة التي تتأدى الى العين تدرك منها الاضوا والالوان بانطباع مثل صورة المدرك
في الرطوبة الجليدية من العين التي تشبه البرد والجمد فانها مثل مراة فاذا قابلها متلون مضي
انطبع مثل صورته فيها كما تنطبع صورة الانسان في المراة لا بان يحصل من المتلون شي ويمتد
الى العين بل بان يحصل مثل صورته في المراة وفي عين الناظر يكون استعداد حصوله المقابلة
المخصوصة مع توسط الشفاف اما بتوسط ضروري في الرؤية واما بتوسط اتفاقي لعدم الخلا
وليس المراد بحصول الصورة في العين وفي المراة ولا بانطباعها فيها الحصول والانطباع الحقيقي
على ان يكون المنطبع على مقداره والا للزم انطباع العظيم في الصغير عند ابصارنا نصف السما
وكذا في المراة بل الحصول شرط في ظهور تلك الصورة على وجه لا نعلم لميته ولو كانت الصورة في
المراة لما اختلف رويتك الشي فيها اذا تبدل موضعك والمراة والشي بحالهما لم يتغيرا

عن موضعيهما ولا بعدا وعن بعد الشجر في الماء تختلف مواضعها باختلاف مقامات الناظر
ويحتمل ان يحصل الانطباع حينئذ لكن لا ينطبع صورة العظيم على مقداره بل على مقدار صغير يقتضي
ادراك الشيء على عظمه ويكون على هيئة يفيد ادراك الابعاد بين الرائي والمرئي كما ينقش الصور
على السطوح على وجه يدرك الناظر فيها اعماق تلك الاجسام وابعاد ما بينها ومن شان الاضواء
والالوان المشفة الانعكاس على مقابل ما هي له فاذا قابلت العين فلا بد ان يكتنفها الضوء واللون
ولهذا عند الجدران يستضيء بضوء ما تقابلها ويتلون بلونه كاحمرار الجدار واخضراره من النبات
الخضر والحمر ويعتبر في الابصار ايضا خروج شعاع من العين على شكل مخروط قاعدته عند
المبصر وراسه عند العين وعلى هذا يبتني علم المناظر ويدل عليه كون الحيوانات التي في عينها
كثرة وهي التي ترى اعينها في الظلمة لضوئها تبصر في الليل المظلم ومن قوي نور عينه قوي
ابصاره ومن قل ونور العين محسوس بالضرورة يوثق بما يقابله استضاءة وليس المراد
بخروج الشعاع من العين الخروج الحقيقي بل يقال له خروج بالمجاز كما يقال الضوء يخرج من
الشمس مع انه قد بين قيل انه يمتنع ان يخرج منها شيء على تقدير كون الشعاع جسما وان كان
ذلك بالاطلاق على تقدير كونه عرضا وهو الحق ثم كيف يتصور ان يخرج من الحدقة ما ينبسط
على نصف كرة العالم ويستعمل ما بين السماء والارض والكلام في الابصار طويل والعلم المتكفل
به هو علم المناظر والمرايا وقد ظهر ان الانطباع وخروج الشعاع بالمعنى المقدم ذكرهما
كلاهما معتبران فيه مع شرايط اخر يحصل المرئي ليس في غاية القرب ولا في غاية البعد
ولا في غاية الصغر وان يكون مضيئا ومقابلا او في حكم المقابل كرؤية الوجه بسبب المرآة وان
لا يكون بينه وبين الآلة حجاب وهذا كله جاز ان يكون شرطا في الابصار عند تعلق النفس بالبدن
هذا التعلق المخصوص لا مطلقا وجاز ان يكون مطلقا شرطا لذلك ويمكن ان يكون بعض هذه ليس
هو شرطا بالذات بل بالعرض وذلك كالقرب المفرط فانه من المحتمل ان يكون منعه من الرؤية
بسبب ان الاستنارة او النور شرط للمرئي فيفتقر الى نور بين نور باصر ونور مبصر

والجفن اذا اغمض فلا استنارة بالانوار الخارجية وليس لنور البصر من القوة النورية ما ينوره
فلا يرى لعدم الاستنارة لا لكونه قريبا وكذا الكل مفرط القرب والبعد المفرط في حكم الحجاب
لقلة المقابلة ولعله لما كان الشيء اقرب كان اولى بالمشاهدة ما لم يبق نورا ومستنيرا كالشمس
لو كان في القرب مثل الجفن ومن المرئيات ما هو مرئي بالعرض كالوضع والشكل والفرق
والاتصال والعدد والبعد والملاسة والخشونة والحركة والسكون والشفيف والظلمة
والكتابة والقبح والحسن والتشابه والاختلاف والضحك والبكاء والطلاقة والعبوس
وغير ذلك فان كل ذلك انما يدرك بان يتادى البصر بقوة اخرى او قوى اخر اما لعدم الابصار
كما في الظلمة فيكون مرئيا بالمجاز والحواس الباطنة في الانسان على ما وجدناه وان احتمل امكان
غيرها لعدم من انفسنا بحسبه ايضا بعدد الظاهرة اولها الحس المشترك ولها
التجويف الاول من الدماغ وهي تدرك لجميع الصور التي يدركها بالحواس الظاهرة تاديه
اليها واليها ترجع اثرها وفيها تجتمع وكانها مواضع لهذه القوة ولولاها ما امكن لنا ان نحكم ان
هذا المشموم هو هذا الابيض الخاص من كان الحس الظاهر ينفرد باحدهما والحاكم لا بد له
من حضور الصورتين حتى يحكم بجمع او يفرق بينهما وثانيها المصورة وتسمى الخيال ايضا
ويجمع فيها مثل جميع المحسوسات بعد غيبتها عن الحواس الظاهرة وهي خزانة لتلك القوة وهي
في ذلك التجويف ايضا وجاز كونها في موضع اخر منه ويدل على تغايرهما ان القبول بقوة غير
القوة التي بها الحفظ واعتبر ذلك من الماء فان له قوة قبول النقش وليس له قوة حفظه كما
ان الحس لا يقدر على الحكم في الجميع الا بقوة مدركة للجميع وكذلك لا يقدر عليه الا بقوة حافظة
للجميع والاسعد صورة كل واحد من مدركات القوة عند ادراكها الاخر والغائبة اليمومة بين
العين من سير القطر النازل خطا مستقيما والنقطة الدايرة بسرعة خطا مستديرا على سبيل
المشاهدة لا على سبيل تخيل او تذكر والبصر لا يدرك الا المقابل وهو قطرة او نقطة من قوى الانسان ن
قوة يودي اليها البصر فتشاهد ما ادى اليها وقبل غيبوبته تلك الصورة ادى اليها ذلك في

موضع اخر وبذلك حتى يحصل من مجموع ان الادراكات خط او دايره ولذلك النائم ر
ل نومه امورا شاهدها لا على ما تكون عليه حال التخيل ولذا جماعه من المرضى وغيرهم
يشاهدون مع تعطل حواسهم الظاهره صورا لا يعدها الحاضرون معهم في الخارج وربما كان
بعض لم يوجد في الاعيان شبيهها والامور التي يعملها الانسان في عامه اوقاته يفتش فيها
مشاهده وما ذات الالات لادراك بهاتين القوتين دمعت فيكون مشاهده ويكون
سعماني لا تغيب فيكون عقلا وثالثها القوه الوهميه وهي في التجويف الاوسط من
دماغ الانسان يحكم بها النفس احكاما جزئيه ويدرك من المحسوسات امورا خاصه معاني
غير محسوسه بها مثل ادراك الشاه عداوه الذئب وادراك السخله محبه من امها
تماعه والخضوع له ويشبه ذلك بالعقل من نوع اخرى وهذه لبعض الحيوان كالعقل
للانسان ورابعها المتخيله وهي في التجويف الاوسط ايضا وعمل الا يكون بها وكل
التي قبلها منه واحدا ومن شانها ان تركب الصوره منها مع بعض وكذا المعاني وتركب
بعض الصور مع بعض المعاني ولذلك تفصل الصوره عن الصور والمعاني عن المعاني وتركب
الصور فتصور مثلا انسانا يطير ونحوها صفه بعض وترتب صوره الصديق بصوره العدو
ويستعملها اله الفكر في الانسان وكالامثال الانسان التي لها العين في النجم الى الحواجب
مسر بها الابصار والتفتيش عن الغوامض ولذلك هات الاسباب التي ياتي بها
التفتيش عن الصور والمعاني المحفوظه في خزانتيهما وهذه تسمى عند استعمال العقل مفكره وربما
سمعت لها الوهم ويسمى عند استعمال الوهم دون صرف عقل متخيله ولولا انها موجوده
في كثير من الحيوانات لما كان يحث فيها ما يرى من انها تركيبات وتفصيلات عجيبه في حاستها
الذاكره وهو نوع مرتبه للانسان في التجويف الاخير من الدماغ ومن شانها ان تحفظ احكام الوهم
وجميع حركات المتخيله وتسبقها الى الوهم كنسبه الخيال الى الحس المشترك وهي مرتبه الطاعه
للنفس في اسعد له وبما ياتي ان تستخرج عنا امور معهوده امورا منسيه كانت بعجبها دائما تسمى

الحافظ والمتصرف شيء واحد ويصدر عنه كل فعل باعتبار اله او قوه متعلقه بها او بما هو في
الناس الى العصبيه بان التجاويف المذكوره هي الالات في الانسان ان الفساد ان حصل بتجويف ادرك
الا انه فيه كما دلت عليه التجارب الطبيه ولا تميز هذا النسيان موضع المدرك من موضع الحافظ
ولا يمس به ايضا موضع القوه الوهميه فان الاطباء لم يعرضوا لا لخيال الذي التم البطن المقدم
من الدماغ والفكر الذي التم البطن الاوسط المنتزع بامتداده وللذكر الذي التم البطن الاخير
وحامل جميع القوى النباتيه والحيوانيه هو الروح وقد سبق ذلك وتعلم انه غير النفس الناطقه
وان يسمى روحا ايضا وهو جسم لطيف يتولد من القلب ويحصل من لطافه الاخلاط وبما بها
مما يسري منه الى الكبد تتم به الاعمال النباتيه وما يسري منه الى الدماغ ويعتدل بتدبيره ثم
انفعال الحس وحركه الاراده وهكذا يصل الى عضو هو الفعل المختص به لذلك العضو
ربما يستعد به لقبول قوه ... واذا وقعت سده منعه من نفاذه الى العضو
بطل فعل ذلك العضو واذا انحبس الى باطن البدن كما في النوم تعطلت الحواس الظاهره
انفعال الباطنه وافعال القوى الطبيعيه ولولا لطافته ما صح نفاذه في مسال الاعصاب والعظام
وكل ذلك دلت التجارب الطبيه عليه والكلام في كون هذه القوى استعدادات يعقلون ايضا
او غير ذلك وفي كونها تتم بامور جسمانيه وفي كون مبداها واحدا او اكثر هو على ما يشتمل
القوى النباتيه والطباع الصور المتخيله على ما هو بعيد من المقدار العظيم في جرم الدماغ مستحيل
بل ادراك تلك الصور هو على مثل ما قيل في الابصار والامور الالهاميه للاطفال وللكثير من الحيوان
العجم كقصد الثدي وامتصاصه وتغميض العين عند ما يقصد بالاصبع وحضان الطائر للبيض وعدم
او دعت كثير من الموجودات والاهتداء الى كثير من المنافع دال على ان هذه الاشياء مما هي امور
خاصه عامه النفوس المتعلقه بهذه الابدان جما علم قطعا ان الانسان الكامل العقل لو خلي ونفسه
كان عاقلا لما اهتدى بعقله في تلك الحاله الى تناول الثدي ولا الى كثير من افعال العجم من الحيوان
واذا لم يكف العقل التام في الاهتداء الى هذه واشباهها فقد نعم ما هو دونه مما يدل اشفاق العقل

في ملاحظتها للصور الحسية والخيالية الى ان يكون مرتسمة في امر مادي بملاحظة الصور فيه ويكون
آلة للنفس في ادراك تلك الصور اذ لا آلة لها في ذلك هو انا نتخيل كبيرا وصغيرا من نوع واحد
وليس التفاوت للنوع فانه واحد ولا للماخوذ عنه تلك الصورة فقد يكون ماخوذة لا عن امر خارجي
فليس الا للمحل متقدر ونتخيل اخيلياشكلا صليبيا على مقدار ما مثلا فاما يفترق ما على اليمين
والشمال وليس البياض والسواد باعتبار ما منه فقد لا يكون ذلك الشكل ماخوذا عن
امر في الخارج ليكون نفسه ويتمايز عن يمينه ويساره ولا لاختلاف النوع فان نوعهما واحد
ولشي من الاعراض لانا نفرض تساويهما فيها ولا لمعنى لها في البياض والسواد وليس لوضع
يمين ويسار كمن فان المدرك الخيالي لم يدرك متشخصا فليس الا لوضع حامله ولو حصلت صورة
الامتداد المعين الذي لا وجود له في الاعيان في مجرد عن المادة لما امتنع ما نفرض اجزائه في محل
واحد اذ لا يتمايز لتلك الاجزاء ترتيب وحجم بلا حد مقدر وقد فرض مجردا هذا محال ويكون
الصورة الوهمية لا تدرك الا في صورة حسية او خيالية افتقرت النفس في ادراكها ايضا
الى الجسمانية ولا تقدح في ذلك كون الهيولى لا مقدار لها في حد ذاتها مع ان الجسمية والمقدار
يطعمان فيها فان الهيولى لا تحصل موجودة الا بهما فلا توجد الا ولها وضع وذلك بخلاف
النفس وكل مجرد فانه لا يجوز كونها ذات وضع البتة

الفصل الرابع
في القوى التي لا نعلمها حاصلة لغير الانسان من الحيوانات الاخر

النفس الناطقة الانسانية ينقسم قواها الى قوة عملية وقوة نظرية وكل واحدة من القوتين
تسمى عقلا بالاشتراك فالعملية قوة هي مبدأ حركة بدن الانسان الى الافاعيل الجزئية الخاصة بالروية
على مقتضى آراء تخصها صلاحية ولها نسبة الى القوة النزوعية ومنها يتولد الضحك والخجل والبكا
ونحوها ونسبة الى الحواس الباطنة وهي استعمالها في استخراج امور مصلحة وصناعات
وغيرها ونسبة الى القوة النظرية ومنها يحصل المقدمات المشهورة وهذه القوة هي التي يجب ان
تتسلط على سائر قوى البدن على حسب ما توجبه احكام القوة الاخرى حتى لا تنفعل عنها البتة بل

تنفعل هي عنه وتكون مقموعة دونه لئلا يحدث فيها عن البدن هيآت انقيادية مستفادة
من الامور الطبيعية هي التي تسمى اخلاقا رذيلة بل يجب ان تكون غير منفعلة البتة وغير منقادة
بل متسلطة فتكون اخلاقا فضيلة والنفس وقوى البدن كل منهما ينفعل عن الاخر ولولا ذلك
لما كان بعض الناس اشد غضبا ونحوه من الملكات من بعض ولما كان من يتفكر في عظمة الله تعالى يقشعر جلده
ينفعل بدنه عن ذلك والنفس جوهر واحد وله نسبة وقياس الى جنبتين جنبة هي تحته وجنبة هي فوقه وله
بحسب كل جنبة قوة بها ينتظم العلاقة منهما فهذه القوة هي التي لها بالقياس الى الجنبة التي دونها وهي
البدن وسياسته والقوة النظرية هي القوة التي لها بالقياس الى الجنبة التي فوقها لتنفعل وتستفيد
منه وتقبل عنه كما سنذكر ذلك فيما بعد ويجب ان تكون من هذا الوجه دائم القبول عما هنالك والتأثر
منه ولهذه في ادراك النظريات من المعقولات مراتب اربع وذلك لان الشي الذي من شانه ان يقبل
شيئا قد يكون بالقوة المطلقة وقد يكون بالفعل والقوة قد تكون قريبة وقد تكون بعيدة فاولى المراتب
هو الاستعداد المطلق الذي لم يخرج الى الفعل منه شي ولا ايضا حصل ما به يخرج الى الفعل كقوة
الطفل على الكتابة واذا كان حال النفس بالنسبة الى قبول المعقولات هذه الحال سميت بالعقل الهيو لاني
تشبيها لها بالهيولى الاولى التي ليست بذات صورة وهي موضوعة لكل صورة وثاني هذه المراتب
ان لا تحصل للشي الا ما يمكنه به ان يتوصل الى اكتساب الفعل بلا واسطة كقوة الصبي الذي ترعرع
وعرف القلم والدواة وبسائط الحروف على ان يكتب ونظير ذلك في النفس بالقياس الى معقولا تها
المكتسبة بالنظر ان تحصل فيها من المعقولات الاولية ما يمكنها ان تتوصل منها وبها الى المعقولات
الثانية وحينئذ تسمى عقلا بالملكة وان كانت بالقياس الى ما قبلها بالفعل والاستكمال من الاوائل الى
الثواني قد يكون بالفكر وقد يكون بالحدس بان يتمثل الحد الاوسط في الذهن دفعة اما عقيب طلب وشوق
من غير حركة واما من غير اشتياق وحركة ويتمثل معه المطلوب وما يلزمه ولا فرق بين الفكر والحدس
الا وجود الحركة في الفكر وعدمها في الحدس وكلاهما يختلف فيه الناس في قلته وكثرته وبطوئه وسرعته
وكما ان جانب النقصان ينتهي الى العدم للحدس وغير منتفع بالفكر فاعلم ان الجانب الذي يلي الزيادة يمكن

انتهاوه الى غنى في اكثر احواله عن التعلم والفكر وبالث المراتب المذكوره هو ان يكون له
ان يفعل متى شاء من غير حاجه الى اكتساب بل يكفيه ان يقصد فقط كقوه الكاتب المستكمل
الصناعه اذا كان غير كاتب بالفعل ويطيع في النفس ان يحصل لها الصور المعقوله المكتسبه بعد
المعقوله الاوليه الا انه ليس يطالعها ويرجع اليها بالفعل بل كانها عنده مخزونه فمتى شاء طالعها
فعقلها وعقل انه عقلها ويسمى عقلا بالفعل وان كان بالقوه اذا قيس الى ما بعده الا انه قوه قريبه
الى الفعل جدا ورابع تلك المراتب هو ان يحصل بالفعل ما كان الاستعداد استعدادا له
كالمستكمل لصناعه الكتابه في حال مباشرته لها وهذه هي الفعل المطلق ويحصل للنفس اذا كانت
الصور المعقوله حاضره لها وهي مطالعه لها بالفعل وعاقله بالفعل بانها عاقله لها كذلك ويسمى
حينئذ عقلا مستفادا وانما سمي مستفادا لما ستتضح فيما بعد انه انما يخرج الى الفعل بسبب
يخرجه اليه اذا اتصل به نوعا من الاتصال فهذه هي مراتب العقل النظري والحلاق لفظه
العقل عليها بالاشتراك ايضا وعند العقل المستفاد يتم الجنس الحيواني والنوع الانساني
وهو الرئيس المطلق والغايه القصوى وكل القوى خادمه له اثبت ترى كيف يخدمه العقل
بالفعل المخدوم للعقل بالملكه المخدوم للعقل الهيولاني المخدوم ثم كلها للعقل العملي اذ الغايه
من العلاقه البدنيه هي تكميل العقل النظري والعقل العملي هو المدبر لتلك العلاقه وهو يخدم
الوهم المخدوم لقوه بعده هي الحافظه واخرى قبله هي المتخيله وسائر القوى الحيوانيه ثم المتخيله يخدمها
قوتان مختلفتا المأخذ فالقوه النزوعيه تخدمها بالايتمار فانها تبعثها على التحريك والقوه الخياليه
تخدمها بعرضها الصور المخزونه فيها المهيات لقبول التركيب والتفصيل ثم هذان رئيسان لطائفتين
اما القوه الخياليه فانه يخدمها الحس المشترك المخدوم للحواس الظاهره واما القوه النزوعيه
فيخدمها الشهوه والغضب وهما تخدمهما القوه المحركه في العضل وهاهنا تفنى القوى الحيوانيه ثم
القوى الحيوانيه بالجمله تخدمها القوى النباتيه واولها وارأسها المولده ثم المربيه تخدم المولده
ثم الغاذيه تخدمهما جميعا ثم القوى الطبيعيه الاربع تخدم هذه والهاضمه تخدمها من جهه الماسكه

ومن جهه الجاذبه والدافعه ويخدم جميعها الكيفيات الاربع لكن الحراره تخدمها البروده
ويخدم كلاهما اليبوسه والرطوبه وجاز ان تكون النظريه والعمليه بمجرد اعتبارين للنفس لا
غير وجاز كونهما بسبب قوى باينه في النفس او غياب ولا مانع ان تكون كمال القوى
وبعضها بسبب استعدادات تلحق من القوى البدنيه واحوال المتخيله وكثره النفات
النفس وقلبه الى احد الجانبين اعني العالي والسافل ولاحوال المزاج فيه مدخل كانت
تكون بعض الناس مزاجه ناشيب الغضب اكثر وبعضه الامور الشهوانيه وهكذا الخوف
والهم وغيرها ولا يعرض ذلك للنفس من حيث جوهرها بل بعضه يعرض للبدن من حيث هو بدن
نفس كالنوم واليقظه والالم للنفس من حيث هو ذو بدن كالشهوه والغضب، وللمبادي العاليه بد
عالم فما يحدث في النفس مدخل عظيم قد تبين منه انموذج والنفس هي اصل القوى كلها والعقل
فينا نفس انسانيه واخرى حيوانيه واخرى نباتيه لا يرتبط فعل بعضها بفعل بعض فان الا ان
نقول احسست فغضبت وادركت فتحركت فمبدأ الجميع اذن واحد نفس هي اصل كل القوى
من لوازمها وهي محلها الات لها اذ المحركه لنست الا لجلب النافع او دفع الضار والمدرك ليست
الا الحواس التي يحسن الاخبار والمصوره والذاكره هي تحفظها وعلى هذا احال جميع القوى اذا
اعتبرها ولذا كل عضو من البدن فانه انما اعد لغرض يرجع الى النفس ولست امنع هذا القول
ان يتعلق بالبدن الواحد نفسان او نفوس يستكمل به استكمالا ما ويرجع لا نعلمها وجاز ان يكون
هذه النفوس متفاوته في رتبه الاستكمال وينتهي الترتب الى نفس واحده هي رئيسه الكل ولعل هذه
النفوس هي القوى المنطبعه لهذه الرتبه اما الذي لا يجوز ان يتعلق نفسان ببدن واحد تعلقا
هو كهذا التعلق الذي نجده لنفس اما ببدننا فانه لو امكن ذلك لوجب اختلاف احوال البدن بان تنا
يحصل فيه المتقابلان معا كالحركه والسكون والنوم واليقظه والذي يجزم به ويجمعه هو ان جميع ادراكاتنا
وتحريكاتنا الاراديه الصادره عن ادراكاتنا هي لنفس واحده مدركه لجميع اصناف الادراكات لجميع
اصناف المدركات ولولا ذلك لما امكنت بعض المدركات على البعض فان الحاكم على شيء بشيء لا بد ان

كونه مدركا لكل منهما وان كان بعضه باله بدنيه وبعضه بغير اله بدنيه وهي الموصوفه
بالشهوه والغضب واللذه والالم والاراده والقدره والفعل ولو لم يكن الامر كذلك لما لزم
من ادراكها حصول هذه الاشيا ولا ارتبطت به هذا الارتباط الذي يحكم من انفسنا
وهذا اشد التعقل له والتنبيه عليه اولى عند العقل لا حاجه الى اكتسابه ببرهان

الفصل الخامس في المنامات والوحي والالهام والمعجزات والكرامات والاثار الغريبة الصادره عن النفس ودرجات العارفين ومقاماتهم وكيفية ارتياضهم ٥

دلت التجربة على ان للنفس الانسانيه ان تطلع على بعض المغيبات في حال النوم فما من
رأى ذلك من نفسه ومنهم من جربه من غيره فان خلقا كثيرا يستعمل الموالي في حفظهم على
الغدو يحكون عن انفسهم رؤيا منامات يقع بعينها او تفسيرها وقد يتفق لجماعة من
الممرورين والمجانين مثل ذلك في حال اليقظه واكثر ما يعرض لهم عند احوال كالصرع والغشي
تسد حركات قواهم الحسيه واطراد ذلك افادنا ان لعله الشواغل الحسيه مدخلا
عظيما في تلقي الغيب من غيره وبهذا اعلم ان التفات النفس الى جانب البدن مانع لها عن تلقي
المغيبات وانها متلقية للغيب من الجانب الاعلى ولهذا قد يستعين بعضهم في تلقي الغيب بافعال
محيرة للحس الظاهر مفرغة للخيال فيستعدون بذلك لتلقي ما يتلقونه منه بحسب الاستعداد
المحصل له والمدركات التي تدركها النفس في حالة النوم وما يجري مجراه من الاحوال التي
يشتبه عليها اما ان يكون ادراكها بسبب اتصال النفس بعالم الغيب عند ما يحصل لها فراغ
ما عن شغل البدن او لا يكون ادراكها لها كذلك فان كان الاول فذلك الادراك اما ان يكون
عند كون الانسان نايما او عند كونه يقظان فاما الذي عند النوم فسببه ركود الحواس
بسبب انحباس الروح الحاملة لقوة الحس عنها لان النفس لا تزال مشغولة بالتفكر فيما تورد
الحواس عليها فاذا وجدت فرصة الفراغ وارتفع عنها المانع استعدت للاتصال بالجواهر
الروحانيه فانطبع فيها ما في تلك الجواهر من صور الاشيا لا سيما ما هو اليق بتلك النفس

من احوالها واحوال ما يقرب منها من الاهل والولد والبلد ويكون انطباع تلك
الصور في النفس منها عند الاتصال كانطباع صورة مرآة في مرآة اخرى تقابلها عند
ارتفاع الحجاب بينهما وقد عرفنا المراد بالانطباع ههنا وانه يطلق مجازا لا حقيقه وهذا
دليل على ان تلك الجواهر غير محتجبة عن انفسنا بحجاب البتة من جهتها انما الحجاب هو في
قوابلنا اما لضعفها واما لاشتغالها بغير الجهة التي عندها يمكننا الوصول اليها واذا لم يكن لها
المعنيين فان الاتصال بها مبذول وليست مما تحتاج انفسنا في ادراكها الى شي غير الاتصا
بها ومطالعتها ثم ان تلك الصور اما ان تكون كلية او جزئية فان كانت كلية فاما ثبتت او
تطوى سريعا فان ثبتت فالمتخيلة لما فيها من الغريزة المحاكية والمنتقلة من شي الى غيره تترك
ما اخذت وتورد شبيهه او ضده او مناسبه كما يعرض لليقظان من انه يشاهد شيئا فينعطف
عليه التخيل الى اشيا اخرى غيرها مما تتصل به بوجه حتى تنسيه الشي الذي ادركه اولا
فيعود هو بتسلسل التحليل بالتخيل اليه بان ياخذ الحاضر مما قد تادى اليه الخيال فينظر انه
حصل في الخيال تابعا لاي صورة تقدمته وتلك لاي صورة اخرى وكذلك حتى ينتهي اليه وتتذكر
ما يشبه ذلك وهو تحليل بالعكس لفعل التخيل حتى ينتهي الى الشي الذي تكون النفس شاهدته
حين اتصالها بذلك العالم فاخذت المتخيلة تنتقل عنه الى اشيا اخرى فاذا حاكت المتخيلة
تلك المعاني الكلية التي ادركتها النفس بصور جزئية ثم انطبعت تلك الصورة في الخيال
وانتقلت الى الحس المشترك فصارت مشاهدة فان كان المشاهد شديد المناسبة لما
ادركته النفس من المعنى الكلي حتى لا تفاوت بينهما الا بالكلية والجزئية كانت الرؤيا غنية
عن التعبير وان لم يكن كذلك فان كان هناك مناسبة يمكن الوقوف عليها والتنبه لها كما اذا
صور المعنى بصورة لازمه او ضده احتيج حينئذ الى التعبير وغاية التعبير هو التحليل بالعكس
على الوجه المذكور حتى يرجع من الصورة الخيالية الى المعاني المناسبة وان لم يكن هناك مناسبة
فتلك الرؤيا مما تعد في اضغاث الاحلام وان كانت الصور التي ادركتها النفس من تلك المبادي

ونسبه دون ثبت تلك الصورة وقد لا تثبت والتي تثبت ان حفظتها الحافظة على وجهها ولم
تصرف القوة المتخيلة الحاكية للاشيا بتمثيلها فتصدق هذه الرؤيا ولا تحتاج الى التعبير وان
كانت المتخيلة غالبة او ادراك النفس للصور ضعيفا سارعت المتخيلة بطبعها الى تبديل ما
رأته النفس بمثال وربما بدلت ذلك المثال بآخر وهكذا الى حين اليقظة فان انتهى الى
ما يمكن ان يعاد اليه بضرب من التحليل فهو رؤيا تفتقر الى التعبير والا فهو من اضغاث الاحلام
ايضا هذا حال ما تتلقاه النفس من تلك المبادي عند النوم واما ما تتلقاه عند اليقظة
فعلى وجهين احدهما ان يكون النفس قوية وافية بالجوانب المتجاذبة لا يشغلها البدن عن الاتصال
بالمبادي المذكورة وتكون المتخيلة قوية بحيث تقوى على استخلاص الحس المشترك عن الحواس
الظاهرة فلا يبعد ان يقع لمثل هذه النفس في اليقظة ما يقع للنائمين من غير تفاوت ثم منه ما
هو وحي صريح لا يفتقر الى تأويل ومنه ما ليس كذلك فيفتقر اليه او يكون شبيها بالمنامات
التي هي اضغاث احلام ان امعنت المتخيلة في الانتقال والمحاكات وبسبب مشاهدة المتخيلات
هو ان القوة المتخيلة كالموضوعة بين قوتين مستعملتين لها سافلة وعالية فالسافلة هي
الحس فانه يورد عليها صورا محسوسة يشغلها بها والعالية هي العقل فانه يصرفها عن
تخيل الكاذبات التي لا يوردها الحس عليها ولا يستعملها العقل فيها واجتماع هاتين
القوتين على استعمالها يحول بينها وبين التمكن من اصدار افعالها الخاصة بها على التمام
حتى تكون الصور التي عندها بحيث يحس بها الحس المشترك مشاهدة فاذا اعرض عنها
احدى القوتين لم يبعد ان تقاوم الاخرى في كثير من الاحوال فلم تمنع عن فعلها تلك المنعة
فتارة تتخلص عن مجاذبة الحس فتقوى على مقاومة العقل وتمعن فيما هو فعلها الخاص غير
ملتفتة الى معاندة العقل وهذا في حال النوم عند احضارها الصورة كالمشاهدة وتارة
تتخلص من سياسة العقل عند فساد الالة التي يستعملها العقل في تدبير البدن فتستولي
على الحس ولا تمكنه من شغلها بل تمعن في اثبات افاعيلها حتى يصير ما ينطبع فيها من الصور

كالمشاهدة لانطباعه في الحواس على الوجه الذي يفهم منه الانطباع وذلك عرفته وذلك في
حال الجنون والمرض وقد يعرض مثله عند الخوف لما يعرض من ضعف النفس والخيال
واستيلاء الظن والوهم المعينين للتخيل على العقل ومانعهما ان لا تكون النفس قوية على
الوجه المقدم ذكره فيحتاج الى الاستعانة في حال اليقظة بما يدهش الحس ويحير الخيال
مبين وفي الاكثر انما يكون ذلك في ضعفاء العقول ومن هو في اصل الجبلة الى الدهش
ماهر وقد يستعين بعض من يستنطق بالغيب بالعدو السريع فلا يزال يلهث فيبدو
يغشى عليه وينضبط ما يتكلم به وربما استعان بعضهم بتامل شيء شفاف يرعش البصر
اياه بشعشعه او بتامل لطخ من سواد براق او شيء مثله الا انه موج ويعين على ذلك ايضا
ايهام مس الجن والاستماع الى الكلام المخلط وتركيب اصابع [illegible]
كله شيء وشغل بالقوة وامدادها وبسطها [illegible] والرقص
ضعف [illegible] ووقوع النفس الطرب في المعرفة الراسخة من اهل الله والرقص الى المعاني
والصعق ودوران الرؤوس وما شاكل ذلك مما نقدم له على المعاني
وهو ان لا يكون ادراك النفس للمدركات المذكورة بسبب اتصالها بذلك العالم لما يحصل
لها من الفراغ عن البدن فهذا ان كان في حالة النوم فهو الذي يقال له اضغاث احلام وهو
المنام الكاذب وقد ذكر له اسباب ثلثه السبب الاول ان ما يعرض له الانسان في حال
اليقظة من المحسوسات تبقى صورته في الخيال فعند النوم ينتقل من الخيال الى الحس المشترك
فتشاهد ما هو بعينه ان لم تتصرف فيها المتخيلة او ما يناسبه ان تصرفت فيه والسبب الثاني
ان المتخيلة اذا انتقصت واشتغلت تلك الصورة بها عند النوم الى الخيال ثم منه الى الحس المشترك
والسبب الثالث ان التغير مزاج الروح الحامل لقوة المتخيلة تغيرت افعالها بحسب تلك التغيرات
ممن يغلب على مزاجه الصفرا حاكية بالاشيا الصفر وان كانت فيه احراق حاكية بالنار والحمام
الحار وان غلبت البرودة حاكية الثلج والشتا وان غلب السودا حاكية الاشيا السود

الامور الهايلة المفزعة وانما صدقت هذه وامثالها لان المتخيلة عند غلبة ما يوجبها لان
النفس في موضع وربما تعدت الى المجاور له او المناسب كما يتعدى نور الشمس الى الاجسام
من ان يكون شيئا يحدث مثله متعلقة بالجسم المنكشف تلك الكيفية فسارت به نار المس بطونها
ولبثت شيئا جعل مثل الكيفية المختصة بالاجسام تستعمل منها ما ان طبعها تسوله على الوجه
المذكور وان كان امثال هذه الاشياء حاصلا في حال اليقظة فربما تسبب امور استعماله كما ذكر
وما يرى من الغول واخر والشياطين فقد يكون من اسباب باطنة تخيلية وكنها لذلك لانها
وجود له في الخارج لان الخيال ربما اظهرها وانها لم تنطبع فيه كما تظهر المراة صورها وان
كانت غير منطبعة فيها للناظر وما يلحق من المغيبات في حالتي النوم واليقظة قد يرد على وجوه
فقد يرد سماع صوت اما لذيذ واما هايل وقد يرد مكتوبا او مخاطبا من انسان او ملك
او صوت او مثال صياح او هاتف غايب او غير ذلك وقد يكون ضربا من الظن القوي
والصوت في الروع وقد يشاهد سرعة انحدار جسمه وقد يكون على وجوه اخرى وما يراه النائم
خفيا لو قد منه ما يراه المستيقظ لكن المستيقظ لوقوعه على احكام اليقظة يحكم بان احد مرائيه
واقع والاخر غير واقع وانما يحكم بمعقوله عن الاحساس بحسب ان الواقع هو الذي يراه في حال
اليقظة وهو غلط للنفس من جهة التمييز بين الشيء ومثاله حال الذهول عن الشيء وحكم من جهة شتام
او ما يجري مجراه حكم النايم في ذلك ... ان يكون النفس قوية فتؤثر في اجسام عالم الكون
والفساد تغييرها بها كما يؤثر في بدننا وان لم تكن منطبعة فيه فجاز ان تحيل الهوا الى الغيم
فتحدث مطرا اما بقدر الحاجة او زايدا كالطوفان وجاز ان تؤثر في احداث الزلازل ودفع الامراض
ودفع موذيات وامثال ذلك مما لا تحصى في طريق المعجز الصريح وسبب ذلك ما علمته
من ان الاجسام مطيعة للنفوس وان نفس الانسان من جوهر المبادي العالية الروحانية
والبون الحاصل بينهما وان كان بينها باين المزاج والنفس او ابعد من ذلك فهو غير مانع
من المشابهة واحدث هو تاثير النفس وطبيعته في عنصر العالم فكما يؤثر تلك المبادي

في العالم فكذلك تؤثر النفس التي هي قوية جدا في تاثيرها اكثر مما فيه وكما انه يحدث في بدنها
بما يحمله من صورة المعشوق في الخيال مزاج يحدث ريحا في المادة الرطبة في البدن ويحدث
الى العضو المعد له فيحصل الانعاظ ومن الصورة الغضبية مزاج اخر مما كان من غير عمل
ظاهر لذلك يحدث عنها في عالم العناصر من غير عمل ويتكثف ويتلطف ويتخلخل فيتبع ذلك ان يحدث
ورياح وصواعق وزلازل ونبوع مياه وعيون وما اشبه ذلك ولذلك قد يؤثر في
القوى الجسمانية التي لحيوانات اخرى او لانسان اخر ولولا العلاقة الطبيعية من النفس
وبدنها لما اختص بها لكان تاثيرها فيه كتاثيرها في غيره اذ ليست منطبعة فيه لكون
تاثيرها فيه بسبب الانطباع وانما هو بما يقتضيه الطبع وهذه العلاقة العشقية التي
يقصر تاثيرها عليه في الاغلب واذا قويت النفس صارت كانها نفس ما للعالم او لبعض
اجسامه لا سيما اذا كان ذلك الجسم اولى به لمناسبته لخصه مع بدنه فلا يابى اباه او
استعداده عليه او لضرب اخر من الاولوية وليس من شرط المسخن ان يكون حارا ولا المبرد
ان يكون باردا والا لما تشفى شيا من الاشيا ان يكون مثل ذلك الشيء موجودا فيه وانما
يلزم ذلك في العلل التي هي مفيدة للوجود كما علمت والنفس الشريفة اذا طلبت خيرا
ودعت الله عز وجل استحقت منها واستعدادها مرجحا لوجود ذلك الممكن فيوجد
والتضرع والانابة فقد يكون ذلك مستعدين للنفس ولو لم تكن شريفة استعدادا كاملا للعو
الهداية الى وجه الصواب كالفكرة في افادتها الاستعداد لقبول الفيض الفاعل للمعرفة
ومن اثار النفوس الاصابة بالعين والمبدا انها حالة نفسانية معجبة تؤثر في المتعجب منه بافساد
كظاهر الخاصية فيها وامثال هذه الاشياء ان كنت تحققتها من نفسك او بالسماع المتواتر فالذي
ذكر يعرفك اسبابها وان كنت لم تتحقق وقوعها فما ذكر مع كونه يعطي السبب فيها هو دليل
استبعادك لما هو من غرايب اثار النفوس السحر وهو من التاثيرات النفسانية اذا كانت
النفس شريرة واستعملت هذه التاثيرات في الشر واذا كانت الغرايب لا بمجرد تاثير

النفوس فان كانت على سبيل الاستعانة بالفلكيات فهي دعوة الكواكب وان كانت على
سبيل تمزيج القوى السمائية بالارضية فهي الطلسمات وان كانت على سبيل الاستعانة
بالخواص السفلية فهي علم الخواص وان كانت باعتبار النسب الرياضية فهي الحيل الهندسية
وان كانت على سبيل الاستعانة بالارواح الساذجة فهي العزائم وقد تتركب من هذه
ما يصدر منه غريب اخرى كجر الاثقال ونقل المياه والالات الرياضية والرماح فان
هذه نسبتها ان علمها بمجموع الخواص الطبيعية والرياضية وغرايب النفوس كثيرة ولعلها
كلها ترجع الى ما اصل وقد يظهر من العارف احوال خارقة للعادات عنده لم نقف على
اسبابها وهذه الخوارق اذا اقترن بها التحدي مع عدم المعارضة سميت معجزات وما
لم تقترن بها ذلك سميت كرامات فالمعجزات وكما تعمله الانبياء صلوات الله عليهم
والكرامات هي كما يظهر من اولياء الله الابرار
اجمعين عند تحديهم ودعواهم النبوة
والذي يدل على ان الغريب دعوته في الوجود وهو ان الانسان لا يعيش وحده لو
تفرد بل يحتاج الى اخر من نوعه يكون مكفيا به وذلك الاخر مكفيا بهذا او بغيره حتى اذا
اجتمعوا كان امرهم منتظما فيكون هذا مثلا ينقل الى ذاك وذاك يخبز لهذا وهذا يخيط
لاخر والاخر يتخذ الابرة لهذا ولذلك احتيج الى الاجتماعات وعقد المدن فلا بد من
المشاركة التي لا تتم الا بمعاملة لا بد لها من سنة وعدل يوجبهما سان ومعدل اذ لو تركوا
وآراءهم لاختلفوا عند كل ما يريد كل واحد ما يحتاج اليه ويغضب على من يزاحمه عليه فلا
ينتظم التعاون بينهم ولا بد للسنة من ضوابط وقوانين كلية تندرج جزئياتها تحتها فيمتنع
بها الجميع ولا بد وان يكون هذا السان المقنن لتلك القوانين انسانا يخاطب الناس ويلزمهم
السنة ولا بد من كونه مميزا بخصوصية ليست لسائر الناس حتى يستشعر الناس فيه
امرا لا يوجد لهم لئلا يقع في وضع السنة نزاع فيقع المحذور المذكور وانما يكون ذلك
لاختصاصه بآيات تدل على ان السنة من عند ربه وتلك الآيات هي معجزاته فمنها قولية

يكون لها الخواص اطوع ومنها فعلية يكون لها العوام اطوع وهي لا تتم بدون القولية لضرورة الدعوة
الى الخير حينئذ ووجب ان يعدهم الثواب على الطاعة ويتوعدهم بالعقاب على المعصية من عند ربهم
العدل على مجاراتهم الخير بما يحفظونه ويتداولونه ولولا الجزاء الاخروي لحملهم استيحارهم على اختلال العدل
النافع في امور معاشهم بحسب النوع عند استيلاء الشوق عليهم الى ما يحتاجون اليه بحسب الشخص
على مخالفة الشرع ثم فرض العبادات والشارع ... ليحفظ هذه المعرفة عند ذلك للحافظ الذي هو
لهم كان المعرفة بالتكرار ولهذا اوجب العادة المذكورة للمعبود وكرر عليهم ليستحفظ الذكر
المكرر فوجب ان يعلم الغاية في دخول السنة والتي في الوجود ولولاها لفاتت المصالح
ومن المعلوم ان الحكمة الالهية اشد من الحاجة الى انبات الشعر على الاشفار والحاجبين وتقعير الاخمص
من القدمين واشباه ذلك مما لا ضرورة اليها في البقاء فلا يجوز ان يكون العناية
قد اهملت مثل تلك المنافع ولا منع هذه التي هي اهم منها واجمع والعقل السليم حاكم بذلك بل طريق
واما ما يقال ان ابدانها استولت على القوى ... غير معتاد ولا تستنكر ذلك لوقوع مثله
في سائر الامراض الحادة التي تستعمل فيها القوى الطبيعية عن تحريك المواد المحمودة بهضم المواد
الرديئة وتحفظ المحمودة وتعطل فعلها والعارف اذا توجهت همته الى العالم القدسي انقطعت
القوى الخيالية بتوجيه الافعال النباتية فلا يمنع من تحلل الادون ما يقع في حال المرض
في المرض حرارة غريبة محللة ومضاد مسقط للقوة وعدم السكون البدني الذي يقتضيه زوال
القوى البدنية افعالها عند مساعدها النفس ولذلك اذا لم يعلم ان عارفا اطاق بقوته ما
يخرج عن وسع مثله فان الغضب والانتشاء المعتدل والفرح المطرب يزيد في القوة زيادة كثيرة
والحزن والخوف ينقصها نقصا كثيرا فلا عجب لو ارتاح العارف ارتياحا يولي قوته سلاطة
او غشيته غيرة تشغل قواه حمية ويكون ذلك اعظم مما يكون عند طرب او غضب لغير ذلك واول
درجات حركات العارفين هي الارادة وهي اول حركة النفس الى الاستكمال بالفضائل ودفعها التوهم
وليست حركة انما هي عبارة عن تألم النفس على ما ارتكب من الرذائل مع جزم القصد الى تركها

ولما كان الغاية بحسب الطاقة ثم يحتاج في نيل الكمال الحقيقي الى الرياضة وهي منع النفس عن
الالتفات الى ما سوى الحق واجبارها على التوجه نحوه لتصير الانقطاع عادة له والاقبال عليه
سجية وذلك انما يتم بازالة الموانع الخارجية بتبعيد ما دون الحق عن مطمح الابصار والداخلية بصرف
النفس عن التخيل والوهم الى التوهمات المناسبة للامر القدسي عن التوهمات المناسبة للامر الحسي
وتهيئة السر لان يتمثل فيه الصور العقلية بترغيب واذا لطفت الارادة والرياضة بالعارف بمقاما
وربما حصل له حينئذ من اطلاع نور الحق عليه لذيذة كأنها بروق تومض اليه ثم تخمد عنه وتنكسر
عليه هذه الغواشي اذا امعن في الارتياض وربما غشيته في غير حال الرياضة وربما صار المخطوف
مأنوسا والوميض شهابا مبينا وتعليه تدريج الى ان يكون له ذلك متى شاء وربما انتهى به ذلك
الى ان يغيب عن نفسه فيلحظ جناب القدس فقط وان لحظ نفسه لحظها من حيث هي لاحظة لا من حيث هي
زينة وهناك يحق الوصول وهذه درجات السلوك الى الحق وما قبلها هو درجات السلوك منه
وربما ورد احوال الى الحق وما فوقها لا يعبر عنها العبارة ولا يحيط بها البيان ومن احب ان يعرفها فليتدرج
الى ان يصير من اهل المشاهدة دون المشافهة بها والمراد بالمشاهدة هنا هو الادراك بلا
مانع من قوى اخرى بعلائق النفس ومن طلاب هذه الطريقة من يكون مائلا الى الحكمة الامعانية
نظرية من غير تعلم علم ومنهم من يميل اليه مما اكتسبه من العلوم الحسية لو من بعد السماع والتقليد
واذا لم يكن المريد عالما فلا بد له من شيخ محقق سالك يرشده الى سواء السبيل ويحتاج ان لا
يسبقه من حيث الاحوال القدسية والمشابهة الاما يعرض عن العالم الادنى ويرغب في العالم الاعلى
ومن ذلك ترك العمل واصلاح الضروريات ومن الفضول العلوم التي لا استعانة بها على
التقرب الى الله تعالى ومن الضروريات الغذاء فيجب اصلاحه بان يكون قليل الكمية بلا منع الاشتغال
بالنفس عن التوجه الى المطالب كثير الكيفية ليستدرك بذلك خلل قلبه ومنها المبصرات اما الالوان
فالمشرق منها تمد الروح وتفرح القلب وتبسط النفس لما ان الشمس تقوي الروح ومشرقه والظلمة
بالضد وكذلك له النظر الى النقوش الدقيقة الجميلة لئلا تشتغل النفس بها وكذلك النظر الى الصور

والقصور والولدان والغلمان فان النظر الى ذلك مما يثير الشهوة ويقطع المريد عن مطلوبه
بل يجب ان ينظر الى السماء والارض والجبال والبحار والمياه وكان الاستبشار منه مما يميل الى ذلك
الجناب ومنها المسموعات والالحان المقترنة بكلام مشتمل على الطاعة فمدخل عظيم في العرض
ويجتهد المريد من تقليل الكلام واستماعه وان يكون مسكنه في قلل الجبال والمواضع الخالية فان
ذلك يخلص من كثير من القواطع ومنها المشمومات والروائح الطيبة تقوي الاعضاء الرئيسة
تقاعد عنها مع مراعاة حال الامزجة فانها من اقوى الامور الضرورية ومنها الملبوسات فيجب
ان يقتصر من الملبوس على ما يدفع به ضرر البرد والحر لا غير وان يطرح جماع ان امكن والا فليقلل
وليستعن على ذلك بالصوم وقلة الاكل واشتغال المريد بالذكر الدائم وترك الاحساس وازالة
وقطع الخواطر التي تجر الى هذا العالم هو من اقوى المعينات على حصول الغرض المقصود وادام
بالقصد التوجه الى الله تعالى فيجتمع من ذلك الى انه لا يمنع من ذلك الحجاب ولا الحجاب وانما الحجاب في نفس
نحن اما ان النفحات الالهية دائمة مستمرة وكل من وفق للتوصل اليها وصل ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور

الفصل السادس

في ابدية النفس واحوالها بعد خراب البدن لعلك تقول ان تعلق النفس
بالبدن تعلقا يقتضي فسادها بفساده لان ذلك التعلق اما ان يكون تعلق المتأخر منه في الوجود
او المكافئ له في الوجود او المتقدم له في الوجود واعني بالتقدم والتأخر هنا ما هو بالذات لا بالزمان
والاول محال والا لكان البدن علة للنفس وليس هو علة فاعلة لها لما سبق ولا علة قابلية
لما مر انها غير منطبعة فيه ولا علة صورية ولا غائية فان الاولى ان يكون الامر بالعكس وذلك
ظاهر ولا شرطا وسيبين بطلانه فيطلب انقسام العلية والثاني وهو ان يتعلق بالبدن تعلق مكافئ
له في الوجود محال ايضا فان التعلق على الوجه المذكور ان كان امرا ذاتيا لا عارضا فكل واحد
منهما مضاف الذات الى صاحبه فلا يتاخر عن احدهما وهذا خلف وان كان ذلك امرا عارضا
لا ذاتيا فمتى فسد احدهما بطل العارض الآخر من الاضافة ولم تفسد الذات بفساده من الاضافة
الاعراض فانه يشتمل على ما يشتمل عليه بسائر ويستقل اصالة اليه دون نظر في ذلك ولكنه

كون الاعراض مقوما لوجود الجوهر ونحو ذلك مما لا يقبله العقل السليم والثالث وهو ان يكون
تعلق النفس بالبدن تعلق المتقدم في الوجود وهو غير موجب ان تقدم عدمه اذ لا يلزم المتقدم
... ان يفرض عدم المتاخر بل يجب ان السبب المعدوم في جوهر النفس ... معه البدن وان
... البدن بسبب يخصه لكن فساد البدن يكون بسبب يخصه من تغير المزاج والتركيب
... ان خراب البدن لا يعدم النفس فلو جاز عدمها لكان بسبب اخر لكنك قد علمت انها
... قائمة بذاتها وكلما يكون كذا فلا يكون ... وجوده بالفعل فلا للعدم مع وجود
... الفاعلية فان كان ما هو بالفعل وقابل للعدم ففيه وجوده وعدمه في ... فان الشيء
... هو بالفعل لا يكون بعينه بالقوة نفسه وان كان ... بالقوة يحصله امر اخر له
... نوع وجود بعينه وعدمها واذا تاملت علمت ان البدن ليس حامل لقوة وجود النفس
... بل انما فيه نوع ... فان حس كون الشيء محلا لامكان وجود شيء
... لوجوده فيه حين كون حال وجوده ... ولذلك ان امكان فساد شيء
... فيمتنع ان يكون الشيء محلا لفساد نفسه بل البدن انما كان مع ... محلا لا
... وهو يحدث صورة مقارنة ... والنفس هي المبدا القريب لتلك
... ولا يحصل وجود الشيء دون وجود ... ذلك الاستعداد والهيئة يكون تلك
... زوال ... البدن ... محلا لامكان ... الهيئة المخصوصة ... محلا
... فساد الصورة المقارنة له وزوال الارتباط الذي ... للنفس به فليس البدن
... المخصوصة ... في وجود النفس من حيث هي جوهر مجرد بل من حيث هي مبدا الصورة
... فالنفس اذن بسيطة فليست مركبة من قوة قابلة للفساد مقارنة لقوة البقاء لها
... في الذات الا ان ... فيها والمراد بالقوة هو الاستعداد التام الا الامكان اللازم
... فان ذلك لا يقتضي التركيب لكونه ليس امرا وجوديا كما عرفت ولو اقتضى ذلك لكان
... من الممكنات مركبا واذا لا قابل لها فقوة بطلانها لا يكون في غيرها فاذن قوة بطلانها

لو كانت مما يبطل لكان اما في ذاتها او في شيء اخر لاستحالة قيامه بذاته واذ ليس هو في
احد الامرين فليست بباطلة البتة وكما ... الفساد ولا حامل له ففيه شيء يقبل الفساد
ويجري منه مجرى مادة الجسم له وشيء يفسد بالفعل ويجري مجرى صورة الجسم له فالنفس
لو قبلت الفساد لكانت بهذه المثابة لكنها مجردة فيكون مادتها ايضا مجردة فلو قبلت
الفساد لعاد الكلام فيها وفي تلك المادة فيكون هي العاقلة المدركة لا محالة اذ هي التي
وجودها لذاتها دون الصورة او ما هو كالصورة فيكون ما هو كالمادة للنفس هو
النفس هذا خلف ومع ذلك ان لا يكون خلفا فالمطلوب وهو بقاء النفس حاصل ايضا
وكل مركب لا يكون حالا في شيء فلا بد وان يكون بعض بسائطه غير حال اذ لو لم يكن كل واحد
منها كذلك وحينئذ يكون ذلك الجزء لكونه مجردا وقائما بذاته هو النفس ولا يدخل
في الاخر في ذلك وهذا كله انما يدل على امتناع عدم النفس ان لو كان عليها العلة عليه
المعطية لها الوجود لا يعدم اما لو جاز عدمها فلا يتصور بقاء النفس على تقدير وقوعه
فان الوجود والبقاء لا يستفادان في ممكنات الوجود الا من العلل التي تستند اليها
فالنفس لا يتصور عدمها عن الخارج الا بارتفاع عللها الفاعلية عنه واذ هي بسيطة وكانت ...
وعللها الفاعلية كما علمت لا بد وان يكون كذلك فيمتنع عدمها لا ... عللها التي هي كذلك وعللها د
حتى ينتهي الامر الى واجب الوجود وهو ممتنع العدم فالنفس ممتنعة العدم فهي ابدية الوجود حا
وهو المطلوب ومن البراهين على ابدية النفس انه لو ... لا يفتقر بطلانها الى سبب هو غير
ذات الشيء لو اقتضى عدم نفسه لما وجد اصلا بل كان ممتنعا وذلك الغير يمتنع ان يقارن وجوده
وجود النفس والا لم يكن علة تامة احد فان العلة التامة لا يتخلف عنها المعلول وكما هذا ما
شانه فلا ارتفاعه مدخل في وجودها بل وجودها وان كان امرا موجودا ... ان كان معدوما
لكن النفس لا محل لها ... فاذا كانت العلة المعطية لوجودها دها
بائدة كما علمت ولا محل لها ... وجب بقاؤها ... مستفيد الوجود منه

ولا يمنع من بيانها به وجود شيء آخر البتة وهو ظاهر من اصول سبق تقريرها والشرط الذي
نرى ان عدمه معدم لها ان كان مما نالها فظاهر ان مع بقاء العلة التي تقتضي افاضة الوجود
لذاتها لا تاثير لعدم ذلك المباين في ارتفاع ذلك الوجود الفائض منها وان لم يكن مباينا
للنفس يجب ان يكون كمالا لها او اول الاعراض بان يكون عدمه معدما لها هو الاعراض
التي هي كمالات لها ولو كان عدم هذه معدما لها لكانت النفس لعدمه الكمال لا مع
البدن ولكانت الاعراض المضادة لكمالها جديرة بان تبطلها كالانفعالات في البدن وحل
المركب فكان جل شيء شرحه لا يثبت في حال تعلقها بالبدن ولا في حال عدم تعلقها به
فانه لا تاثير للعلاقة الاضافية لها مع البدن في ذلك لما مر ونحن نجد النفس التي تعدم
او تنافيها ليست شيئا معارا لادراكها وانها لا تصير ولا تنقص في ادراكها وانها
تشعر باعراضها واصلاتها لم يوجبها كمالا لها او نقصانا فهي اذن لا تتعدم البتة واعلم
ان النفس اذا فارقت البدن ولم تعلق ببدن آخر فانه تزول عنها الاشتغال بقوى
البدن فتخلص لها اشتغالها بذاتها فتشاهد ذاتها مشاهدة تامة وقد عرفت معنى
هذه المشاهدة ولا شك ان الشعور بالوجود سعادة واذا فارقنا البدن كان
شعورنا بذواتنا اتم انا لا نشعر بذواتنا مع العلاقة البدنية الا مخلوطا بالشعور
بالبدن ولذلك تكون معقولاتنا اتم تجردا وذلك لانا لا نعقل شيئا عن بدنوس الا
ونقرن به خيالا او ما يشبه الخيال فاذا انقطعت العلاقة بين النفس والبدن زال الغطاء
المسوية صارت المعقولات العقلية والشعور بالذات مشاهدة فكان التذاذ النفس
بها اتم وافضل وللنفس باعتبار كل قوة تشابهه لذة وخير واذى وشر يخصه فلذة
... فلذة الشهوة الكيفية الملائمة ولذة الغضب الظفر ولذة الوهم الرجاء ولذة الحفظ
تذكر الامور الماضية واذى كل واحد منها ما يضاده وكلما كانت افضل واتم وادوم والذ
واوصل اليه فاللذة له ابلغ ولذا الذي هو في نفسه اكمل فعلا واوصل واشد ادراكا

والكمال الخاص بالنفس الناطقة من جهة القوة العقلية ان تصير عالما عقليا مرتسما فيه صورة
الكل والنظام المعقول فيه والخير الفائض الذي يكون حينئذ موازيا للعالم الموجود كله مشاهدا
لما هو الحسن والخير المطلقين وهذا اتم وافضل من كمالات القوى الاخرى في مرتبة يقبح
معها ان يقال انه افضل واتم اذ لا نسبة له اليه فضيلة وتماما وكثرة وسائر ما يتم به التذا د
المدركات مما ذكرنا ثم كيف يقاس دوام الابدي بدوام الفاسد المتغير وكيف يكون حال
ما وصوله بملاقاة السطوح الى ما هو متغلغل في كنه المدرك وكيف يقاس كمال الادرا ك
الى الادراك والمدرك الى المدرك فان العقل اكثر عددا مدركات من الحس واشد تقصيا
للمدرك وتجريدا له عن الزوائد خوضا في باطنه وظاهره وشواغل البدن وعوائقه تمنع
من الاشتياق الى تلك الكمال اشتياقا بالغا مبلغه فان اشتغال النفس بالمحسوسا ت
منعها من الالتفات الى المعقولات فلا تجد منها ذوقا فلم يحصل لها الاشتياق كالعنين الذ ى
لا اشتياق له الى الجماع والاصم الذي لا اشتياق له الى سماع الالحان واستمرار وجود ما هو
اضداد كمالات النفس وكونها مشتغلة بغيرها منعها عن ادراك ما فيها من حصول
منافيها ولا تالم بحصوله لها كالممرور الذي ربما لم يحس بمرارة فمه الى ان يصلح مزاجه
والذي هو لزم النفس اذا ما مل عن نصابه وعرض عليه سهو وجرى على الطبيعي اسخف
بالسهو والانس العامة ايضا قد يورث الراحات والالام العادية بسبب انفتاح
او سوق الى امر عقلي واذا انفصلنا عن البدن وكانت النفس مما تنبهت فيه لكمالها الذي
هو معشوقها ولم تحصله وهي بطبعها نازعة اليه اذ ان اشتغالها بالبدن انساها اياه كما
ينسي المريض الاستلذاذ بالحلو ويميل الى المكروهات بالحقيقة تالمت تالما كبيرا
وكان مثلها مثل الخدر الذي لم يحس بموله فلما زال عائقه احس به واذا كانت القوة العقلية
بلغت من النفس حدا من الكمال يمكنها به عند مفارقة البدن ان تستكمل الاستكمال الذي
لها ان تبلغه وتصل اليه وجب ان تصل ما كانت ادركته وتستهت له لذة عظيمة هي اجل من كل لذة

واشرف وهذه هي السعادة الحقيقية واما النفوس الساذجة التي لم تكتسب الشوق الى
هذا الكمال لعدم تنبهها له وان كانت مكتسبة الهيات البدنية الرديه فربما اشتاقت الى
مقتضى تلك الهيات فعذبت عذابا شديدا بفقدان البدن ومقتضاه من غير ان يحصل
المشتاق اليه لانه اله ذلك قد بطل وخلق التعلق بالبدن قد بقي والنفس القدسيه
تسبب هذه الهيات لا تبقى دائما لزوال هذه الهيات بعد الموت بسبب ما الاهتمام
اسبابها التي حصلت منها لذلك وتناهاه الآيات لها وهذه تختلف في مدة الرداءة ونهايتها
وفي سرعة الزوال وبطوه بحسب ما تكون منها من الرسوخ بحسب الاحوال ويجب ان
نعلم ان السعادة الحقيقية لا تتم الا باصلاح القوة العملية من النفس بان يستعمل المتوسط
من الخلق الصدق يحصل للنفس الهيئة الاستعلائية على البدن فلا تنفعل عن قواه ولا
تنفعل افعال التوسط دون ان تحصل ملكة التوسط التي هي جوهر النفس الناطقة عن الهيات
الانقيادية وتفقيها على حالها فان التوسط غير مضاد لجوهر النفس ولا مائل به الى جهة
البدن بل عن جهته لانه تسلب عنه الطرفين دائما والتواسطه المذكوره في المسائل وقد
عرفت انها عفة وشجاعة وحكمة وان هذه هي اصول الفضائل الخلقية ومجموعها العدالة
والعفة منسوبة الى القوة الشهوانية والشجاعة الى القوة الغضبية والحكمة الى القوة
العقلية واعني بالحكمة هنا الملكة التي تصدر عنها الافعال المتوسطة بين الجربزة والغباوة
اعني ملكة توسط استعمال القوة العملية فيما يدبر به الحسن وما لا يدبر كما ان الشجاعة
ملكة التوسط بين التهور والجبن والعفة ملكة التوسط بين الخمود والفجور وهذه
الاطراف كلها رذائل عرفت اسبابها وبالجملة فكمال النفس الناطقة من جهة علاقة البدن ان
تستولي على القوى البدنية ولا تستولي هي عليها وان تكون شهوة الانسان وغضبه وتكره
ويدبر الحس وغيرها على الاعتدال وعلى ما يقتضيه الراي الصحيح ومن شعار الحكمة هذا
الغنى الفطنة والبيان واصابة الراي والحزم والصدق والوفا والرحمة والحيا وعظم الهمة

وحسن العهد والتواضع فهذه احدى عشر فضيلة تختص بالحكمة ويقابل كل واحد منها
هو رذيلة ومن شعار الشهوانية القناعة والسخاء وهما فضيلتان تكشف كل واحد منها رذائل
ومن شعار الغضبية الصبر والحلم وسعة الصدر وكتمان السر والامانة ومقابلها رذائل
الخمس رذائل وقد بان من مجموع ما ذكر ان كمال النفس النطقية ان تتجرد عن المادة
من جميع الوجوه متشبهة بمبدا الوجود ولا يتم التجرد بالكلية الا بعد ترك البدن وانقطاع
عنه انقطاعا كليا وعلاقة البدن هي التي تعقل النفس عن الشوق الذي يخصها الى خصها
وعن طلب الكمال الذي لها وعن الشعور بلذة الكمال ان حصل لها او الشعور بالم الفقد ان
ولكن ذلك لان النفس منطبعة في البدن ومنغمسة فيه ولكن للعلاقة بينهما وهي الشوق
الجبلي الى تدبيره والاشتغال بآثاره وما يورده عليها من عوارضه وما يتقرر فيها من ملكات
هو مبدؤها فاذا فارقت ونها الملكة الحاصلة بسبب التعلق به كانت قريبة الشبه
حالها وهي متعلقة ثم ان الهيئة البدنية مضادة لجوهر النفس مؤذية له وانما كان يلهيها عن
ذلك البدن وتمام انغماسها فيه فاذا فارقت النفس البدن احست بتلك المضادة وتاذت
بها وتلك الهيئة تزول وتبطل لانها لا تمكن مع زوال الافعال المثبتة لها بتكررها حتى تزكو النفس وتبلغ
السعادة التي تخصها وهذا كله على تقدير ان تجرد النفس عن التعلق بالجسم مطلقا اما اذا تعلقت
بعد الموت بشيء من الاجسام فذلك غير مانع من ان يحصل لها اللذات والالام عقليه مع اللذات
والالام الحسية الحاصلة بسبب التعلق بالجسم وهذا التعلق ممكن وقوعه على وجوه منها ما
هو منقول من الشرع ولا سبيل لنا الى اثباته الا من طريق الشرع وتصديق خبر النبوة وهو
الذي لابد منه عند البعث وهو المعاد البدني وخيرات البدن وشروره معلومة ولا نطيل بها بحسب
الخيرات والشرور العقلية ومنها ان تتعلق النفس بعد المفارقة للبدن ببعض الاجسام السماوية او
ما يجري مجراها ويكون تلك الاجسام اله لتخيلات النفس فتشاهد بها الخيرات والالام الحسية في
الصور الخيالية لا تنقص عن الحسية بل ربما يزداد عليها تأثيرا وصفاء كما تشاهد في المنام فربما

كان المعلوم له اعظم شأناً من ما له من المحسوس ولعل ذلك آخر الامر يفضي بهم الى التجرد بالكلية
والاستعداد للوصول الى غاية الكمالات النفسية ولا نستبعد ان يكون لكثير من النفوس جرم
واحد تشاهد كل منها فيه الصور وليس لها بل ذلك الجرم لتمانع باختلاف ارادات ولا
بعد ان يكون للاستعمار جرم آخر او اجرام اخرى لذلك يحملون ما صور الموجودات التي يوجد بها في غيرها
وحكمنا بذلك انما هو من طريق الاحتمال والتجويز لا من طريق القطع واليقين ومنها التناسخ ان كان
من جنس ما كانت فيه اما بدن انسان او حيوان او نبات او معدني ومتى كان يكون الاشخاص البدنية
التي يصح تعلق النفس بها ازلية وكانت النفس الانسانية قديمة كان هنا واما الا استحالة وجود
ما لا نهاية له من النفوس لوجوب تناهي العلل وتناهي المجسمات التي باعتبارها يتكثر وجود
المعلولات واذا ثبت ولم يتناه تكون الاشخاص فلا بد من تكرر حصول الامر في الابدان
ومتى كان واحد من الامرين غير حاصل في نفس الامر لم يثبت ذلك الحكم الا من جهة او جهات لم
يعلمها الى الآن ونفس الانسان من حيث وحدتها وبساطتها عن ان يكون حادثة لما عرفت في
تناهي العلل ومعلولاتها بل انما يكون حادثة من حيث تعيّن فيها بعينه ما كالصفات اضافة
او تغيرها اليها فان العلة القديمة اذا اقتضت لذاتها صدور امر عنها فلا ينفك الشيء بعلق
ذلك الامر بها ولا يتوقف ذلك التعلق بها على شرط ولا يعدم تعلق المعلول بعلة الفاعلية
اصلا وان جاز انعدام بعلة بعلة العالمة ان كان له قابل كما في الاعراض وقد سبق تقرير ذلك
ويحتاج الى فصل تامل وذهن ثاقب ومن هذا يظهر ان النفس لا يعدم جوهرها الوحداني فانه
لو عدم لكان سبب عدمه اما وجود امر او عدم امر فان كان وجود امر فلا بد وان يتبعه عدم علتها
التي تديمها لاستحالة صدور القديم عن الحادث ويعود الكلام في عدمها كذلك الى ان
يلزم عدم الواجب كما ستعلم وهو محال وان كان عدم امر فذلك الامر المعدوم اما قديم ويعود
المحال واما حادث وحينئذ يلزم من عدمه السابق عليه عدم النفس قبل وجودها كما لزم من
عدمه المتأخر عن وجوده عدم النفس بعد وجودها فتكون النفس من حيث وحدتها وبساطتها

حادثة لسبق عدمها على وجودها وفرضت غير حادثة من هذه الحيثية هذا خلف

الفصل السابع في اثبات النفوس السماوية وكيفية تصوراتها وتحركاتها

قد عرفت ان وجود الحركات الدورية للاجرام السماوية وعرفت اختلاف الافلاك والكواكب
في جهات تلك الحركات وفي سرعتها وبطوئها وفي ان بعضها بالذات وبعضها بالعرض والثانيا
بالعرض لا بد وان يكون اما بالذات وقد عرفت انقسام الحركة التي بالذات اما قسرية او
طبيعية او ارادية فالحركات المستديرة للسماويات لا تخرج عن احد هذه والاول باطل لانها
الثالث وهو كونها ارادية اما بطلان كونها قسرية فلان حركات الافلاك لو كانت قسرية لكانت
على موافقة حركة القاسر فان الحركة القسرية لا تكون الا بالاستتباع لكان يجب ان تختلف في
الاقطاب وقد علمت ان اختلافها فيها اما حمل ما يتحرك من الافلاك ليس بوجه ما حركة وما حيث
دافعة لو زاحمه يكون قاسراً له فلان المزاحمة والمدافعة حركة ايضا وان كانت قسرية فلا بد من
منتهى الى ارادة او طبيعة بعد رفعها حينئذ الحركات السماوية اذ نعلم قطعا ان العالم العنصري غير
قاسر في الحركة للعالم السماوي فالسماويات ان كان فيها ما حركته قسرية فليس كلها كذلك
فيحصل كلامنا فيما ليس بقسري الحركة واما بطلان كونها طبيعية فلما علمت ان مطلب الحركة الى الحركة
الوضعية اذا لم تكن عن قسر فيمتنع ان تكون عن طبيعة بل يجب كونها عن ارادة فقد وجب ان
تكون الحركة الفلكية ارادية فلها محرك مريد وكل محرك مريد فانه يتشوق بحركته شوقاً وكل شوق
فانه يسبقه تصور فهذه الحركة يسبقها تصور فللسماويات حينئذ ادراك لمحركاتها اما عقول او نفوس
لكن العقول لا تحرك الجسم مباشرة لكون ذلك ينافي كونها عقولا فانا نعني بالعقول الذوات المجردة عن
المادة وعلائقها وتدبيراتها فهي اذن نفوس وتصوراتها يجب ان يكون جزئية وكلية معاً لانها لو لم تكن
لها من التصورات الا التصور الكلي فقط لامتنع تحريكها الجسم السماوي لان التصور الكلي لا يصدر عنه
حركة جزئية والا لاستند الى سبب مخصص يعرض به ولا يكون هو وحده موجب تلك الحركة المعينة
الا ترى انا اذا حكمنا بان البلد الفلاني ينبغي ان يقصد لا يكفي فيه مجرد حكمنا بانه ينبغي قصد بلد مطلقا

ولابد معه من الشعور باللذة المخصوصة بالحركات الفلكية جزئية فاذا صدر عن
تصور متجدد جزئي يخرج بها المتصور من القوة الى الفعل في امر ما هو غير الحركة فان الحركة
لا تطلب لذاتها بل انما تطلب لغيرها كما ستعرف وليس غرضها من الحركة امرا مستحيلا يعف
عنده لانها لو وجدت او فرضت لوقعت على التعذر لما دامت حركاتها مستمرة هي
على دوام حركاتها فلها ارادة كلية وتصور كلي انصاب الحركة المتقدمة ليست علة
جزئيته لحركة ما جزئية بل كل فلك له ارادة كلية ثابتة لحركة كلية تلك الارادة الكلية
مع الوصول الى نقطة توجب ارادة جزئية للحركة من تلك النقطة الى نقطة اخرى وهكذا
دائما لكون الوصول الى كل نقطة مع الارادة الكلية علة لارادة وحركة جزئية فلولا
الارادة الكلية ما وجب تجدد الارادات والحركات الجزئية على الدوام فالارادة لكون الجسم
في حد ما من المسافة ما لم يوجد لم يجب تحرك الجسم اليه فاذا وجدت امتنع ان يكون الجسم
في حال وجود الارادة في ذلك الحد الذي يريد لان ارادة الايجاد لا يتعلق بالموجود
بل لا بد ان يوجد احد قبله وامتنع ان يحصل في الحد الذي يريده حال كونه في الحد الذي قبله
فلا بد ان يتاخر كونه في الحد الذي يريد عن وجود الارادة لامر يرجع الى الجسم الذي هو القابل لا
الى الارادة التي هي الفاعلة ومع وصوله الى الحد الذي يريد من تلك الارادة يتجدد عنها تصور
كل وصول الى حد سببا لوجود ارادة متجددة مع ذلك الوصول ووجود كل ارادة سببا
لوصول اخر عنها فتستمر الحركات والارادات استمرارا غير دائر بل على تسلسل تقدم وتجدد
والثاني لا يكون بانفراده علة للاحق بل هو شرط ما في تمام العلة بانضمامه اليها ولو طلب الفلك
بحركته وضعا معينا موجودا لكان ذلك تحصيلا للحاصل بل يطلب وضعا فرضيا يفرضه ويتجه اليه
بامر له والمطلوب هو فرضا يعف عنده والا لوقفت الحركة وهو محال لما سيأتي فلا بد وان يطلب
وضعا معينا فرضا هاهنا لا تمادي فيه لكونه معينا وفي كونه كلما كان الكل له مع كليته يتميز به
عن سائر الكليات ويتعين بالجسم الجزئي الواحد لامر كلية وقد عرفت ذلك فيما مر فلا بد للفلك

من ارادة كلية عقلية فله نفس ناطقة كما لنا وان كانت في جوهرها دون مرتبتها من الوجود
افضل منا لانا لا نحتاج الا الاطلاع على قدر التفاوت فيه بل الاشبه ان نسبة نفوسها الى نفوسنا الرب
كنسبة ابدانها الى ابداننا في ذلك وليس حال الفلك كحالنا في الحركة فانا لنا حظوات ومارب جزئية
بحركاتها نعين ارادتنا الجزئية للحركة من حد الى حدها والفلك كاوضاعه متشابهة وما نفرض
فيه منتهى حركة جزئية من النقط ليست باولى من نقطة اخرى وانما تختلف حدود حركته بما نسبه الى
غيره كمقابلته وتربيعه وتسديسه وغير ذلك من المناسبات الكوكبية وهذا القدر يكفي في
اختلاف اراداته الجزئية وتعيين حدود حركاته وليست حركاته لمجرد اخراج الاوضاع من القوة الى الفعل
فانه لو كان كذا لما دام دورانها على قطبين ثابتين فانه من تبع سائر حركاتها على القطبين اوضاع من سائر
سائر القطبين التي ابدا الى الحس يحكم بانها لا تطلب لذاتها ومراده تنبعث عنها الحركات
بعد حصول تلك اللذات وكثيرا ما يشتغل ابداننا بالحركة عن هيئات تحصل في نفوسنا كما في الدف بالرقص
والتصفيق وما يشبههما عن طرب وارتياح يحصل للنفس وهكذا تنبعث حركات الافلاك عما يناسبها من الادراك

الباب السادس في العقول وآثارها في العالم الجسماني والروحاني

الفصل الاول في ان العقل هو مبدأ وجود النفوس كلها اذا نظرت في

خواص الواجب والممكن من حيث هو واجب وممكن فلا شك ان النفوس الارضية والسماوية ممكنة
الوجود لا واجبة الوجود سواء كانت قديمة او حادثة وكل ممكن الوجود يستند الى علة وعلة النفس اما
ان يكون واجب الوجود او غيره لا جائز ان يكون هي الواجب الوجود لان النفوس كثيرة وواجب الوجود واحد
حقيقي لا يصدر عنه كما عرفت بلا واسطة اكثر من معلول واحد فلا بد وان يكون لبعضها علة غير الواجب
ولا النفس من حيث هي نفس لا يوجد الا متعلقة بجسم فلا يتقدم وجودها على وجوده وما لا يصدر عنه
الا واحد لا يصدر النفس والجسم عنه معا فالنفس من حيث هي نفس علتها القريبة غير واجب الوجود
لذاته وذلك الغير الممكن لا يخلو اما ان يكون جسما او غير جسم وغير الجسم اما جوهر او عرض والعرض انما
يفعل بواسطة الجوهر فانه لما لا يستقل بقوامه لا يستقل بفاعليته فان الفاعل ما لم يتعين في ذاته ويتحصل

الفعل لا يوجد منه فما لا يتخصص الا بالحامل فلا يفعل الا به بل على الحقيقة ليس الفاعل الا الجوهر
وان كان يفعل بانضمام ما فيه من العرض فالفعل منسوب اليه لا الى العرض الذي فيه ثم هذا
العرض ان كان محله جسما فقوامه به فما يصدر عنه عن قوامه انما يصدر بواسطة الجسم فيكون مشاركا
من الوضع فان الشي اذا صار قوامه بتوسط المادة صار ما يصدر عن قوامه مخصوصا بتوسطها وانما
يتوسط ما يقتضيه الخاصية المادية من الوضع واوضاع الجسم من اجسام اخرى غير متشابهة وكذلك
تختلف تاثير الاجسام بحسب القرب والبعد وبتوسط الموضوع من القوة وبينها لا وضع له
الوسط الخاص بالموضوع محال اذ لا زيادة معنى له على وجود القوة ان رفعنا لوازم الوضع
وليس المحوج الى ان يكون للمنفعل وضع هو النسبة مطلقا بل نسبة ما يفعل بتوسط موضوعه
الملاصق وهذه النسبة لا يوجد بين القوة وبينها لا وضع له وان وجدت نسبة اخرى والشي الذي
ليس بجسم اذا فعل في الجسم فليس لا نسبة له الى الجسم بل له نسبة اليه الا انها ليست
تختلف ولا يحتاج الى تخصيص حال له حتى يفعل به بل يكفيه وجود ذاته فان يفعل في المستعدات
تلك ان احصلت المستعدات لم يفتقر الى غير النسبة التي منه وبينها ولا يحتاج الاجسام
في افعالها الى توسط من موادها لان المادة هي المنفعلة لا المتوسطة بين المنفعل وبين غيره
لوجوب توسط الوضع في افعال القوى الجسمانية وجب ان لا يسخن النار مثلا اي شي اتفق
بل ما كان ملاقيا لجرمها او ما كان من جرمها بحال ما ولا يستضي بالشمس الا ما كان مقابلا لها
وما لا يفعل الا بمشاركة الوضع لا يمكن ان يكون فاعلا لما لا وضع له والا لم يكن فعله بمشاركة الوضع
والنفس لا وضع لها فلا يكون فاعلها اما جسما او جسمانيا واذا رجعت الى عقلك علمت قطعا ان الاجرام
والصور القائمة بالمواد يستحيل ان يفعل وجود ذات قائمة بذاتها لا في مادة ووجود جوهر
مطلقا كيف كان فان العلة يجب ان يكون في ذاتها اقوى من المعلول واشرف والعرض اضعف وجودا
من الجوهر ولعله يكون ما لشي له شي لوجود خط القوام بعينه فنال غيره منه ذلك فان المعلول
ان لا يكون الا وجود من العلة بل لا يصح ان يتساويا وقد تقدمت ان الوجود اعتباري فالماهية

ونسبتها من الفاعل وهي كظل له ولا يمكن ان يكون الظل اكمل واتم من ذي الظل والمرجح فلو
كان علة جسما او غير جسم لا يجوز ان يكون علة فاعلة للنفس بسبب ان وجوده اضعف من
وجودها فان العلة الفاعلية لوجودها جوهر اما جسم او نفس اخرى او عقل ويحال ان
يكون جسما لانه ان كان فاعلا لها لانه جسم وجب ان يكون كل جسم فاعلا للنفس لوجوب
استواء الاجسام في الطبيعة الجسمية وان كان لذلك لانه جسم ما مخصوص فالمخصوص
هو الموثر في وجود النفس لا الجسم وحده لما مر ولا المجموع الحاصل من الجسم والمخصوص
فان النفس بسيطة فلا يكون علتها الفاعلية مركبة لما عرفت ولان الجسم لا يوجد بالفعل
الا مركبا من مادة وصورة فلا يفعل البسيط ولا يمكن ان يفعل بمادته فقط لانه لا يكون بها
موجودا بالفعل ومن حيث هو كذلك فلا يصدر عنه فعل ولا بصورته فقط اذ لا شرط لها
خط القوام بعينها وايضا فالنفس اشرف من الجسم والشي لا يوجد ما هو اشرف منه
ومع هذا فالتجربة دلت على انه لا يفعل الا بمشاركة الوضع فلا يوثر في النفس التي لا
وضع لها ومحال ايضا ان يكون فاعل النفس نفسا اخرى غيرها لانهما ان تساويا في النفسية
التي هي علة والنفس التي هي معلولة لها في الطبيعة النوعية من غير ان يكون لاحداهما اولوية
دانها من الاخرى لم يكن كون هذه موجودة لتلك اولى من ان يكون تلك موجدة لهذه
فان اختص احدهما بشي كان ذلك المخصص اما هو علة الاخرى فيكون القائم بذاته معلولا
لما لا قوام له بذاته واما هو جزء من علتها فيكون علة البسيط مركبا وكلاهما ظاهر البطلان
وان لم يتساويا في الكمال والنقص الذاتي فيمتنع ايضا ان يكون احدهما الاخرى ...
ان الفاعل علة نفس لان النفس وان كان قوامها لا بالمواد الاجسام فهي من حيث وجودها
فعل بواسطة الجسم فانما ... بسبب ان يفعل من حيث له مساسها بذات
الجسم لا ... الا بعد ذاته ولا تكاسر من هذه الجهة مغايرة الذات والفعل جميعا له فلم
يكن مستا بالمماس لكنه ... فعل لا مشاركه في عقل الا ... النفس

نفسًا لانه كان فلابد من الانتهاء الى نفس لا يكون علتها القريبة نفسا ولا غير نفس بما هي نفس
الحال كونه علة فاعلية لها فلم يبق ان يكون علتها الفاعلية من غير واسطة الا العقل فكل
النفوس تستند في وجودها الى العقل اما بغير واسطة بينهما وبينه واما بواسطة
نفس ولكن لا يرجع تاثيرها في وجود النفس المعلولة لها فانها من تلك الحيثية عقل لا نفس فانها
في ذلك الفعل في ذاتها وفي فاعليتها عن الجسم وقد مر تقريره وليس يمتنع ان يكون شي واحد
نفسا باعتبار وعقلا باعتبار او نفسا في زمان وعقلا في زمان اخر فان المجرد الذي يفعل
فعلا باعتبار تعلقه ببعض الاجسام ويفعل فعلا اخر باعتبار تجرده عن تلك العلاقة في
وقت اخر هو بهذه المثابة والنفوس الناطقة بعد موت البدن ان لم تتعلق ببدن جسم
البتة فهي عقول في تلك الحال لا نفوس وقد كانت قبل ذلك نفوسا لا عقولا وهذا مما لا
يبعد خرج العقل بقريبه بل ان كان ممتنعا فيحتاج في بيان امتناعه الى دليل منفصل فتحصل
من جميع هذا ان النفس ليس علتها الفاعلية القريبة هي الواجب الوجود ولا عرض ولا جسم ولا
احد جزئيه اعني المادة والصورة ولا نفس اخرى من حيث هي نفس فهو اذن عقل اما مطلق او بعض
الاعتبارات ولا بد وان ينتهي الى ما هو عقل مطلق فيستند كل النفوس اليه وهو المطلوب

الفصل الثاني

في انه لولا العقل لما خرجت النفوس في تعقلاتها من القوة
الى الفعل وان اليه مستند كمالها الذاتي لا شي من الاشياء يخرج ذاته من القوة الى الفعل
الا من امر موجود فانه لو اقتضت ذاته الخروج الى الفعل لما كانت بالقوة اصلا وكل من يخرج ذاته
من القوة الى الفعل فاعتبار كونه بالفعل اشرف من اعتبار كونه بالقوة فيجب ان يكون ذاته
لو فعلت بعينها الكمال اشرف من ذاته وهو محال ثم البسيط الواحد من جهة هو بسيط
وواحد لا يصح ان يفعل ما كان قابلا له والا لكان فاعله بجهة وقابله باخرى فكان فيه تركيب
بالضرورة خلف واذ قد ثبت هذا فالنفس التي كانت عاقلة بالقوة ثم صارت عاقلة بالفعل لابد
لها من مخرج في ذلك الى الفعل هو اما عقل او مستند الى عقل وبرهانه ان النفس اذا

غابت عنها صورة معقولة فان سبق في استعدادها الى كسب جديد وكان لا يسبق في
استعدادها الى ذلك والصورة المدركة اذا كانت حاضرة عند القوة المدركة لم تغب عنها
القوة بل كانت مدركة لها بالفعل اذا انت القوة ان غاب عنها ثم عاودتها والتفت اليها
هل يكون قد حدث هناك غير مثله لها فيجب اذن ان يكون الصورة الغائبة عنها قد زالت
عن القوة المدركة والا فان زالت ولم تحفظ في قوة اخرى يكون لتلك القوة المدركة
كالخزانة اضطرت القوة المدركة في استعدادها الى تجشم كسب مثل تجشم الكسب الذي كان
في اول رات تلك الصورة اولا وان انحفظت في قوة اخرى كالخزانة لم تفتقر القوة المدركة في
استعدادها الى اكثر من مطالعة الخزانة والالتفات اليها من غير احتياج الى ان يكتسب
بها الكسب في اول الامر ولو اضطرت الى تجشم كسب جديد لكان القول والنسيان
واحدا والصورة العقلية اذا غابت ولم يفتقر استرجاعها الى الكسب جديد لابد وان
يكون محفوظة في شي والا لم يستغن عن تجشم الكسب المذكور وذلك الشي لا يجوز ان يكون
جسما ولا جسمانيا لاستحالة حصول المعقولات المجردة فيهما فهو اذن مجرد وهذا المجرد
اما النفس المدركة لتلك الصور او غيرها لا جائز ان يكون هو النفس والا لم تكن غائبة عن تلك
الصور لما مر ولا جائز ان يكون جوهرها او لا امر للنفس كما عرفت فلابد وان يكون جوهرا عقليا
او ينتهي الى جوهر عقلي اما انه جوهر فلانه لو كان عرضا لكان محله مجردا والا لكان العرض
جسمانيا وهو باطل وذلك المجرد هو الجوهر الذي كلامنا فيه واما انه عقلي او ينتهي اليه فلانه
لو كان نفسا وكانت المعقولات فيها بالقوة وخرجت الى الفعل اضطرت الى مكمل ومعطي اخر
ولابد من الانتهاء دفعا للتسلسل او الدور المحالين الى ما لا يكون المعقولات فيه بالقوة بل يكون
فيه بالفعل وليس ذلك هو الواجب الوجود فانه ستعرف لك امتناع كونه محلا للصفات فهو
اذن عقل اما مطلقا او ينتهي الى ما هو كذلك واعني بقولي مطلقا انه عقل من جميع الاعتبارات
ليس عقلا باعتبار ونفسا باعتبار غيره فهذا الجوهر المجرد هو الذي يعطي النفوس كمالاتها

الى السوس الذي كنسبة الشمس الى الابصار بل اتم وهو كالخزانة للمعقولات اذا اقبلنا
عليه قبلناه واذا اشتغلنا عنه بجانب الحس انمحت الصورة العقلية عنا فالانفعال الذي
يقع من نفوسنا وبينه هو الذي ترتسم فيها الصور العقلية التي تخصص بسبب استعدادات
خاصة تخصصها احكام خاصة من الادراكات الجزئية السابقة المعدة لادراك الكليات اذ
الادراكات الكلية المناسبة المبادية الى المدرك الكلي ولولا تلك المخصصات لكان ادراك
النفس لبعض الصور دون سائرها تخصيصا من غير مخصص وهو باطل بالبديهة ومتى انقطعت
العلاقة من النفس ومن ذلك الجوهر العقلي باعراضها عنه الى ما يلي العالم الجسماني او
الصفة النفس الى صورة اخرى انمحى ما كان متمثلا في النفس اولا ونظير النفس في ذلك
من الجسمانيات المراة فانه اذا حوذي بها صورة مثلت فيها فاذا اعرض بها عنها زال ذلك
التمثل وربما تمثل فيها غير تلك الصورة على حسب ما تحاذي بها ولذلك حال النفس اذا
اعرض بها عن جانب القدس الى جانب الحس والى شي اخر من امور القدس وهذا ايضا فلا
تكون للنفس الا اذا اكتسبت ملكة الاتصال بذلك الجوهر العقلي والنسيان في الصور الخيالية
فكان [illegible] الخزانة وهذا الجوهر لو زال عنه [illegible] لاحتاج الى مخرج اخر يخرجه من القوة
الى الفعل ويعود الكلام فيه واذا كانت النفس ذات هيئة تتمكن بها من الاتصال بالجوهر العقلي
وتلقي فيها عنه الصور المعقولة لا يحوجها الى استئناف اكتساب وتلك الهيئة هي ملكة الاتصال
[illegible] واذا زالت تلك [illegible] فقدها [illegible] الزوال هو نسيان ما اختص بتلك الملكة من المعقولات
الحاصلة للنفس وتصرف النفس في الصور الخيالية والمعاني والاحكام التي في الحافظة
بتوسط القوى الفكرية يعدها استعداد الاتصال بالعقل المفارق وحصول صورنا
بسبب ذلك الاستعداد وتخصص التصرفات الفكرية بصورة صورة تحصيل استعداد النفس
لصورة صورة من المعقولات وقد يحصل استعداد صورة عقلية من صورة عقلية على ان الصورة
العقلية لا تخلو عن محاكاة لها من قبيل المتخيل بما يلحق بالقوى الجسمانية التي ترى ان الفكر

في الاشخاص الجزئية يعد النفس لقبول الصورة الكلية المتناولة لتلك الجزئيات كالصورة
الانسانية المكتسبة من التصرف في حال جزئياته ولصورة الصداقة المجردة عن العوارض
المادية من التصرف في هذه الصداقة وتلك الصداقة وهذه التصرفات في الجزئيات هي المخصصات
للاستعداد التام لصورة صورة من الكليات وقد يعد هذا التخصيص معنى عقلي لمعنى عقلي
كتصور المحدود من الحد والمرسوم من الرسم واللازم من الملزوم والنتيجة من القياس ولا نظن
ان المقدمتين تحصلان للنتيجة بان يفيدا وجودها بل هما معدان للنفس باستعداد قريب
لحصول صورة النتيجة فيها من المبدا المفارق وكما ان الاوليات لا يتوقف الحكم بها على غير تصور
الطرفين ولا ايجاب فيها عن لميه طالبة للتصديق فكذلك اذا لاحت المقدمات والنسب النفس
اليها حق الالتفات حصل النتيجة منه واذا طلب لميه التصديق لم يكن ايجاب شي وكم من
شخص يعرض عليه امر فلا يفيده علما البتة ويفيد غيره علما يقينا وظاهره [illegible] وجانبه فكل
هذه وسائط للعلم واما واهبه بعينها وعين فتحه جوهر النفس في الاطفال خاليا عن كل
صورة عقلية ثم تحصل له المعقولات البديهية من غير تعلم ولا روية وليس حصولها فيه
بمجرد الحس والتجربة اذ لا يفيدان بمجردهما حكما كليا اذ لا يؤمن وجود شي مخالف لما ادركتم
حكمنا ان الكل اعظم من جزءه مثلا ليس لانا احسسنا كل جزء هذا حاله ولذلك القول في
صدقنا بالبراهين اذا صح بان اعتقادنا بصحتها لا يصح ببعض تعلم والا لذلك يتمادى الى ما
لا يتناهى ولا ذلك مستفاد من الحس اذ لا يفيد الحكم الكلي فهذه الاشياء ادن من فيض
الهي يتصل بالنفس الناطقة يتصل به ويحصل فيها هذه الصور العقلية والذي فاض منه ذلك
لابد وان يكون هذه المعقولات حاصل فيه لما مر من وجوب كونه كالخزانة لها واذا كان كذلك
لم يكن جسما ولا جسمانيا اذ المعقولات لا تحصل في جسم ولا جسماني ولابد وان لا يكون فيه القوة
والا لاحتاج الى مكمل اخر يخرجه فيها الى الفعل فلا يكون مستكملا فيها بالفعل فهو من
هذه الحيثية نفس [illegible] وليس هو الواجب الوجود لما ستعلم انه لا يكون علة لشي فهو

ادن جوهر عقلي يقوم للنفس الناطقه مقام الضو للبصر الا ان الضو يفيد البصر القوه على الادراك فقط لا للصوره المدركه وهذا الجوهر يفيد بانفراد ذاته للقوه الناطقه القوه على الادراك يحصل لها الصور المدركه ايضا والاشغال البدنيه تعوق النفس عن الاتصال به ولا تتصل به الا برفض القوى البدنيه وجعلها اما رفضا بالكليه وكانه غير ممكن للنفس تعلق بالبدن او رفضا دون ذلك وليس شي يمنعها عن دوام الاتصال به الا البدن والحركه والحدوث يدلان على ذلك فاذا فارقت البدن ولم يبق فيها شي من الهيات المكتسبه منه التي يحملها عند مفارقته كانها لم تفارقه فلم يزل يحصله بكمالها ومتعلقه به وقد عرفت ان اللذه الحقيقيه هي اللذه العقليه وهي الكمال الحقيقي للنفس والعقل هو المكمل للنفس ومن علل الاتصال به قوه بعيده هي العقل الهيولاني ومتوسطه هي العقل بالملكه وقريبه هي العقل بالفعل الا ان العقل الهيولاني يعد النفس للاتصال وحصول الاوايل بتوسط قصد فكري من النفس والقوتين الاخريين تعدان مع قصد ما

الفصل الثالث

في بيان استناد ما لا يتناهى من الحركات والحوادث الى العقل

القوه اذا كانت غير متناهيه من جهه اعطا المدد لا يمكن ان تكون قابله للقوى بوجه من الوجوه ولا بالعرض لان كل قوه جسمانيه فان كل واحد من اجزايها يقوى على شي والجمله تقوى على مجموع تلك الاشيا واذا كان كذلك كان كل جزء اضعف واقل مقويا عليه من الجمله فان قوى كل واحد من هذه الاجزا وبعضها على ما لا يتناهى من وقت معين لتقوى الجمله ازيد منه ولا زياده على غير المتناهي الا من جهه الطرف الذي يتناهى اليه فيلزم ان كل واحد منها تقوى من ذلك الوقت المعين على متناه فيكون الجمله ايضا متناهيه وقد فرض غير متناهيه هذا خلف ولذلك اذا كانت القوه غير متناهيه من جهه العده فان العده اذا كانت متناهيه لزم ان تكون المده التي يقع فيها العدد الغير المتناهي غير متناهيه ويعود الخلف المذكور وان لم يكن العدد متناهيا فبطلان عدم تناهيه اظهر ومن ايضا امتناع عدم تناهي القوه باعتبار العده على كل واحد

من العدد بل بانها لو احتملت التجزي لكل واحد من تلك العده اما ان لا يقبل الشده والضعف مثل ان يعقلنا ان الواحد نصف الاثنين او ثلثهما لكل واحد من عدد الحركات وان كان الاول فلابد وان يقوى البعض على شي من ذلك ومحال ان يقوى على احاد مثل احاد ما يقوى عليه الكل وهي غير متناهيه والا لم يبق فرق بين الكل وجزوه ومحال ايضا ان يقوى على احاد كذلك وهي متناهيه والا لكانت الجمله ايضا تقوى على متناه فلم يبق الا ان يقوى البعض على احاد كل واحد منها اقل من احاد الكل اما متناهيه او غير متناهيه وكيف كان فهو يوجب ان يكون الاحاد قابله للاقل والازيد وهو خلاف الفرض وان كان الثاني فالبعض من القوه ان لم يقو على تحريك ما حركه الكل فلا شك انه يقوى على تحريك ما هو اصغر منه ثم الكل يمكنه تحريك ذلك الاصغر حركات اسرع فيحرك في مثل زمان تحريك الجزء حركات اكثر عددا فيكون العدد المبتدا من وقت معين ان صدر عن الجزء من الحركات اقل منه لو صدر عن الكل اذ هو ابطا فيكون هو بعض الصادر عن الكل وابتداهما واحد فيجب ان ينقص القوى عليه لا من جهه المبتدا وما نقص من جهه فهو متناه منها والصادر عن الجزء متناه من الجهات ويرجع المحال المذكور وبهذا ظهر استحاله استواهما في الفعل وكون الخلاف في ان فعل الكل اشد من فعل الجزء وكل قوه في جسم فانها تقبل التجزي فليس شي من القوى غير المتناهيه موجودا في الجسم ولا قوه من القوى الجسمانيه غير متناهيه التحريك سوا كان تعلقها بالجسم تعلق الحلول او تعلقا على وجه اخر لان القوه الغير المتناهيه لو حركت جسما مسافه ما لكانت تقوى بالا بعضها حتى لا يكون لارادتها منها منشا غير شده الحركه لتحرك كلاهما الى دوام التحريك وحركة ذلك الجسم بعينه في تلك المسافه بعينها اخرى متناهيه فكل منهما يحرك في زمان لا محاله ولزمان بينهما بالضروره نسبه وكذا السرعه حركتيهما وبطوهما ولا شك ان قطع الجسم لتلك المسافه بالقوه الغير المتناهيه انما هو في زمان اقصر من الزمان الذي تقطعها بالقوه المتناهيه والا لم يظهر التفاوت بين القوتين والتي زمانها اقصر هي اسرع من التي زمانها اطول ونسبه القوه الى القوه كنسبه الزمان الى الزمان لكن نسبه الزمان الى الزمان نسبه متناه الى متناه فنسبه القوه الى القوه

وكذلك ايضا فالقوة التي وصفت غير متناهية في متناهية هذا خلف ولا تصور قوة تحرك
حركات غير متناهية في الشدة والا لكان تحريكها لا في زمان اذ لو كان في زمان مع ان كل زمان
فهو قابل للقسمة كما عرفت لكان كونها في بعض ذلك الزمان بعضها لونها اشد من التي في كله فلا
تكون الحركة في كله لا نهاية لها في الشدة وهو على خلاف ما فرض واذ قد تقرر ان كل قوة حالة
في الجسم او متعلقة به كيف كان لا يجوز ان تكون غير متناهية في ذاتها اي لا تكون بحيث يصدر
عنها ما لا نهاية في المدة او في العدة او في الشدة ثم الواجب انه ان كانت حركات غير متناهية
او ترك واحد كذلك فلابد من استنادها الى عقل واحد تما زاد لكن المقدم حق فالتالي
مثله اما بيان صدق المتصلة فلان ما عدا العقل اما جسم او متعلق به او لا جسم ولا متعلق
به لكن الجسم وما يتعلق به لا يصدر عنهما ما لا نهاية له فالصادر عنه ذلك هو ما ليس بجسم
ولا متعلق به وهذا ان كان هو واجب الوجود فممتنع ان لا يكون منه ومن المحل الجسماني واسطة
فما يتعلق سواء كان ذلك المحل نفسا او غير نفس ونعيد الكلام في الواسطة وان كان
جوهرا فذلك هو العقل اذ لا نعني بالعقل الا الجوهر الذي هو بهذه المثابة واما بيان حقية
المقدم فلانه لولا وجود حركة غير منقطعة لما حدث حادث اذ الحادث لا يوجد بعلة دائمة الا
الا اذا توقف ايجابها له على حادث آخر والا لكان وجوده في بعض الاحوال دون بعض ترجيحا
من غير مرجح فلابد من توقفه على حادث وذلك الحادث يتوقف على آخر وهكذا الى غير النهاية
وهذه الحوادث لا يجوز اجتماعها في الوجود لاستحالة وجود امور مترتبة بالطبع الى غير النهاية معا
فكل حادث مسبوق بآخر لا الى اول والسابق لا يجوز ان يكون علة تامة لوجود اللاحق لانه غير موجود
حال وجوده فلابد وان يكون العلة التامة لوجوده مركبة من موجود دائم الوجود ومن شيء حادث
آخر الحادث اذا حصل وله علة ثابتة فمعنى انها ليست دائمة والا لدامت ولكنها حادثة فللنسبة
علة حدوث وثبات ثم نعود الكلام الى نسبة النسبة في نسبتها الى علة الثبات ويتسلسل العلل
ثابتة الى غير النهاية ولابد من وجود شيء ثابت على سبيل التغير والحدوث بمعنى ان ماهيته هي التغير

والتجدد ولا مفهوم له وراء ذلك فدوام هذه الماهية وثباتها هو دوام التغير وثباته وذلك
التي هي الحركة الدائمة ولو فرض انقطاعها في حالة لاستحال بعدها حدوث حادث فانه اذا لم
يحدث في حالة فما الموجب لحدوثه بعدها فيفتقر الى الحادث وذلك الحادث يفتقر ايضا الى مثله
فلم يتصور الحدوث ومهما فرض حركة دائمة انقطع الاستبهام ثم ولابد وان يكون هذه الحركة
دورية والا للزم انقطاعها بدليل ان الحركة المستقيمة لا تذهب في جهة الى غير النهاية لوجوب تناهي
الجهات والابعاد ولابد لها من الانقطاع لوجوب السكون بين كل حركتين مستقيمتين متضادتين او
مختلفتين كيف كانتا اذ الحركات المستقيمة لابد وان تكون متوجهة ولابد وان تكون لتلك الجهة حد
ينتهي اليه والمتحرك الموصل الجسم الى ذلك الحد سواء كان هو الميل او الطبيعة او اي شيء كان يجب ان
يكون مغايرا للمحول له من ذلك الحد الى جهة اخرى مخالفتها ولا شك ان الموصل الى الحد يكون موجودا
حال الوصول اليه ضرورة كونه علة الوصول والوصول ان الوجود والسبب المقتضي للحركة
من ذلك الحد الى جهة اخرى مخالفة في الجهة لا تجامع وجوده وجود السبب الموصل الى الحد الاول فهو
حادث بعد آن الموصلية بعدية لا تجامع القبلية لا كالبعدية الذاتية وهذا الحادث هو ان
الوجود ايضا يشير ان الموصلية الى الحد الاول وآن اللاموصلية اليه وهو الآن الذي وجد فيه
سبب الحركة من ذلك الحد الى ما انتهت اليه الحركة الى الجهة المخالفة اما ان يكون زمان او
لا يكون فان لم يكن لزم تتالي الآنات وان كان فذلك هو زمان السكون تنقطع الحركة فلا تحفظ
الزمان فالتي تحفظه هي المستديرة ثم ان حدوث المحول من ذلك الحد تستدعي وجود حركة
متصلة مستمرة فلو كانت مستقيمة لعاد الكلام ووجب كونها مستديرة سواء كان بين الحركتين
المستقيمتين زمان سكون او لم يكن فلا حادث الا وهو متصل على الحركات الدورية السماوية وهذا
لو كانت السماويات او شيء منها حادثا لا نعرف السماويات اخرى تحركه على الدوام حركة دورية تكون
هي التي كلامنا فيها فالسماويات ثابتة دائمة على حالة واحدة في ذواتها واعراضها العامة لكن حصول حركاتها
الجزئية الحادثة اضافات كما مر ولا ينافي هذه الحركة الدورية الكلية حادثة لكونها التي لها ابتداء

يانى وهى دايمه باعتبار وبه استغنت عن العله الحادثه وحادثه باعتبار وبه كانت مستند الحادثات فان المراد بالحادث الذى هو موضوع قولنا كل حادث فله علة حادثة هو الماهية التى عرض لها الحدوث والتجدد من حيث هى معروضة له والحركه ليست كذا بل هى حادثة لذاتها بمعنى ان ماهيتها هى الحدوث التى نعنى به هاهنا نفس التغير واللاثبات فاذا كان ذلك الحدوث او التجدد او التغير باى عبارة شئت ان تعبر عنه دائما لم يكن مفتقرا الى ان يكون علة حادثه الا اذا عرض له عدد وتغير زائدان عليه كالحركه الحادثه بعد ان لم تكن على المتصله الدايمه التى قد عرفت كيفيه تعلقها بالارادات الكليه والجزئيه وحدوث العله الذى يستند اليه المعلول الحادث لا يلزم ان يكون حدوثا زائدا والا لم يصح استناد الحوادث الى الحركه الدايمه فالحاصل ان كل واحد من المتغيرات ينتهى الى ماهيه دايمه هى نفس التغير وهى الحركه المعرفه بانها هيئه يمتنع ثباتها لذاتها فلدوامها لم يكن علتها حادثه ولكونها نفس التغير صح ان تكون علة للمتغيرات ولولاها للزم من دوام تاثير الواجب لذاته فى معلوله الاول على ما ستعلم دوام معلول معلوله وهلم جرا الى الحوادث العنصريه البته ولزم من وجوب حدوث علة كل حادث عنصرى تسلسل علل ومعلولات حادثه موجوده معا لا نهايه لها ولزم من عدم اى شى كان بعد وجوده عدم علته وعدم علة علته وهلم جرا الى ان ينتهى الامر الى واجب الوجود لذاته فيعدم ما يمتنع عدمه وهذه اللوازم كلها باطله ووجه لزومها قد عرفته من اصول سبق تقريرها فوجود الحركه السرمديه لا يلزم شى من هذه الممتنعات فلولا وجود عقل او اكثر موجب لهذه الحركه لما وجدت ولا يجوز ان يكون العقل مباشرا لهذه الحركه والا لكان له تعلق بالجسم من طريق التصرف فيه فلم يكن عقلا بل يمتنع اسناد هذه الحركه الى العقل وانه لا يزال دايم الفيض على النفس المحركه هذه الحركه ممدا لها [illegible] الى الاستكمال وهى تعقل منه ذلك الفيض ويؤثر تاثيرا غير متناه على سبيل الوساطة لانه يستعمل المبادى التى من امثالها فيما يتعلق بالجسم لا تصدر عنه ما لا يتناهى لو انفرد لكن يجوز ذلك اذا لم يزل مستمدا من مبدا عقلى وليس يمتنع على الاجسام الافعال الغير

لجلد الاول من السماوى
قدس الله روحه وجعل الجنة مثواه

٩٠

الفاتحه [٨] و البقره [٢٤٣] و ال عمران [٢٩٨] و النسا [٣٠٣] ٥

من الكاتب على [illegible]

قد طالعنا التفسير فى الكتاب المستطاب
ترا [illegible] الى [illegible] المفتقر الى رحمة ربه الكريم
الرضيه [illegible]
٥ [illegible] شهور سنة [illegible]
المصطفى محمود [illegible]



نعم الكتاب عديم المثل والشبه على نظائره تفسيرا وتاويلا
مطالع الفضل منه تجلى عبرا وبل لا ارض مكنيرا [illegible]
محصل لباب الفضل حاصله محصول افكار اهل العلم [illegible]
كل التفاسير دون حسنه [illegible] قد فاق [illegible] كمال الحسن تجميلا
وجنه فتحت ابوابها اثرا قطوفها ذللت [illegible] تذليلا
يا طالب العلم [illegible] سابله ولست [illegible] فيها [illegible]
[illegible] وكان منه [illegible] [illegible]